



الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
وحدة التصرف حسب الأهداف
لانجاز مشروع تطوير ميزانية الدولة

المشروع السنوي لأداء وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2019



نوفمبر 2018

الفهرس

3	المحور الأول : التقديم العام
4	1- تقديم الوزارة وسياسة قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية
4	1-1 إستراتيجية قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية
7	2-1 برامج الوزارة
8	2- الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط
8	1-2 تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2019
8	1-1-1 تطوير ميزانية الوزارة حسب البرامج والبرامج الفرعية
10	1-2-2 تطوير ميزانية الوزارة حسب البرامج وطبيعة النفقة
13	2-2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2019-2020)
16	المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة
17	برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
17	1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
17	1-1 خارطة البرنامج
18	2-1 استراتيجية البرنامج
20	3-1 البرامج الفرعية
23	2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج
23	1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج
27	2-2 تقديم أنشطة البرنامج
29	3- نفقات البرنامج
29	1-3 ميزانية البرنامج
32	2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
32	1-2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج
34	2-3-2 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرامج الفرعية
37	برنامج التصرف في العقارات الفلاحية
37	1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
37	1-1 خارطة البرنامج
38	2-1 استراتيجية البرنامج
39	3-1 البرامج الفرعية
43	2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج
43	1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج
46	2-2 تقديم أنشطة البرنامج
48	3- نفقات البرنامج
48	1-3 ميزانية البرنامج
51	2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية
51	1-2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج
53	2-3-2 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرامج الفرعية
56	برنامج حماية أملاك الدولة والمحافضة على حقوقها
56	1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
56	1-1 خارطة البرنامج
57	2-1 استراتيجية البرنامج
58	3-1 البرامج الفرعية
64	2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج
64	1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج
69	2-2 تقديم أنشطة البرنامج
71	3- نفقات البرنامج
71	1-3 ميزانية البرنامج
75	2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج حماية أملاك الدولة والمحافضة على حقوقها
75	1-2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج
77	2-3-2 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرامج الفرعية

81	برنامج القيادة والمساندة
81	1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
81	1-1 خارطة البرنامج
82	2-1 استراتيجية البرنامج
84	3-1 البرامج الفرعية
86	2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
86	1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج
89	2-2 تقديم أنشطة البرنامج
89	3-2 تقديم أنشطة إدارة الملكية العقارية
90	3- نفقات البرنامج
90	1-3 ميزانية البرنامج
94	2-3 ميزانية إدارة الملكية العقارية
96	3-3 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج القيادة والمساندة
96	1-3-3 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج
98	2- 3-3 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرامج الفرعية

الملاحق

المحور الأول

التقديم العام

1. تقديم الوزارة وسياسة قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية:

1.1 - استراتيجية قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية:

يتولى قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية مهمة تحديد وضبط وحماية ملك الدولة العام والخاص والحرص على المحافظة على الثروة الوطنية من الضياع والإهمال والاستغلال غير الشرعي بهدف توظيف الرصيد العقاري الدولي التوظيف الأمثل واستغلاله في تنشيط الاقتصاد ودفع الحركة الاقتصادية بالبلاد عبر تسوية الوضعيات العقارية وتكوين مدخرات عقارية للأجيال القادمة وإنجاز وتركيز المشاريع التنموية من بنية أساسية وتجهيزات جماعية واستثمار خاص وذلك بتطوير الإطار التشريعي المنظم للقطاع وتكريس قواعد الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في ملك الدولة والعمل على انفتاح الوزارة على محيطها الخارجي.

وحيث تعتبر المسائل العقارية من القطاعات ذات الإشكاليات الهيكلية والتشريعية، فقد تمحورت إستراتيجية القطاع للفترة القادمة حول تثمين دور العنصر العقاري في الدورة الاقتصادية بالبلاد وفي دفع الاستثمار مع دعم وتعزيز المكاسب وإحكام استغلال وتوظيف الأراضي والثروات

والموارد الطبيعية وكذلك ضمان حقوق المنتفعين بالخدمات المتعلقة بترسيم العمليات العقارية بالسجل العقاري.

وتعتمد إستراتيجية قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية على المحاور الإستراتيجية الأساسية التالية:

(1) **إحداث خارطة رقمية لأملاك الدولة:** وهي تمثل عنصرا أساسيا لإرساء نظام عصري يساهم في وضع قاعدة بيانات للقطاع تضمن حماية أملاك الدولة والتصرف فيها وتوظيفها التوظيف الأمثل، علما بأنه سبق الانطلاق في تطوير الخارطة الرقمية خلال سنة 2017 حيث تم في مرحلة أولى معالجة الملفات الرقمية للعقارات الدولية الفلاحية المتوفرة بالوزارة والبالغة مساحتها 75 ألف هكتارا تقريبا وتحيين المعطيات المتعلقة بها عبر القيام برفع طبوغرافي تكميلي، وقد تم حاليا إنجاز 35 ألف هكتارا والشروع الفعلي في استغلالها بعد أن تم نشرها للعموم على الصفحة الرسمية للوزارة. أما بقية المساحة والمقدرة بـ40 ألف هكتارا فقد تم الشروع في معالجتها خلال سنة 2018. وفي مرحلة ثانية تعتزم الوزارة معالجة المعطيات بالنسبة لبقية المساحة بمعدل 10 آلاف هكتارا سنويا. ويتجه العمل على تطوير صبغة المشروع ليصبح مشروعا وطنيا وذلك بإحداث لجنة قيادة تضم أيضا وزارات التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمؤسسات الخاضعة لإشرافها ووحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة قصد مزيد بلورة تصورات المشروع والاستفادة من الوسائل اللوجيستية والأمثلة المرقمنة المتوفرة لديها لتغذية الجزء الجغرافي للمشروع وتجاوز معوقات تمويله.

(2) **استرجاع الأملاك المعتدى عليها وإعادة توظيفها:** يتواصل عمل الوزارة للتصدي للاعتداءات وللتصرف دون وجه شرعي في العقارات الدولية وذلك عبر استرجاع هذه الأراضي والتسريع في إعادة توظيفها وكذلك الشأن في خصوص إعادة توظيف القطع التي تحت التصرف الوقتي لديوان الأراضي الدولية مع التركيز على المستغلات ذات المردودية الاقتصادية العالية. هذا بالإضافة إلى ضبط القطع الصغرى المشتتة قصد توظيفها لتشغيل أصحاب الشهادات العليا.

(3) **دعم الموارد المالية للدولة:** تعمل الوزارة على تطوير الآليات المساهمة في الرفع من الموارد المالية للدولة وذلك من ناحية عبر توفير أراضي يمكن استغلالها كمناطق صناعية وتجارية ومقاسم دولية فلاحية ومقاسم دولية قابلة للاستغلال كمقاطع ومن ناحية أخرى عبر استخلاص مستحقات الدولة بدعم دور وكلاء مقايض محاصيل أملاك الدولة. هذا بالإضافة إلى إدراج، من جهة،

بند في جميع أصناف عقود الكراء يلزم المتسوغ بإيداع مبلغ ضمان يعادل كراء سنة ومن جهة ثانية، تحديد نسبة سنوية عامة كهدف لاستخلاص المداخل المتأتية من التصرف في أملاك الدولة ومتابعة تحقيقها كل سداسي من قبل المديرين الجهويين وذلك على غرار المبلغ الهدف المرتبط بالمنحة التحفيزية.

4) دفع المشاريع الكبرى المعطلة: تعمل الوزارة على حث أصحاب المشاريع العمومية على إعداد ملفات فنية متكاملة ونهائية للمشاريع المبرمجة وتشريك وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في ذلك. مع الإشارة إلى أنه تم إحداث لجنة داخلية بالوزارة مكلفة بدفع المشاريع الكبرى المعطلة وذلك عبر معالجة أسباب التعطيل المتعلقة بالشأن العقاري واقتراح حلول لتجاوز الصعوبات والمشاكل التي تعترض إنجاز المشاريع التنموية العمومية مع دعوة هيكل الوزارات المعنية والسلط الجهوية إلى التنسيق مع اللجنة المذكورة.

5) تبسيط الإجراءات: تسعى الوزارة إلى تحسين جودة الخدمات المسداة وذلك بتقريبها وتوفيرها لطالبيها على الخط وتبسيط الاجراءات المتعلقة بها بغية تقليص آجال إسدائها، علما بأنه في إطار تقريب الخدمات، تمت إحالة بعض صلاحيات الإدارات المركزية إلى الإدارات الجهوية. هذا بالإضافة إلى تحسين الأجل الهدف لمطالب الترسيم بإدارة الملكية العقارية مع تسريع تركيز خدماتها على الخط واستكمال التوزيع الترابي للإدارات الجهوية بمختلف الولايات.

6) إحداث مجلة الأملاك الوطنية: في نطاق تطوير الإطار التشريعي المنظم للقطاع ومساهمة من الوزارة في ضبط الحلول القانونية للإشكاليات الناتجة عن غموض التشريعات السابقة أو غيابها أو عدم تلاؤمها مع الوضعية العقارية الحالية، تولت الوزارة إعداد مشروع مجلة الأملاك الوطنية وتم نشرها على البوابة الالكترونية للوزارة ليتمكن العموم من الاطلاع عليها وموافاة الوزارة بملاحظاته. هذا بالإضافة إلى اصدار مجموعة من النصوص القانونية تهم أساسا إحداث وحدتي تصرف حسب الأهداف تتعلق الأولى بإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية والثانية بإنجاز مشروع تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص.

2.1- برامج الوزارة:

تشمل مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج القيادة والمساندة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن إدارة الملكية العقارية التي تكتسي صبغة إدارية وتعمل تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية مع تمتعها بالاستقلالية المالية فقد تمّ تضمينها كهيكل متدخّل ببرنامج القيادة والمساندة وذلك نظرا للدعم الذي تقدّمه، في جزء من مشمولاتها، لبقية البرامج.

برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصريف في أملاكها غير الفلاحية ويتولى:

- ترشيد اقتناء وتحديد أملاك الدولة لدعم الرصيد العقاري وتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية،
- التصريف في ملك الدولة الخاص وتسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة عليه ودعم الاستثمار،
- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.

برنامج التصريف في العقارات الفلاحية ويتولى :

- إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية،
- توظيف الأراضي الدولية الفلاحية وتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لها،
- دعم التصريف في العقارات الفلاحية وتطوير آليات التعامل مع الرصيد العقاري الفلاحي.

برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها ويتولى:

- تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء،
- مراقبة التصريف في أملاك الدولة والمال العام،

▪ إنجاز الاختبارات لفائدة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية،

▪ ضبط الأملاك العمومية.

برنامج القيادة والمساندة و يتولى :

تقديم الدعم والمساندة للبرامج الثلاثة المكونة لمهمة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

- إدارة الملكية العقارية وتتولى:

▪ تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية وذلك بتقليص آجال إسداء الخدمات وضمان دقتها وسلامتها.

▪ تطوير أساليب الحفظ والتصرف في ملفات الترسيم وتعصير فضاءات الحفظ وطرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم.

2. الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط

1-2 - تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2019:

1-1-2: تطور ميزانية الوزارة حسب البرامج والبرامج الفرعية:

قدّرت ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2019 بـ 67,786 مليون دينار باعتبار صناديق الخزينة، أي بزيادة قدرها 5,656 م د مقارنة بقانون المالية لسنة 2018 (62,130 م د) وتمثل الزيادة نسبة 9,10%.

باستثناء برنامج القيادة والمساندة فإن جميع برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية شهدت سنة 2019 تراجعاً في ميزانيتها مقارنة بالميزانية المرسمة لسنة 2018. ويعود هذا التراجع أساساً إلى تحويل الاعتمادات المخصصة لأعوان الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية إلى برنامج القيادة والمساندة بعد أن تم توزيعها سنة 2018 على جميع برامج المهمة حسب أنشطة الأعوان وعلاقتهم بالبرامج والبرامج الفرعية.

وتتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2019 على البرامج الأربعة على النحو التالي:

النحو التالي:

- برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية: تمثل ميزانية هذا البرنامج المساوية لـ 4989,688 أ.د نسبة 7,36% من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

- برنامج التصرف في العقارات الفلاحية: تمثل ميزانية هذا البرنامج المساوية لـ 3796,783 أ.د نسبة 5,60% من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

- برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها: تمثل ميزانية هذا البرنامج المساوية لـ 10642,229 أ.د نسبة 15,70% من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

- برنامج القيادة والمساندة: تمثل ميزانية هذا البرنامج المساوية لـ 48357,300 أ.د نسبة 71,34% من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج وبالإضافة إلى الاعتمادات المخصصة لصناديق الخزينة فهو يضم الاعتمادات المخصصة لوسائل المصالح لكامل مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية ولاعتمادات التأجير العمومي لأعوان الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية .

جدول عدد 1:

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

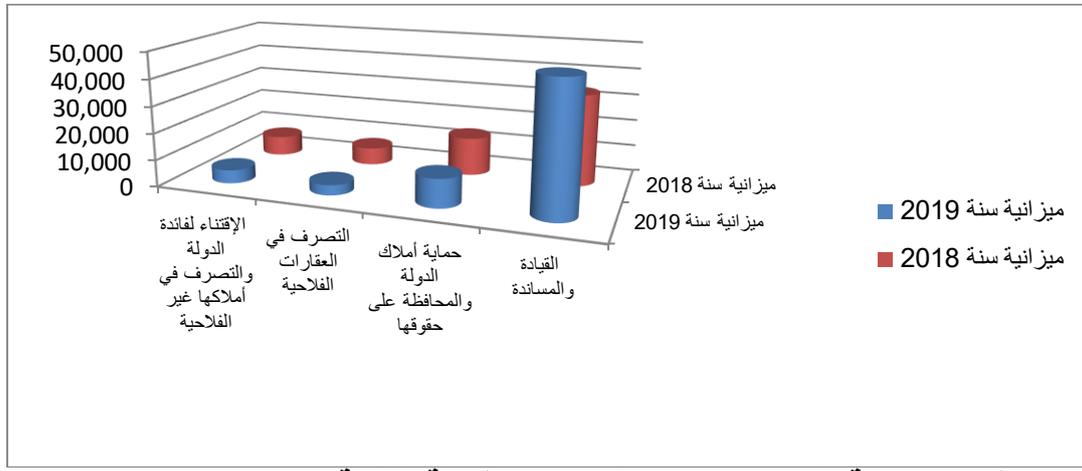
(الوحدة: ألف دينار)

تطور اعتمادات الدفع	مقترحات 2019		قانون المالية 2018	إنجازات 2017	البرامج والبرامج الفرعية	
	المبلغ	إعتمادات الدفع				إعتمادات التعهد
-13,18	-387,496	2552,961	2602,961	2940,457	2001,674	البرنامج الفرعي 1-1: اقتناء وتحديد أملاك الدولة
-45,77	-1658,825	1965,355	1965,355	3624,180	1757,957	البرنامج الفرعي 2-1: التصرف في ملك الدولة الخاص
-42,90	-354,201	471,372	471,372	825,573	419,604	البرنامج الفرعي 3-1: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب
-32,48	-2400,522	4989,688	5039,688	7390,210	4179,235	مجموع الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
-88,35	-1082,222	142,635	142,635	1224,857	130,020	البرنامج الفرعي 1-2: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية
-78,50	-955,996	261,783	261,783	1217,779	315,950	البرنامج الفرعي 2-2: إسناد الأراضي الفلاحية
-15,95	-643,974	3392,365	3392,365	4036,339	2753,121	البرنامج الفرعي 3-2: دعم التصرف في العقارات الفلاحية
-41,40	-2682,192	3796,783	3796,783	6478,975	3199,091	مجموع التصرف في العقارات الفلاحية
-12,48	-879,950	6171,971	6171,971	7051,921	5513,705	البرنامج الفرعي 1-3: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء
-57,37	-2290,652	1702,168	1702,168	3992,820	1443,371	البرنامج الفرعي 2-3: اختبارات
-7,00	-140,141	1861,715	1861,715	2001,856	1545,388	البرنامج الفرعي 3-3: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام
-23,17	-273,270	906,375	906,375	1179,645	798,684	البرنامج الفرعي 3-4: ضبط الأملاك العمومية
-25,19	-3584,013	10642,229	10642,229	14226,242	9301,148	مجموع حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
45,56	14742,098	47097,354	47697,354	32355,256	44789,385	البرنامج الفرعي 1-4: الإشراف والمساندة
-24,97	-419,371	1259,946	1422,946	1679,317	1108,059	البرنامج الفرعي 2-4: إعلامية الإدارة
42,08	14322,727	48357,300	49120,300	34034,573	45897,444	مجموع القيادة والمساندة
9,10	5656,000	67786,000	68599,000	62130,000	62576,918	المجموع العام للبرامج

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 1

تطور ميزانية الوزارة لسنتي 2018-2019 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)



2-1-2: تطور ميزانية الوزارة حسب البرامج وطبيعة النفقة:

بين سنتي 2018 و 2019 بلغت نسبة تطور ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية 9,10%. عرفت فيها الاعتمادات المخصصة لنفقات التصرف تطورا بنسبة تساوي 12,53% في حين لم تتغير الاعتمادات المخصصة لنفقات التنمية ولصناديق الخزينة.

• نفقات التصرف:

قدّرت نفقات التصرف الجمالية لسنة 2019 بـ 50786 أ.د. تتوزع كالاتي:

- **التأجير العمومي** : بلغت الاعتمادات الجمالية المرصودة للتأجير العمومي 46196 أ.د. مقابل 40845 أ.د. مرسمة بقانون المالية لسنة 2018 أي بزيادة تساوي 13,10%. ويحتل برنامج القيادة والمساندة المرتبة الأولى في قيمة الاعتمادات المخصصة له بنسبة 61,24% من جملة اعتمادات التأجير العمومي.
- **وسائل المصالح**: بلغت الاعتمادات المرصودة لوسائل المصالح 3757 أ.د. مقابل 3487 أ.د. مرسمة بقانون المالية لسنة 2018 أي بزيادة تقلّ عن 8%.
- **التدخل العمومي**: بلغت الاعتمادات المرصودة للتدخل العمومي 833 أ.د. مقابل 798 أ.د. مرسمة بقانون المالية لسنة 2018 أي بزيادة تساوي 4,38%

• نفقات التنمية:

قدّرت نفقات التنمية الجمالية لسنة 2019 بـ 3 مليون دينار وهو نفس المبلغ المرسم بقانون المالية لسنة 2018 وتتوزع نفقات التنمية حسب البرامج على النحو التالي:

- **برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية:** قَدّرت نفقات التنمية لهذا البرنامج بـ 500 أ.د بعنوان مشروع جديد يعنى بتحديد وتسجيل ملك لدولة الخاص.
- **برنامج التصرف في العقارات الفلاحية** قَدّرت نفقات التنمية لهذا البرنامج بـ 800 أ.د مقابل 725 أ.د مرسمة سنة 2018. ستخصص 300 أ.د للمشاريع المتواصلة و500 أ.د للمشاريع الجديدة.
- **برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها:** قَدّرت نفقات التنمية لهذا البرنامج بـ 225 أ.د وذلك بعنوان مشروعين جديدين يهم الأول البرنامج الفرعي "مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام" بقيمة 175 أ.د في حين تتعلق بقية الاعتمادات بالبرنامج الفرعي "اختبارات".
- **برنامج القيادة والمساندة:** قَدّرت نفقات التنمية لهذا البرنامج بـ 1475 أ.د مقابل 1895 أ.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2018 أي بنسبة نقص تفوق 22%. خصصت منها 800 أ.د للمشاريع المتواصلة في حين خصصت بقية الاعتمادات للمشاريع الجديدة.

• صناديق الخزينة:

تضم صناديق الخزينة المسجلة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية صندوقين اثنين وهما:

- **صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور:** يتولى هذا الصندوق دفع التعويضات المستحقة لضحايا الحوادث المتسببة في أضرار لاحقة بالأشخاص أو الوفاة ومن يؤول إليهم الحق عند الوفاة وذلك في حالة عدم التوصل لمعرفة المسؤول عن الحادث أو في حالة مخالفته لمقتضيات مجلة التأمين .
- **صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري:** يتولى هذا الصندوق تغطية جزء من كلفة عمليتي المسح العقاري الإجباري والمسح العقاري الاختياري.

قَدّر المبلغ المخصص سنة 2019 لصناديق الخزينة بـ 14 مليون دينار وهو نفس المبلغ المرسم بقانون المالية لسنة 2018 مع اختلاف في توزيع الاعتمادات بين الصندوقين المذكورين. حيث حدّد المبلغ المخصص لصندوق ضمان ضحايا حوادث المرور بـ 4 م.د مقابل 6 م.د سنة 2018. كما حدد المبلغ المخصص لصندوق دعم تحديد الرصيد العقاري بـ 10 م.د مقابل 8 م.د سنة 2018.

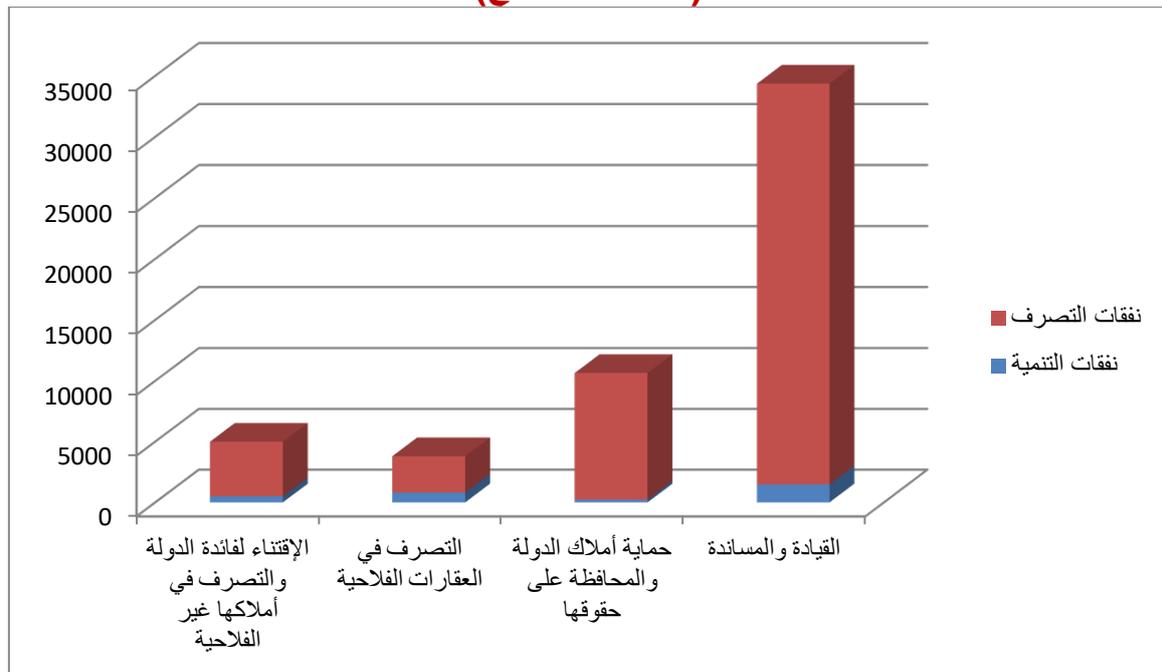
جدول عدد 2:
توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج وطبيعة النفقة
(اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

المجموع	برنامج القيادة والمساندة	برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها	برنامج التصرف في العقارات الفلاحية	برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملكها غير الفلاحية	البرامج طبيعة النفقة
50786,000	32882,300	10417,229	2996,783	4489,688	نفقات التصرف
46196,000	28292,300	10417,229	2996,783	4489,688	التأجير العمومي
3757,000	3757,000	-	-	-	وسائل المصالح
833,000	833,000	-	-	-	التدخل العمومي
3000,000	1475,000	225,000	800,000	500,000	نفقات التنمية
3000,000	1475,000	225,000	800,000	500,000	الاستثمارات المباشرة
3000,000	1475,000	225,000	800,000	500,000	على الميزانية
-	-	-	-	-	على القروض الخارجية
-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	على الميزانية
-	-	-	-	-	على القروض الخارجية
14000,000	14000,000	-	-	-	صناديق الخزينة
67786,000	48357,300	10642,229	3796,783	4989,688	المجموع

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2
توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج وطبيعة النفقة
(اعتمادات الدفع)



2.2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة:

تم عند إعداد ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية الامتثال لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 14 المؤرخ في 16 أفريل 2018 والمتعلق بإعداد ميزانية سنة 2019 وإطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2019 وذلك أساسا بالامتناع عن الانتدابات في غير الأطر المسموح بها، بالضغط على الزيادات في المنح والساعات الإضافية، بإعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة... وقد تمّ تقريبا انتهاج نفس التمشي عند إعداد إطار النفقات متوسط المدى للسنوات الثلاث القادمة والمحافظة على نفس نسب التطور بالنسبة للتأجير العمومي مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادات في الأجور وفي المساهمات الاجتماعية والترقيات والانتدابات المسموح بها والمقررة لتعزيز الموارد البشرية الحالية بالوزارة. أما بالنسبة لنفقات وسائل المصالح ونفقات التنمية واعتبارا لعدم تطورها خلال السنوات الماضية بالقيمة الضرورية التي تمكّن من تحقيق النجاعة المرتقبة عند ضبط أهداف ومؤشرات قيس أداء البرامج في المشاريع السنوية للأداء، فإن التوجّه هو اقتراح رصد النفقات اللازمة لتغطية جميع المستلزمات من اقتناء وسائل نقل وتجهيزات إدارية ومواصلة بناء مقرات الإدارات الجهوية والقيام بالمعاينات الميدانية والفنية لدعم انطلاق مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة في جزئها غير الفلاحي. وتبعاً لذلك:

- فإن نفقات التأجير العمومي التي شهدت نسبة زيادة بـ 13% بين سنتي 2018 و2019 فستتم المحافظة على نفس نسق التطور وذلك باعتماد نسبة تطور بـ 15% و18% على التوالي لسنتي 2020 و2021.

- أما بالنسبة لنفقات وسائل المصالح فإن الاعتمادات المطلوبة لسنتي 2020 و2021 ستأخذ بعين الاعتبار كل الحاجيات المتعلقة بتسيير مصالح جميع برامج المهمة من خلاص كراءات المقرات والمعاليم الاستهلاكية وغيرها مع الحرص على خلاص جميع الديون المتخلدة بذمة الوزارة. وبالتالي فالمطلوب خلال سنتي 2020 و2021 رصد اعتمادات لا تقلّ على التوالي عن 7000 أ.د. و10000 أ.د.

- نظرا للعلاقة المباشرة لقسم نفقات التدخل العمومي بالتضخم المالي المتزايد فإنه من الضروري الترفيع في الاعتمادات المخصصة لهذا القسم. لذا فالمطلوب خلال سنتي 2020 و2021 رصد اعتمادات لا تقلّ على التوالي عن 855 أ.د. و860 أ.د.

- بخصوص نفقات التنمية بعنوان سنتي 2020 و2021 فبالإضافة إلى الاعتمادات المزمع رصدها لسنة 2019 فإنه من المقرر مواصلة المشاريع التي تم الشروع فيها وبرنامج مشاريع جديدة ذات أولوية على المستوى القطاعي والوطني. وبالتالي تم تقدير إضافة 7000 أ.د سنويا خلال سنتي 2020 و2021 موزعة على البرامج حسب حاجياتها.

- وفي الأخير وبالنسبة لصناديق الخزينة فقد تم تقدير اعتمادات بـ 15 م.د. لكل من سنتي 2020 و2021 وذلك بالاعتماد على نسق استهلاك الاعتمادات للسنوات السابقة.

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة:
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
68 917,967	58 403,899	50 786,000	45 130,000	46 826,793	39 175,372	40 341,183	نفقات التصرف
68 917,967	58 403,899	50 786,000	45 130,000	46 826,793	39 175,372	40 341,183	على موارد الميزانية
62 689,337	53 125,399	46 196,000	40 845,000	41 487,850	34 317,765	36 873,497	التأجير العمومي
10000,000	7000,000	3 757,000	3 487,000	4 444,909	4 034,607	3 334,686	وسائل المصالح
860,000	855,000	833,000	798,000	894,034	823,000	133,000	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
10 000,000	10 000,000	3 000,000	3 000,000	2 778,125	4 047,326	3 084,728	نفقات التنمية
10 000,000	10 000,000	3 000,000	3 000,000	2 778,125	4 047,326	3 084,728	على موارد الميزانية
10 000,000	10 000,000	3 000,000	3 000,000	2 778,125	4 047,326	3 084,728	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
15 000,000	15 000,000	14 000,000	14 000,000	12 972,000	11 182,995	10 399,000	صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل
-	-	-	-	-	-	-	التجهيز
93 917,967	83 403,899	67 786,000	62 130,000	62 576,918	54 405,693	53 824,911	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
93 917,967	83 403,899	67 786,000	62 130,000	62 576,918	54 405,693	53 824,911	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			البرامج
2021	2020	2019		2017	2016	2015	

7592,506	6663,141	4989,688	7390,210	4179,235	3866,638	4254,080	برنامج الإقْتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
6368,000	5748,300	3796,783	6478,975	3199,091	2815,740	2951,981	برنامج التصرف في العقارات الفلاحية
14861,180	12704,813	10642,229	14226,242	9301,148	8484,894	8502,574	برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
65096,281	58289,645	48357,300	34034,573	45897,444	39238,421	38116,276	القيادة والمساندة
93917,967	83405,899	67786,000	62130,000	62576,918	54405,693	53824,911	المجموع

المحور الثاني

تقديم برامج

برنامج عدد 1: الاقتناء لفائدة الدولة والتصرّف في أملاكها غير الفلاحية

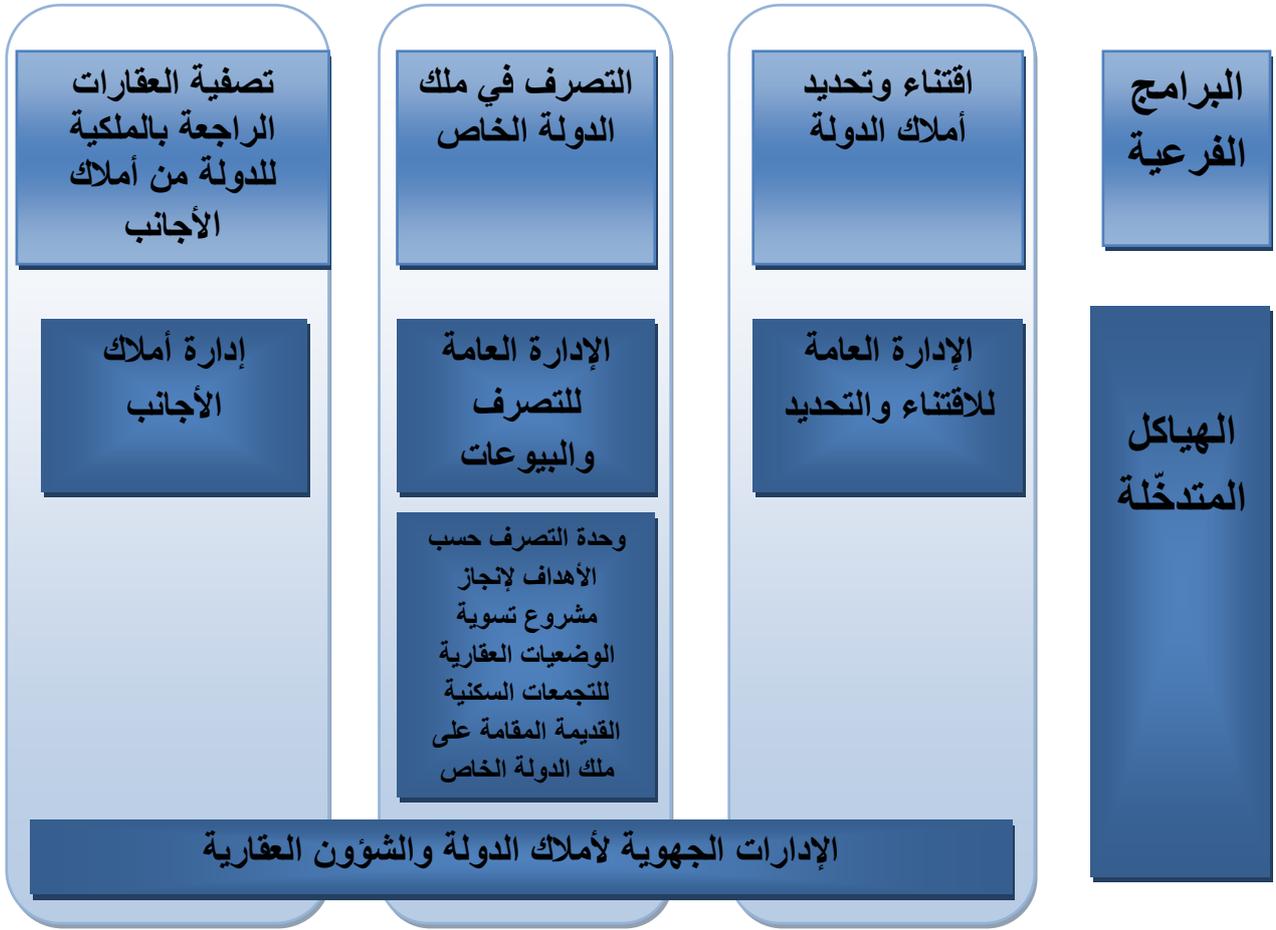
اسم رئيس البرنامج: السيد الطيب النفزي، المدير العام للاقتناء والتحديد
مدّة توليه مهمة "رئيس البرنامج": من 31 جانفي 2018 إلى تاريخ اليوم

1 - تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1-1 - خارطة البرنامج:

الاقتناء لفائدة الدولة والتصرّف في أملاكها غير الفلاحية

البرنامج



1-2 - استراتيجية البرنامج:

تتطلع توجهات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية من خلال المرحلة القادمة الى تحسين الوضع العقاري بجميع ولايات الجمهورية وذلك من خلال تعزيز المكاسب وإحكام استغلال وتوظيف الأراضي والثروات والموارد الطبيعية والعمل على تجاوز الإشكاليات والصعوبات قصد تيسير اندماج العنصر العقاري في الدورة التنموية للبلاد. وبالتالي فإنّ الجهود ستركز خلال المرحلة القادمة في نطاق هذا البرنامج على المحاور الاستراتيجية الآتية للوزارة وهي :

- التصدي للإعتداءات على العقارات الدولية: وذلك من خلال العمل على تفعيل الآليات الكفيلة بوقف الإعتداءات على العقارات الدولية غير الفلاحية والمحافضة على ملك الدولة الخاص بتحديد ثم تسجيله.

- دفع نسق المشاريع الكبرى المعطلة: وذلك بمعالجة أسباب تعطيل المشاريع العمومية المتعلقة بالشأن العقاري والعمل على التقليل في آجال تحرير الحوزة العقارية لها والتسريع في نسق إنجازها .

- تبسيط الإجراءات واختصار الآجال: وذلك عبر تفعيل الآليات الجديدة المحدثة بمقتضى القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية.

- دعم الموارد المالية للدولة : ويتجلى ذلك من خلال الأنشطة الآتية :

- توفير أراض يمكن استغلالها كمناطق صناعية وتجارية وتوفير مقاسم الأراضي الدولية القابلة للإستغلال كمقاطع.
- إعداد جرد، بالتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، للمقاطع المستغلة بدون صفة أو بطريقة غير شرعية.
- تصفية الرصيد العقاري المتأتي من أملاك الأجانب لإدخاله في الدورة الاقتصادية وذلك حفاظا على المال العام وتسوية وضعية التجمعات السكنية المقامة على العقارات الدولية.
- متابعة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية.
- التصرف في المنقولات التي زال الإنتفاع بها.

- أهم الإصلاحات والتوجهات والقوانين:

- في إطار إتخاذ الإصلاحات الضرورية لتحقيق أهداف البرنامج حرصت الوزارة على:
- الشروع في إحداث خارطة رقمية لتحيين وتطهير ومعالجة الأمثلة المرقمنة والتعامل مع هذه الأمثلة للتصرف في ملك الدولة الخاص بجميع أنواعه من طرف المصالح الفنيّة للوزارة،
 - إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لتسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص.
- وفي إطار حسن التصرف في الرصيد العقاري الذي آل إلى الدولة بموجب الإتفاقيات التونسية الفرنسية بغاية إعادة إدماجه في الدورة الإقتصادية للبلاد وذلك بالتفويت فيه وفقا للإجراءات والقوانين المنظمة لأملاك الأجانب للمتمتعين بحق الأولوية في الشراء، سعت الوزارة إلى اتخاذ بعض الإصلاحات التي تهدف إلى الترفيع في نسق تصفية هذا الرصيد العقاري وذلك من خلال:
- العمل على مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المعتمدة لضبط شروط التفويت وتحديد ثمن البيع بغاية تيسير عمل اللجنة الوطنية للتفويت قصد إضفاء مزيد من المرونة والشفافية على عملها بما يضمن قدرا أكبر من النجاعة.

- النظر في إعادة التنظيم الهيكلي لإدارة أملاك الأجانب لتصبح إدارة عامة تستجيب إلى الأهداف والمهام المناطة بعهدتها وأهمها إحكام التصرف في هذا الرصيد العقاري ومتابعة تنفيذ الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية لقرارات اللجنة الوطنية للتفويت.
- عرض دليل الإجراءات المتعلقة بإدارة أملاك الأجانب للمصادقة.
- مراجعة المعايير المعتمدة في التفويت في هذا الرصيد العقاري.

1-3 - البرامج الفرعية:

يشتمل برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية على ثلاثة برامج فرعية تعمل جميعها بمشاركة الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج. وتتمثل البرامج الفرعية في:

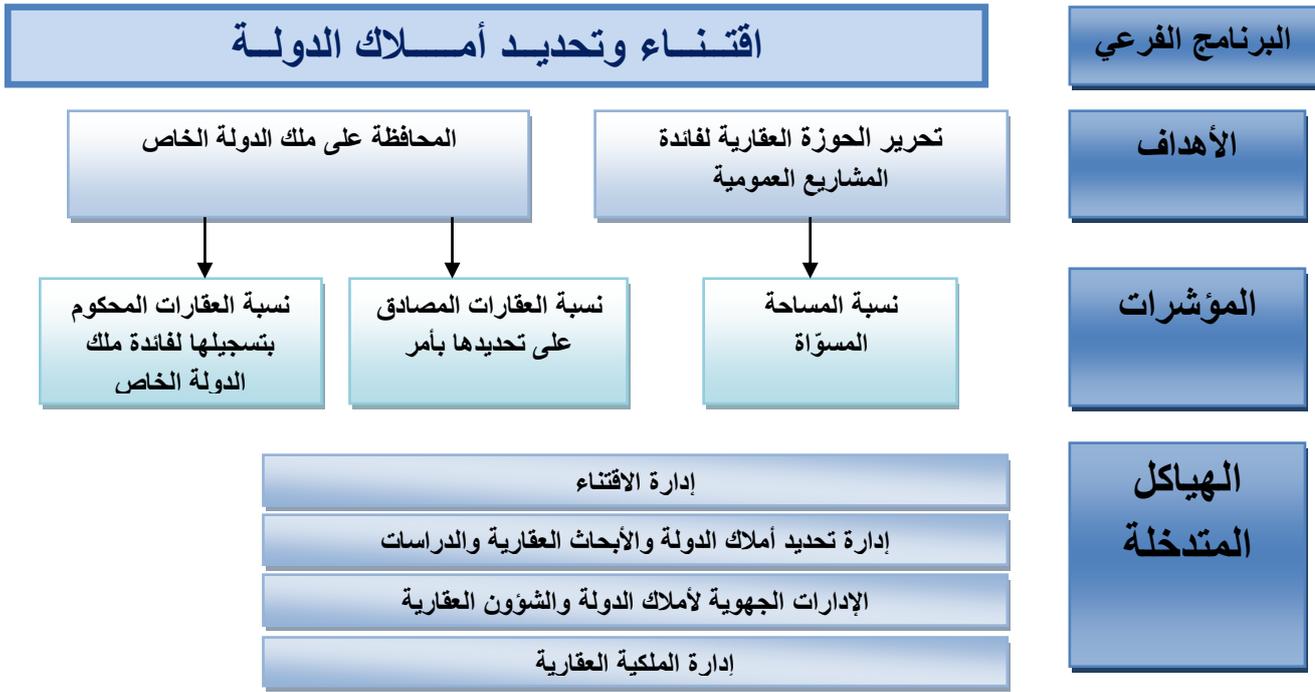
- البرنامج الفرعي 1: إقتناء وتحديد أملاك الدولة
- البرنامج الفرعي 2: التصرف في ملك الدولة الخاص
- البرنامج الفرعي 3: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

- البرنامج الفرعي 1: اقتناء وتحديد أملاك الدولة

- مشمولات البرنامج الفرعي:

- القيام بالأبحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية.
- برمجة ومتابعة التسجيل العقاري للعقارات الدولية.
- انتزاع العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية.
- متابعة تحيين الرسوم العقارية التي تكون الدولة طرفا فيها.
- القيام بإجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة.

- خارطة البرنامج الفرعي:

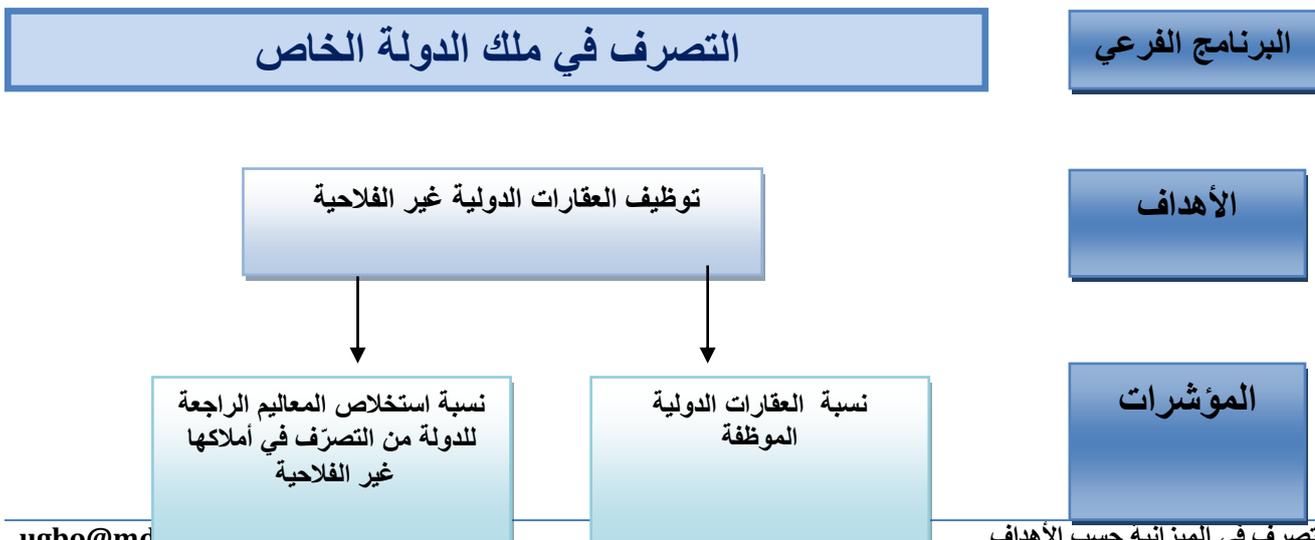


- البرنامج الفرعي 2: التصرف في ملك الدولة الخاص

- مشمولات البرنامج الفرعي:

- التصرف في المنقولات والعقارات غير الفلاحية التابعة للدولة.
- كراء المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص.
- متابعة استغلال اللزمات والحيازة الوقتية لملك الدولة العام.
- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المصالح العمومية.
- إحالة الأملاك التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المنشآت والمؤسسات العمومية.

- خارطة البرنامج الفرعي:



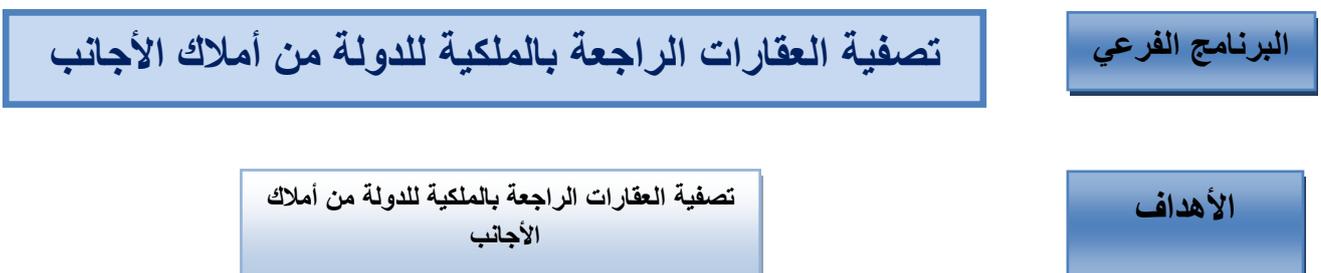


- البرنامج الفرعي 3: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

- مشمولات البرنامج الفرعي:

- تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بأمالك الأجانب والقيام بالدراسات وإعداد وتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتعاون مع الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (SNIT)
- السهر على حسن تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بأمالك الأجانب من قبل جميع الأطراف ومتابعة الأوضاع العقارية لهاته الأملاك والعمل على تصفيتها ببيعها لمتسوغها أو الحائزين لها عن حسن نية.
- إعداد جلسات لجنتي التراخيص والتفويت في أملاك الأجانب مع تولي كتابة هاتين اللجنتين ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنها.
- القيام دوريًا بإحصاء أملاك الأجانب وبالمعاينات والأبحاث العقارية والإشراف على تصرف الوكلاء العقاريين في أملاك الأجانب ومراقبتهم وإعداد التراخيص لهم وقرارات سحبها.

- خارطة البرنامج الفرعي:





2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1 - تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

- تتمثل أهداف برنامج "الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية" وفقا للمحاور الإستراتيجية وأولويات البرنامج المقسمة حسب البرامج الفرعية في :
 - تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية: وذلك عبر القيام بالأعمال التحضيرية لإنجاز المشاريع العمومية ودفع نسق المشاريع الكبرى المعطلة.
 - المحافظة على ملك الدولة الخاص: التصدي للإعتداءات على العقارات الدولية وتوفير أراضي بدون إشكاليات قانونية يمكن استغلالها للنهوض بالإستثمار ودفع نسق التنمية.
 - توظيف العقارات الدولية عبر استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية بالإضافة إلى التصرف في المنقولات التي زال الإنتفاع بها
 - تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب وإدخالها في الدورة الإقتصادية.

■ الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

- **تقديم الهدف:** الترفيع في نسبة المساحة المسوّاة لفائدة المشاريع العمومية إمّا بالتسوية الرضائية أو باستصدار أوامر إنتزاع

- **مرجع الهدف:** البرنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في عقاراتها غير الفلاحية، البرنامج الفرعي: اقتناء وتحديد أملاك الدولة

- **مبررات اعتماد المؤشرات:** يرتبط تحقق هدف تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية ارتباطا وثيقا بنسبة المساحة المسوّاة لفائدة هذه المشاريع وذلك بالاقتناء عن طريق

المرضاة من المالكين أو بالاقتناء عن طريق الانتزاع في صورة فشل مساعي الصلح في نطاق أعمال لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
60	60	55	52	-	-	-	نسبة مائوية المؤشر 1-1-1 نسبة المساحة المسوّاة	

ملاحظة: إبتداء من سنة 2018 تم دمج مؤشر نسبة المساحة المسوّاة رضائياً مع مؤشر نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر انتزاع في مؤشر وحيد "نسبة المساحة المسوّاة" لذلك لم يتم إحتساب إنجازات السنوات السابقة.

■ الهدف 2-1-1: المحافظة على ملك الدولة الخاص

- **تقديم الهدف:** الترفيع في نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر وفي نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص.

- **مرجع الهدف:** البرنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في عقاراتها غير الفلاحية، البرنامج الفرعي: اقتناء وتحديد أملاك الدولة.

- **مبررات اعتماد المؤشرات:** يرتبط تحقيق هدف المحافظة على ملك الدولة الخاص ارتباطا وثيقا بالترفيع في نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر وفي نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص فكلما ارتفعت عدد العقارات المصادق على تحديدها بأمر أو عدد العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة الدولة كلما ارتفع المؤشر وارتفع الرصيد العقاري وبالتالي المحافظة على ملك الدولة الخاص.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
45	45	45	45	42	59	57	نسبة مائوية المؤشر 1-2-1 نسبة العقارات المصادق على تحديدها بأمر	
65	65	65	65	58	57	56	نسبة مائوية المؤشر 2-2-1 نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص	

■ الهدف 1-2-3: توظيف العقارات الدولية

- **تقديم الهدف:** حسن توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية من خلال توفير الرصيد العقاري الكافي إما بتخصيص العقارات الدولية لفائدة المصالح العمومية أو بالتفويت فيها في إطار تسوية الوضعيات العقارية العالقة ولإنجاز المشاريع الجديدة أو بكرائها لفائدة الغير.

- **مرجع الهدف:** البرنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في عقاراتها غير الفلاحية، البرنامج الفرعي: التصرف في ملك الدولة الخاص

- **مبررات اعتماد المؤشرات:**

بالنسبة للمؤشر " نسبة العقارات الدولية الموظفة" فإن تحقيق هدف توظيف العقارات الدولية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالترفيح في نسبة العقارات الدولية الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع مقارنة بعدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك إستجابة لعدد الطلبات المتزايد.

أما بالنسبة للمؤشر " نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية" فإن نفس الهدف يرتبط تحقيقه بالترفيح في نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية، فكلما إرتفعت نسبة توظيف العقارات الدولية ارتفعت بالضرورة نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
30,68	30,5	30,38	28,94	27,56	26,24	23,11	نسبة مانوية	المؤشر 1-3-2-1 نسبة العقارات الدولية الموظفة
45	40	35	30	25	-	-	نسبة مانوية	المؤشر 2-3-2-1 نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية

■ الهدف 1-3-4: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب:

- **تقديم الهدف:** الترفيع في نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت.
- **مرجع الهدف:** البرنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في عقاراتها غير الفلاحية، البرنامج الفرعي: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** يرتبط تحقيق هدف تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب ارتباطا وثيقا بعدد الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت وذلك من خلال إتمام إجراءات التفويت في العقارات التي حظيت ملفاتها بالموافقة.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
96	90	85	81	78	44,15	29,05	نسبة مانوية	المؤشر 1-4-3-1: نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت

2-2 - تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشرات 2019	المؤشرات	الأهداف
2553 أ.د.	<ul style="list-style-type: none"> - شراء العقارات بالمرضاة لفائدة الدولة - القيام بإجراءات المعوضة لفائدة الدولة - إنتزاع العقارات لفائدة الدولة بالتعاون مع الوزارات المعنية - تحرير عقود تسوية وضعية قطع الأرض المسواة رضائيا - تأطير أعوان الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية في كيفية إبرام العقود والالتزامات المتعلقة بتسوية الوضعيات العقارية وكيفية تحرير 	%55	المؤشر 1-1-1-1 : نسبة المساحة المسواة	الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

	<p>جميع المراسلات مع الجهات المعنية</p> <p>- تكوين أعوان الإدارات الجهوية في تضمين الملفات بالمنظومة الإعلامية وكيفية الاستخراج الآلي للوثائق.</p> <p>- تشريك الإدارات الجهوية بالأنشطة التي كانت سابقا حكرا على الإدارة المركزية والمتمثلة في إشهار عملية الإنتزاع وإعلام المواطنين بالإنتزاع وتحرير الإلتزامات والعقود.</p>			
	<p>- القيام بالأبحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية قصد استقصاء واستكشاف العقارات المحتمل رجوعها بالملكية للدولة بمشاركة الإدارات الجهوية لأملك الدولة والشؤون العقارية.</p> <p>- تأطير مقرري لجان الإستقصاء والتحديد والعمل على توحيد منهجية عملهم وتذليل الصعوبات التي تحول دون إنجاز أعمالهم طبقا لأمر 18 جوان 1918 وذلك بالإسراع في البت في الملفات العالقة وأساسا المحددة منذ سنوات.</p> <p>- إعداد قوائم مفصلة في الملفات التي انتهت أجل إشهارها وبلغت مرحلة إعداد التقارير الإختتمية.</p> <p>- القيام بإجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة في مختلف الولايات عن طريق لجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص وقد تمت برمجة تحديد 250 قطعة أرض في نطاق تنفيذ الصفقة الإطارية المبرمة مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.</p> <p>- إستصدار أوامر المصادقة على التقارير الإختتمية للجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص.</p>	45%	المؤشر 1-2-1-1 : نسبة العقارات المصادق على تحديدها بأمر	الهدف 1-2-1: المحافظة على ملك الدولة الخاص
	<p>- القيام بالأبحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية غير الفلاحية بالتنسيق مع الإدارات الجهوية لأملك الدولة والشؤون العقارية.</p> <p>- برمجة تقديم 300 مطلب تسجيل في العقارات الدولية غير الفلاحية في نطاق تنفيذ الصفقة الإطارية المبرمة مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري مع إضافة عقارات ذات صبغة مقطعية وعقارات ذات صبغة فلاحية متواجدة حنو مناطق العمران.</p> <p>- متابعة صدور أحكام التسجيل العقاري بالتنسيق مع فروع المحكمة العقارية.</p>	65%	المؤشر 1-2-2-1 : نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص	
الإعتمادات التقديرية	الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشرات 2019	المؤشرات	الأهداف
	<p>- تبسيط إجراءات توظيف العقارات الدولية من خلال إصدار مذكرات عمل تدعو إلى تفعيل المهام المنوطة بعهدة الإدارات الجهوية لمزيد إحكام التصرف في المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص.</p> <p>- توظيف الاراضي البيضاء في المشاريع الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.</p>	30,38%	المؤشر 1-3-2-1 : نسبة العقارات الدولية الموظفة	الهدف 1-3-2: توظيف العقارات الدولية
1966 أ.د.	<p>- التسريع في نسق انعقاد جلسات اللجنة الإستشارية للعمليات العقارية</p> <p>- ضبط وتحديد آليات التنسيق بين قباض المالية المختصين والإدارة فيما يتعلق بمتابعة استخلاص ديون الدولة</p> <p>- دعوة قباض المالية المختصين لأخذ جميع الإجراءات المخولة لهم لاستخلاص الديون المثقلة لديهم من خلال إصدار بطاقات الجبر وتنفيذها ومد الإدارة بقوائم تفصيلية في المبالغ المستخلصة والمبالغ المستوجبة</p> <p>- التسريع في نسق إنجاز ومتابعة الملفات من خلال التفويض في بعض الصلاحيات إلى الإدارات الجهوية على غرار متابعة كراء المقاطع الدولية ومتابعة كراء العقارات غير الفلاحية.</p>	35%	المؤشر 1-3-2-2 : نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية	
471 أ.د.	<p>- القيام بالأبحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية من طرف إدارة أملاك الأجانب بولايات تونس الكبرى وبنزرت ومن طرف الإدارات الجهوية بالنسبة للعقارات الكائنة بباقي الولايات</p> <p>- استصدار النصوص القانونية والترتيبية الضرورية لإضفاء مزيد من النجاعة على عملية التفويت</p> <p>- العمل بدليل الإجراءات المتعلقة بإدارة أملاك الأجانب حال المصادقة عليه</p> <p>- العمل على إعادة هيكلة الإدارة إلى إدارة عامة لتدعيمها بإطارات وموظفين</p>	85%	المؤشر 1-4-3-1 : نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت.	الهدف 1-3-4: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

3 – نفقات البرنامج:

3-1 – ميزانية البرنامج:

تطور اعتمادات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية

الوحدة بالألف دينار

نسبة التطور 2019-2018		تقديرات 2019		قانون المالية 2018 (1)	إنجازات 2017	بيان البرنامج
النسبة % (1) – (2) (1)	المبلغ (1) – (2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
- 35,96	-2520,522	4489,688	4489,688	7010,210	3816,955	العنوان الأول: نفقات التصرف
- 35,96	-2520,522	4489,688	4489,688	7010,210	3816,955	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
31,58	120,000	500,000	550,000	380,000	362,280	العنوان الثاني: نفقات التنمية
31,58	120,000	500,000	550,000	380,000	362,280	الاستثمارات المباشرة
31,58	120,000	500,000	550,000	380,000	362,280	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
-32,48	-2400,522	4989,688	5039,688	7390,210	4179,235	مجموع البرنامج

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

قدّرت ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2019 بـ 4989,688 ألف دينار أي بنقص تفوق نسبته 32% مقارنة بالميزانية المرسمة بقانون المالية لسنة 2018.

• نفقات التصرف:

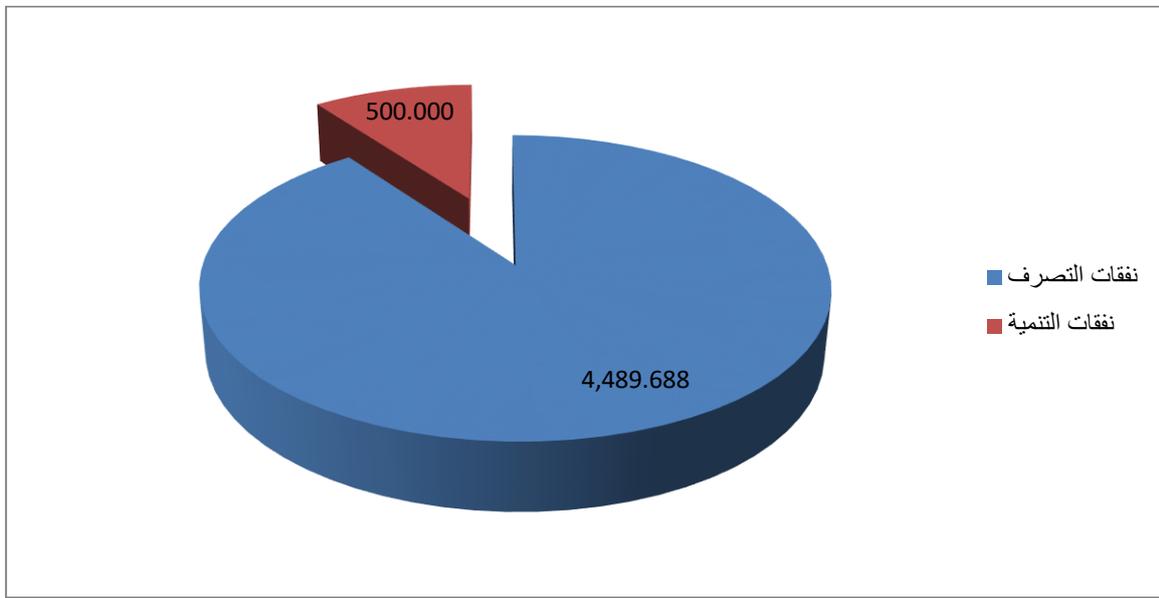
تبلغ نفقات التصرف لهذا البرنامج 4489,688 ألف دينار وهي تمثل نسبة 90% من جملة ميزانية البرنامج والمخصصة بأكملها كتأجير عمومي كما هو الشأن بالنسبة لسنة 2018 حيث بلغت نفقات التصرف بقانون المالية لسنة 2018 مبلغ 7010,210 أ.د. ويفسر هذا النقص الذي تقارب نسبته 36% إلى تحويل الاعتمادات المخصصة لأعوان الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية المتعلقة أنشطتهم ببرنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية إلى برنامج القيادة والمساندة بعد أن تم توزيعها السنة الفارطة على مكونات هذا البرنامج.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لنفقات وسائل المصالح ونفقات التدخل العمومي فإنه لم يتم رصد أي اعتمادات لهذين القسمين لفائدة هذا البرنامج بسبب عدم استكمال توزيع نفقات وسائل المصالح على البرامج والبرامج الفرعية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية وبالتالي يتم تنزيلها ببرنامج القيادة والمساندة. كما أن نفقات التدخل العمومي هي أيضا مرسمة ومنزلة ببرنامج القيادة والمساندة.

• نفقات التنمية:

تبلغ نفقات التنمية لهذا البرنامج 500 ألف دينار دفعا و550 ألف دينار تعهدا بعنوان مشروع جديد يتعلق بتحديد وتسجيل ملك الدولة الخاص وذلك في إطار اتفاقية مبرمة مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري. علما أنه يتمّ للمرة الأولى تجميع اتفاقيّتي التسجيل والتحديد ضمن اتفاقية واحدة وترسيمها ضمن مشروع جديد واحد

توزيع مشروع ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2019
حسب طبيعة النفقة:
اعتمادات الدفع



**توزيع مشروع ميزانية برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2019
حسب البرامج الفرعية:
اعتمادات الدفع**

(الوحدة بالآلاف دينار)

المجموع حسب طبيعة النفقة	تصفية الأملاك الراجعة للدولة من أملاك الأجانب	التصرف في ملك الدولة الخاص	اقتناء وتحديد أملاك الدولة	البرامج الفرعية	طبيعة النفقة
4489,688	471,372	1965,355	2052,961		نفقات التصرف
4489,688	471,372	1965,355	2052,961	التأجير العمومي	
-	-	-	-	وسائل المصالح	
-	-	-	-	التدخل العمومي	
500,000	-	-	500,000		نفقات التنمية
-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة	
-	-	-	-	التمويل العمومي	
-	-	-	-		صناديق الخزينة
4989,688	471,372	1965,355	2552,961		مجموع البرنامج

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

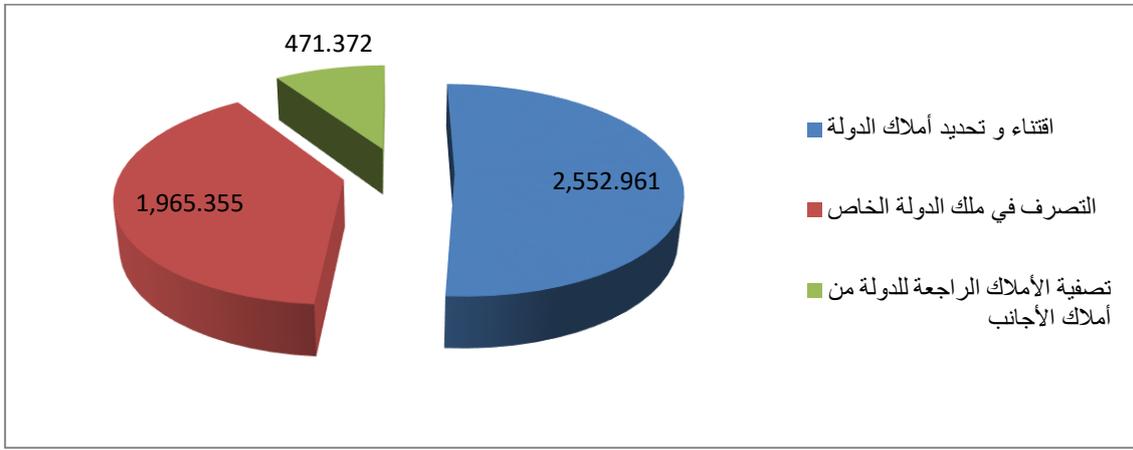
تتوزع ميزانية برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية البالغة

4989,688 ألف دينار على البرامج الفرعية الثلاثة المكونة له وذلك كما يلي:

- **اقتناء وتحديد أملاك الدولة:** قدرّت ميزانية هذا البرنامج الفرعي بـ 2552,961 أ.د وهي تمثل نسبة 51,16% من جملة ميزانية البرنامج وتوزّع إلى نفقات تصرف بقيمة 2052,961 أ.د مخصصة جميعها للتأجير العمومي و 500 أ.د نفقات تنمية.

- **التصرف في ملك الدولة الخاص:** قدرّت ميزانية هذا البرنامج الفرعي بـ 1965,355 أ.د تمثل نسبة تقارب 39,39% من جملة ميزانية البرنامج خصصت جميعها كنفقات تصرف (تأجير عمومي)

- **تصفية الأملاك الراجعة للدولة من أملاك الأجانب:** قدرّت ميزانية هذا البرنامج الفرعي بـ 471,372 أ.د تمثل نسبة 9,45% من ميزانية البرنامج مخصصة جميعها للتأجير العمومي.



2.3 - إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية:

3-2-1 / إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج:

- إطار النفقات متوسط المدى حسب طبيعة النفقة:

- نفقات التصرف:

التأجير العمومي: كما سبق التعرض له بمقدمة هذه الوثيقة فإنه سيتم الاعتماد على النسبتين التاليتين في تحديد اعتمادات التأجير العمومي لجميع برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

- زيادة بنسبة 15% لسنة 2020

- زيادة بنسبة 18% لسنة 2021.

وسائل المصالح: تعتزم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بالتنسيق مع الهياكل المعنية داخل وخارج الوزارة إلى إعادة النظر في خارطة البرامج الحالية وتقسيمها حسب متطلبات التنزيل العملي للبرامج وبالتالي فإنه سيتم حاليا عند إعداد إطار نفقات متوسط المدى لبرنامج الوزارة، الإبقاء على نفقات وسائل المصالح مجمعة ببرنامج القيادة والمساندة في انتظار نتيجة التقسيم البرامجي الجديد واستكمال توزيعها حسب خارطة الجديدة.

التدخل العمومي: نفس الشأن بالنسبة للتدخل العمومي فقد تقرر حاليا الإبقاء على هذا القسم مرسما ببرنامج القيادة والمساندة وتنزيل الاعتمادات المخصصة له بالبرنامج المذكور.

- نفقات التنمية:

سيتواصل العمل بمقتضيات منشور رئاسة الحكومة عدد 14 المؤرخ في 16 أبريل 2018 وذلك بإعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة وللمشاريع الجديدة ذات الأهمية. وهنا نشير إلى المشروع الجديد الذي تم الشروع في أعماله الفنية التمهيديّة والمتمثّل في الخارطة الرقمية لأملاك الدولة في جزئها المتعلق بأملكها غير الفلاحية حيث من الضروري تخصيص مبلغ جملي لا يقلّ عن 2 مليون دينار خلال سنتي 2020 و 2021 (بحساب 1 م.د لكل سنة) وذلك للقيام بالمعاينات الميدانية والفنية ولاقتناء المستلزمات الفنية والإعلامية الضرورية.

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
6092,506	5163,141	4489,688	7010,210	3816,955	3351,404	3960,616	نفقات التصرف
6092,506	5163,141	4489,688	7010,210	3816,955	3351,404	3960,616	على موارد الميزانية
6092,506	5163,141	4489,688	7010,210	3816,955	3351,404	3960,616	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
1500,000	1500,000	500,000	380,000	362,280	515,234	293,464	نفقات التنمية
1500,000	1500,000	500,000	380,000	362,280	515,234	293,464	على موارد الميزانية
1500,000	1500,000	500,000	380,000	362,280	515,234	293,464	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
7592,506	6663,141	4989,688	7390,210	4179,235	3866,638	4254,080	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
7592,506	6663,141	4989,688	7390,210	4179,235	3866,638	4254,080	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرامج الفرعية:

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي اقتناء وتحديد أملاك الدولة:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
2785,868	2360,905	2052,961	2560,457	1639,394	1529,540	1865,410	نفقات التصرف
2785,868	2360,905	2052,961	2560,457	1639,394	1529,540	1865,410	على موارد الميزانية
2785,868	2360,905	2052,961	2560,457	1639,394	1529,540	1865,410	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
1500,000	1500,000	500,000	380,000	362,280	515,234	293,464	نفقات التنمية
1500,000	1500,000	500,000	380,000	362,280	515,234	293,464	على موارد الميزانية
1500,000	1500,000	500,000	380,000	362,280	515,234	293,464	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
4285,868	3860,905	2552,961	2940,457	2001,674	2044,774	2158,874	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
4285,868	3860,905	2552,961	2940,457	2001,674	2044,774	2158,874	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي التصرف في ملك الدولة الخاص:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
2666,987	2260,158	1965,355	3624,180	1757,957	1460,180	1703,244	نفقات التصرف
2666,987	2260,158	1965,355	3624,180	1757,957	1460,180	1703,244	على موارد الميزانية
2666,987	2260,158	1965,355	3624,180	1757,957	1460,180	1703,244	التأجير العمومي

-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
2666,987	2260,158	1965,355	3624,180	1757,957	1460,180	1703,244	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
2666,987	2260,158	1965,355	3624,180	1757,957	1460,180	1703,244	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-3 / إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
639,652	542,078	471,372	825,573	419,604	361,684	391,962	نفقات التصرف
639,652	542,078	471,372	825,573	419,604	361,684	391,962	على موارد الميزانية
639,652	542,078	471,372	825,573	419,604	361,684	391,962	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة

		-		-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
639,652	542,078	471,372	825,573	419,604	361,684	391,962	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
639,652	542,078	471,372	825,573	419,604	361,684	391,962	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج عدد 2: التصرف في العقارات الفلاحية

اسم رئيس البرنامج : السيد عز الدين العمري، المدير العام للعقارات الفلاحية
مدّة توليه مهمة "رئيس البرنامج" : من 17 نوفمبر 2017 إلى تاريخ اليوم

1 - تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1-1 خارطة البرنامج:

التصرف في العقارات الفلاحية

البرنامج

دعم التصرف في
العقارات الفلاحية

إسناد الأراضي
الفلاحية

إعادة هيكلة
الأراضي الدولية
الفلاحية

البرامج
الفرعية

الإدارة العامة للعقارات الفلاحية

وحدة التصرف حسب
الأهداف لإنجاز ومتابعة
الملفات المتعلقة بتسوية
وضعيّات المستغلين بصفة
قانونية لعقارات دولية

الهياكل
المتدخلة

1-2- استراتيجية البرنامج:

يحرص برنامج التصرف في العقارات الفلاحية على تنفيذ سياسة الوزارة لحسن استغلال الأراضي الفلاحية قصد تصنيفها وتسوية وضعياتها حتى يتم إدماجها في الدورة الاقتصادية للبلاد مع حماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والإعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة. وقد تم للغرض ضبط خطة عمل للفترة القادمة بالاعتماد على المحاور الإستراتيجية للوزارة:

- إحداث الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية: مواصلة إدراج أمثلة الرفع الطبوغرافي بالخارطة الرقمية الخاصة بأملاك الدولة.

- التصدي للإعتداءات على العقارات الدولية: يواصل البرنامج استرجاع العقارات الدولية الفلاحية المستولى عليها بعد أن تم حصرها وتصنيف مختلف الاعتداءات وذلك بهدف تحسين توظيفها وحمايتها من الإهمال والاعتداءات من طرف الغير وبالتالي المحافظة على الرصيد العقاري الفلاحي وتصفيه وضعيته القانونية والمادية.

- دعم الموارد المالية للدولة: متابعة استخلاص مستحقات الدولة المتأتية من بيع وكراء العقارات الفلاحية وتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية تطبيقا للأمر عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 والمتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق سير عملها. ولهذا الغرض تم

خلال سنة 2018 إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية.

- تبسيط الإجراءات واختصار الآجال: العمل على تحسين الخدمات الإدارية واختصار الآجال.

- أهم الإصلاحات والتوجهات والقوانين:

- تبعا للأمر الحكومي عدد 167 لسنة 2018 المؤرخ في 13 فيفري 2018 تم إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية مدّة عملها 5 سنوات يتم خلالها إنجاز 50 ألف عقد بيع أي بمعدل 10 آلاف عقد بيع كل سنة.

1-3- البرامج الفرعية:

يشتمل برنامج التصرف في العقارات الفلاحية على ثلاثة برامج فرعية تعمل جميعها بمشاركة وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية والإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ أهداف البرنامج. وتتمثل البرامج الفرعية في:

البرنامج الفرعي 1: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية.

البرنامج الفرعي 2: إسناد الأراضي الفلاحية.

البرنامج الفرعي 3: دعم التصرف في العقارات الفلاحية.

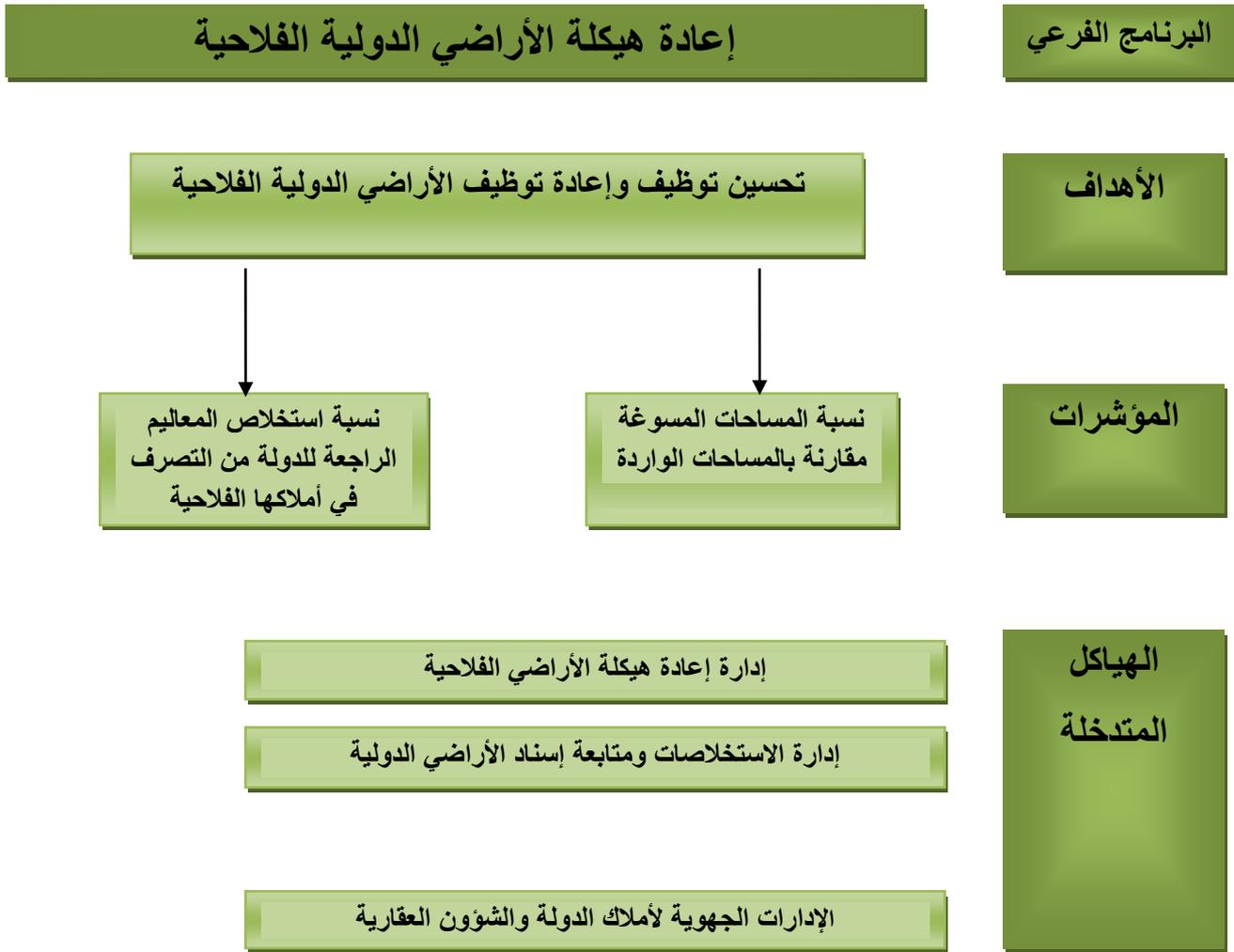
- البرنامج الفرعي 1: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية:

- مشمولات البرنامج الفرعي:

- دراسة الملفات المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة جهويا ومركزيا.
- إعداد عقود الكراء والتوضيحية وعقود الفسخ لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية.
- متابعة إنجاز برامج الإحياء المقدمة من قبل شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والفنيين الفلاحيين بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة جهويا ومركزيا.
- دراسة الملفات المتعلقة بمقاسم الفنيين والفلاحين الشبان بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة جهويا ومركزيا.
- إعداد البتات المتعلقة بكراء الأراضي الدولية الفلاحية بالمزاد العلني ومتابعتها.

- مراقبة ومتابعة إعداد العقود والعقود التوضيحية وعقود الفسخ وكذلك العقود المتعلقة بحق الانتفاع لفائدة الفنيين والفلاحين الشباب وعقود الكراءات قصيرة ومتوسطة المدى ومتابعتها.
- دراسة الطلبات الواردة ضمن مختلف العرائض.
- تسليم شهادات الخلاص ورفع اليد عن توثقة دين وشهادة رفع اليد عن شرط إسقاط الحق.
- إعداد قرارات إسقاط الحق.
- تسليم تراخيص في البيع.
- متابعة القضايا العقارية.
- إعداد ملفات التمديد في مدة الكراء.

- خارطة البرنامج الفرعي:

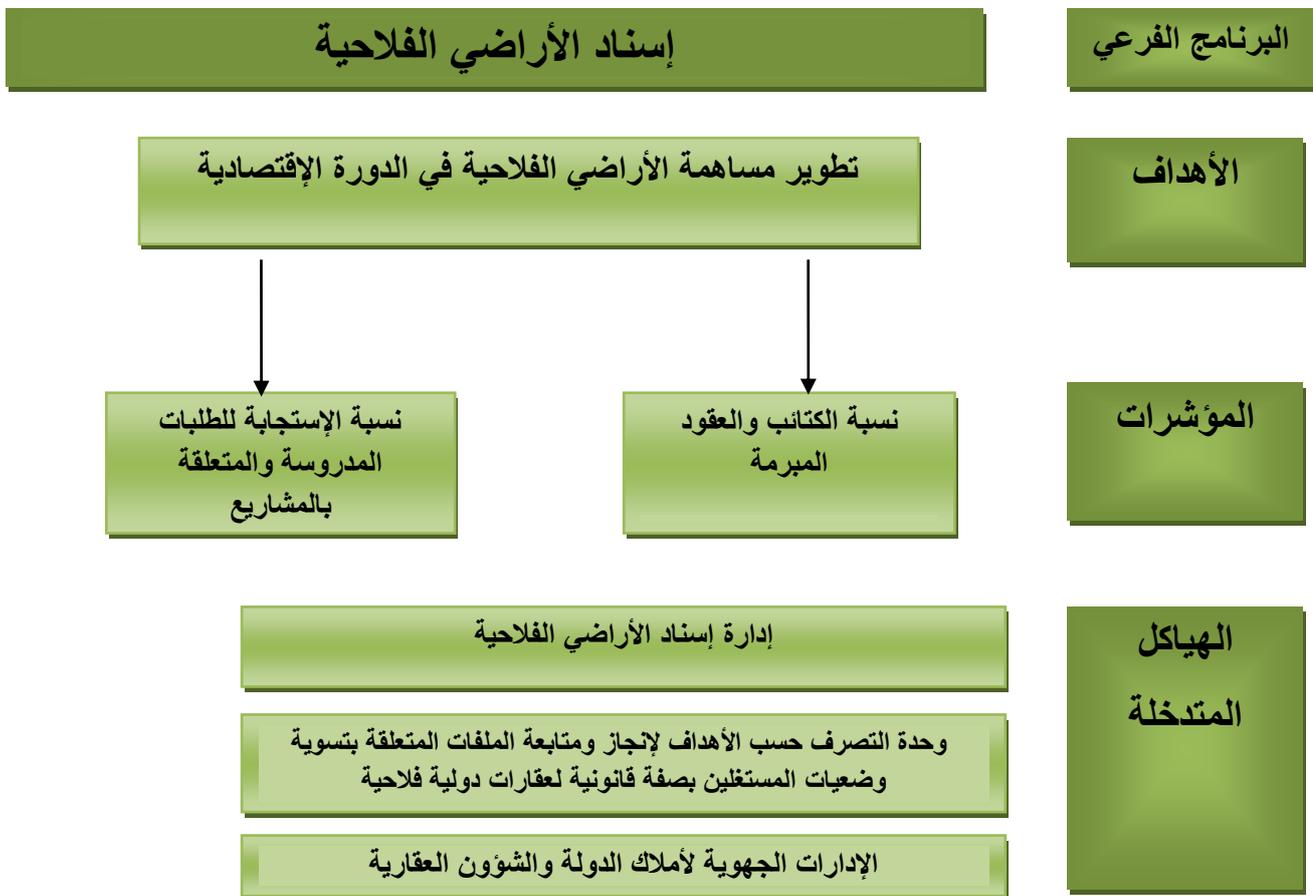


- البرنامج الفرعي 2: إسناد الأراضي الفلاحية:

- مشمولات البرنامج الفرعي:

- تسوية وضعية الأراضي الدولية الفلاحية .
- تخصيص الأراضي الدولية الفلاحية .
- إنجاز الإتفاقيات لمنح حق الإرتفاق وحق المرور والإشغال الوقتي للأراضي الدولية الفلاحية
- إبداء الرأي بخصوص تغيير صبغة الأراضي الدولية الفلاحية .
- تصفية أراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال .
- تسوية المعاوزات القديمة وإبداء الرأي في خصوص توظيف عقارات دولية فلاحية في نطاق المعاوزات الجديدة.
- التفويت في الأراضي الدولية الفلاحية بأمر.

- خارطة البرنامج الفرعي:

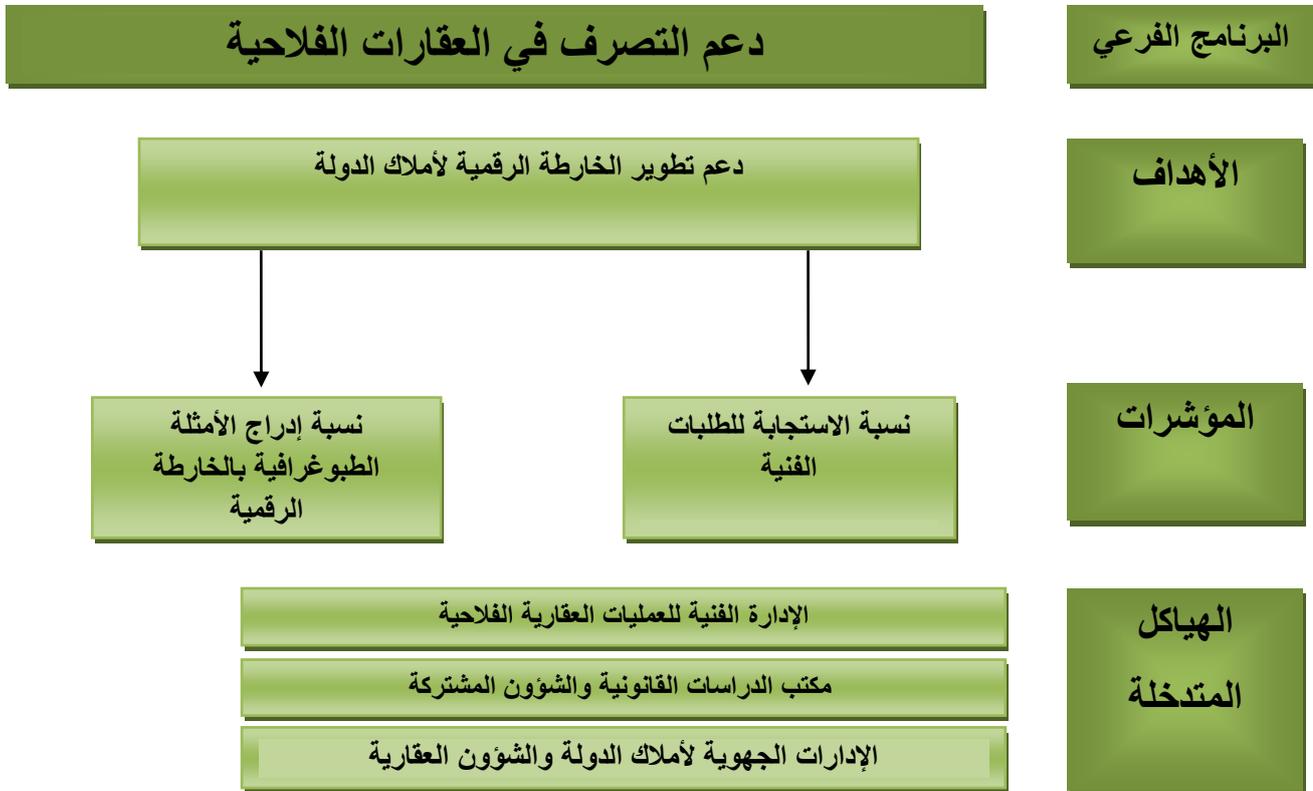


- البرنامج الفرعي 3: دعم التصرف في العقارات الفلاحية:

- مسمولات البرنامج الفرعي:

- الرفع الطبوغرافي عن طريق إبرام صفقات عمومية أو عن طريق المصالح الفنية للإدارة لإنجاز أمثلة رقمية كأرضية وكأعمال تحضيرية للبرنامجين الفرعيين السابقين.
- القيام بالبحث العقاري العادي بكامل البلاد أو البحث العقاري الشامل بمنطقة تونس الكبرى استجابة للطلبات الواردة على الإدارة أو لمعاينة صفة التصرف بهذه المناطق قصد متابعة استغلال العقارات الفلاحية والبحث في مدى أحقية المتصرفين فيها.
- اقتناء وصيانة كل وسائل العمل الفنية الضرورية لتدعيم المصالح الفنية المركزية والجهوية بها قصد تحسين ظروف العمل.
- الدعم الإداري والمادي والقانوني لكامل البرنامج: تسيير إداري، توفير وسائل النقل والموارد البشرية، تحسين الأطر القانونية وإحداث النصوص القانونية...
- إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية.

- خارطة البرنامج الفرعي:



2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1 - تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

تتمثل أهداف برنامج "التصرف في العقارات الفلاحية" في :

- تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
- تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية
- دعم تطوير الخارطة الرقمية لأملاك الدولة.

■ الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

- **تقديم الهدف:** يتمثل هذا الهدف في توظيف وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية وذلك في إطار

الهيكلية أو خارجها من خلال تسويقها لشركات إحياء وتنمية فلاحية أو كرائها في شكل مقاسم إلى فنيين فلاحيين وفلاحين شبان أو عن طريق الكراء بالإشهار والمزاد العلني. ويكون التوظيف على الأراضي الدولية الفلاحية الشاغرة وإعادة التوظيف على الأراضي الدولية الفلاحية المسترجعة.

- **مرجع الهدف:** برنامج التصرف في العقارات الفلاحية، البرنامج الفرعي: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية.

- **مبررات اعتماد المؤشرات:** تم اعتماد مؤشري هذا البرنامج الفرعي بهدف:

● الوقوف على مدى تحقيق عملية توظيف وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية من خلال متابعة نسبة المساحات التي تم تسويقها فعليا مقارنة بالرصيد العقاري المخصص للكراء لفائدة جميع أصناف المتسوقين بعد مصادقة سلطة الإشراف.

● الوقوف على إيجاد السبل الكفيلة لتجاوز العراقيل التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة من خلال متابعة مؤشرات قياس أداء الأهداف.

● متابعة عملية الاستخلاص والوقوف على العراقيل والإشكالية التي تحول دون تحقيق ذلك.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
70	65	60	55	29,05	18,56	62,12	نسبة مانوية	المؤشر 1-1-2 نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة
64	63	62	60,78	%61,62	50,41	52,40	نسبة مانوية	المؤشر 2-1-1 نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها الفلاحية

■ الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية

- تقديم الهدف: يتمثل هذا الهدف بدرجة أولى في تسوية وتصفية الأراضي الفلاحية حتى يتم استغلالها الاستغلال الأمثل وبذلك ترتفع إنتاجيتها مما ينعكس إيجاباً على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في اقتصاد البلاد وبدرجة ثانية إلى تخصيص بعض الأراضي الدولية الفلاحية لفائدة المشاريع العمومية التي بدورها تنهض باقتصاد البلاد.

- مرجع الهدف: برنامج التصرف في العقارات الفلاحية، البرنامج الفرعي: إسناد الأراضي الفلاحية

- مبررات اعتماد المؤشرات: إن اعتماد هذين المؤشرين يمكن من قياس موضوعي للنتائج الحاصلة والتي بتقييمها يمكن من تحسين الأداء لمتابعة تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بإسناد الأراضي الفلاحية وتحقيق الهدف المنشود.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
67	65	55	50	47,41	-	-	نسبة مانوية	المؤشر 1-2-2-2 نسبة الكتائب والعقود المبرمة
50	49	47	45	49	36,46	26	نسبة مانوية	المؤشر 2-2-2-2 نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة المتعلقة بالمشاريع

■ الهدف 3-3-2: دعم وتطوير الخارطة الرقمية لأملاك الدولة

- تقديم الهدف: يتمثل هذا الهدف من جهة، في الاستجابة لمختلف طلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية الواردة وذلك من خلال توفير الأمثلة التقسيمية أو الأمثلة التقسيمية العقارية ومراقبة

حسن استغلال الأراضي الفلاحية وإعداد تقارير في الغرض ومن جهة أخرى في إدراج الأمثلة الطبوغرافية الخاصة بالخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية.

- مرجع الهدف: برنامج التصرف في العقارات الفلاحية، البرنامج الفرعي: دعم وتطوير الخارطة الرقمية لأملاك الدولة

- مبررات اعتماد المؤشرات:

بالنسبة للمؤشر " نسبة الاستجابة للطلبات الفنية" فهو يمكن من قياس نسبة الاستجابة لطلبات الهياكل الأخرى ومختلف مصالح الإدارة العامة للعقارات الفلاحية للقيام بعمليات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية كأعمال تحضيرية أو للمراقبة لأعمال منجزة من قبل الغير كالخبراء في المساحة. وتتمثل الاستجابة بالنسبة للرفع الطبوغرافي المبرم فيه صفقات للغرض في إمضاء محاضر القبول الوقتي للصفقات. أما بالنسبة للرفع الطبوغرافي الذي يقوم به أعوان قيس الأراضي بالإدارة المركزية المكلفة ببرنامج "التصرف في العقارات الفلاحية" فتتمثل الاستجابة في تسليم الأمثلة وكل الوثائق للهيكल طالب الخدمة. فيما تتمثل بالنسبة لملفات الأبحاث العقارية في تحرير محضر معاينة نهائي في شأن الطلبات الواردة وإرساله إلى الهيكل المعني بعد إجراء البحث الميداني والمكتبي المطلوب. بالنسبة للمؤشر " نسبة إدراج المساحات المرفوعة طبوغرافيا بالخارطة الرقمية" فهو يمكن من متابعة تقدم إنجاز مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية الذي ينصهر ضمن مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة. ويتمثل هذا المشروع في إدراج أمثلة رقمية طبوغرافية للأراضي الدولية الفلاحية المهيكلة والمقدرة بـ 300 ألف هكتار ضمن الخارطة الرقمية لأملاك الدولة. مع الإشارة إلى أن إدراج هذه الأمثلة ضمن الخارطة الرقمية يستوجب في مرحلة أولى القيام بالرفع الطبوغرافي اللازم وفي مرحلة ثانية معالجة فنية وتقنية بالمكتب باعتماد التطبيقات الإعلامية المعتمدة في هذا المجال.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
96,18	96,10	89,69	82,87	18,00	62,62	21,48	نسبة مائوية	المؤشر 1-3-3-2 نسبة الاستجابة للطلبات الفنية
35	31	28	25	11	-	-	نسبة مائوية	المؤشر 2-3-3-2 نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية

2-2 - تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشرات 2019	المؤشرات	الأهداف
-------------------------	-------------------	-----------------------------	----------	---------

143 أ.د	دراسة الملفات المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية بالتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة مركزيا وجهويا وإعداد العقود المتعلقة بها ومتابعة إنجاز برامج الإحياء وذلك على المستوى المركزي. - إعداد العقود بمختلف أنواعها لفائدة الفلاحين الشبان وعقود الكراءات قصيرة المدى ومتوسطة المدى ومتابعتها وإعداد العقود في إطار كراء الأراضي الدولية الفلاحية بالمزاد العلني ويكون الإعداد على مستوى الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية والمتابعة والتدقيق على مستوى الإدارة العامة للعقارات الفلاحية	60%	المؤشر 1-1-2: نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة	الهدف 1-1-2: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
	- تسريع نسق دراسة ملفات شهادت الخلاص ورفع يد عن توثقة دين (أصل الدين مع فوائض التأخير) - تسريع نسق دراسة ملفات تمديد عقود كراء: شركات الإحياء والتنمية الفلاحية و الفنينين الفلاحيين و الفلاحين الشبان والمتعاضدين السابقين والعملة.	62%	المؤشر 2-1-1: نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها الفلاحية	
262 أ.د	- ابرام عقود توضيحية والمصادقة على عمليات البيع المبرمة في إطار القانون عدد 25 لسنة 1970 والأمر المؤرخ في 1948/09/09 وبيوعات 67 الخاضعة لرخصة السيد الوالي. - تطبيق أحكام قانون التأميم على العقارات الراجعة للأجانب ودرس الملفات وانجازها. - المصادقة على مشاريع تقسيم العقارات المفوتة لفائدة منتفعين بالإسناد. - إعداد مضامين الإنزال. - إعداد عقود المعاوضة للوضعية القديمة. - إعداد عقود بيع لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية في إطار التفويت لفائدتها بأمر وبالدينار الرمزي طبقا للفصل 20 من القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995. - إعداد عقود البيع بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية التي تقوم بها وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية المعايينات والأبحاث العقارية على المستوى الجهوي. - الإستشارات القانونية اللازمة مع كافة الهياكل المتدخلة على المستوى المركزي. - إنجاز الإتفاقيات لمنح حق الإرتفاق وحق المرور والإشغال الوقتي للأراضي الدولية الفلاحية على المستوى المركزي	55%	المؤشر 2-2-2: نسبة الكتائب والعقود المبرمة	الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية
		47%	المؤشر 2-2-2: نسبة الاستجابة لطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشرات 2019	المؤشرات	الأهداف
3392 أ.د	- دراسة الملفات المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية بالتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة مركزيا وجهويا وإعداد العقود المتعلقة بها ومتابعة إنجاز برامج الإحياء وذلك على المستوى المركزي. - إعداد العقود بمختلف أنواعها لفائدة الفلاحين الشبان وعقود الكراءات قصيرة المدى ومتوسطة المدى ومتابعتها وإعداد العقود في إطار كراء الأراضي الدولية الفلاحية بالمزاد العلني ويكون الإعداد على مستوى الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية والمتابعة والتدقيق على مستوى الإدارة العامة للعقارات الفلاحية	89,69%	المؤشر 1-3-3: نسبة الإستجابة لطلبات الفنيّة	الهدف 3-3-2: دعم وتطوير الخارطة الرقمية لأمالك الدولة

	<p>- تسريع نسق دراسة ملفات شهادات الخلاص ورفع يد عن توثقة دين (أصل الدين مع فوائض التأخير)</p> <p>- تسريع نسق دراسة ملفات تمديد عقود كراء: شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان والمتعاضدين السابقين والعملة.</p>	28%	<p>المؤشر 2-3-3-2: نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية</p>	
--	--	-----	---	--

3 – نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية البرنامج:

تطور اعتمادات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية

الوحدة بالألف دينار

نسبة التطور 2019-2018		تقديرات 2019		قانون المالية 2018 (1)	إنجازات 2017	بيان البرنامج
النسبة % (1) – (2) (1)	المبلغ (1) – (2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
-47,92	-2757,192	2996,783	2996,783	5753,975	2755,104	العنوان الأول: نفقات التصرف
-47,92	-2757,192	2996,783	2996,783	5753,975	2755,104	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي

10,34	75,000	800,000	800,000	725,000	443,987	العنوان الثاني: نفقات التنمية
10,34	75,000	800,000	800,000	725,000	443,987	الاستثمارات المباشرة
10,34	75,000	800,000	800,000	725,000	443,987	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
-41,39	-2682,192	3796,783	3796,783	6478,975	3199,091	مجموع البرنامج

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

قدرت ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2019 بـ 3796,783 ألف دينار أي بنقص تفوق نسبته 41% مقارنة بالميزانية المرسمة بقانون المالية لسنة 2018.

• نفقات التصرف:

تبلغ نفقات التصرف لهذا البرنامج 2996,783 ألف دينار وهي تمثل نسبة 78,93% من جملة ميزانية البرنامج والمخصصة بأكملها كتأجير عمومي كما هو الشأن بالنسبة لسنة 2018 حيث بلغت نفقات التصرف بقانون المالية لسنة 2018 مبلغ 5753,975 أ.د. ويفسر هذا النقص الذي تقارب نسبته 48% إلى تحويل الاعتمادات المخصصة لأعوان الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية المتعلقة أنشطتهم ببرنامج التصرف في العقارات الفلاحية إلى برنامج القيادة والمساندة بعد أن تم توزيعها السنة الفارطة على مكونات هذا البرنامج.

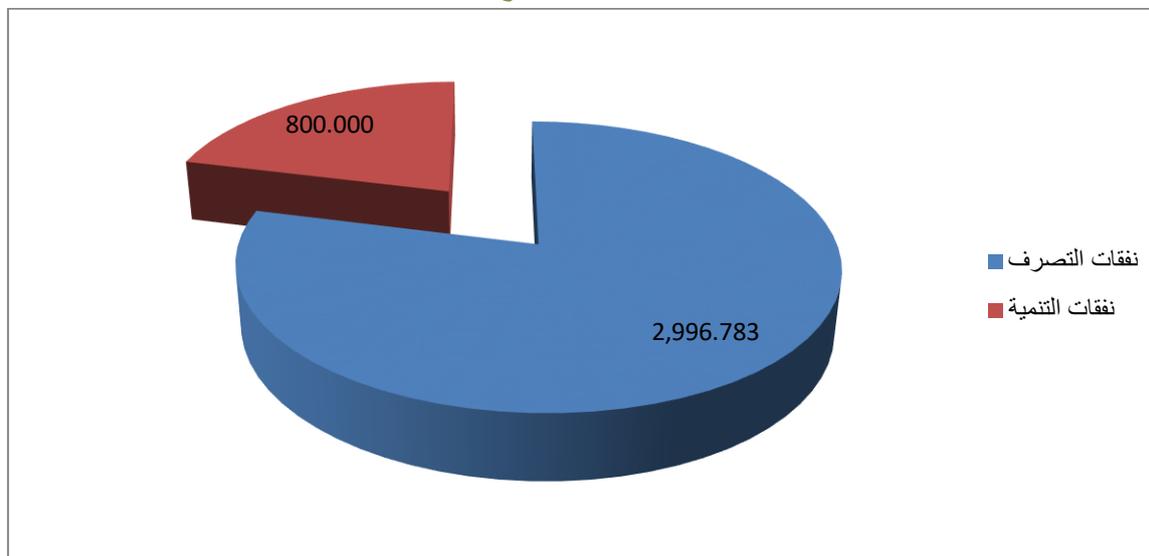
وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لنفقات وسائل المصالح ونفقات التدخل العمومي فإنه لم يتم رصد أي اعتمادات لهذين القسمين لفائدة هذا البرنامج بسبب عدم استكمال توزيع نفقات وسائل المصالح على البرامج والبرامج الفرعية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية وبالتالي يتم تنزيلها ببرنامج القيادة والمساندة. كما أن نفقات التدخل العمومي هي أيضا مرسمة ومنزلة ببرنامج القيادة والمساندة.

• نفقات التنمية:

تبلغ نفقات التنمية لهذا البرنامج 800 ألف دينار تعهدا ودفعاء، تتعلق أساسا بخلاص الصفقات العمومية المبرمة مع خبراء في المساحة للقيام بالأشغال الطبوغرافية ومع مزودين لاقتناء تجهيزات ومعدات طبوغرافية وفنية خصوصية إلى جانب المشروع المتعلق بالخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية.

تتوزع اعتمادات الدفع المذكورة والمساوية لـ 800 أ.د إلى 300 أ.د بعنوان مشاريع متواصلة و 500 أ.د بعنوان مشاريع جديدة.

توزيع مشروع ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة:
اعتمادات الدفع



توزيع مشروع ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية:
اعتمادات الدفع

الوحدة بالألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	دعم التصرف في العقارات الفلاحية	إسناد الأراضي الفلاحية	إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية	البرامج الفرعية	طبيعة النفقة
2996,783	2592,365	261,783	142,635	نفقات التصرف	
2996,783	2592,365	261,783	142,635	التأجير العمومي	
-	-	-	-	وسائل المصالح	
-	-	-	-	التدخل العمومي	
800,000	800,000	-	-	نفقات التنمية	
800,000	800,000	-	-	الاستثمارات المباشرة	
-	-	-	-	التمويل العمومي	
-	-	-	-	صناديق الخزينة	
3796,783	3392,365	261,783	142,635	مجموع البرنامج	

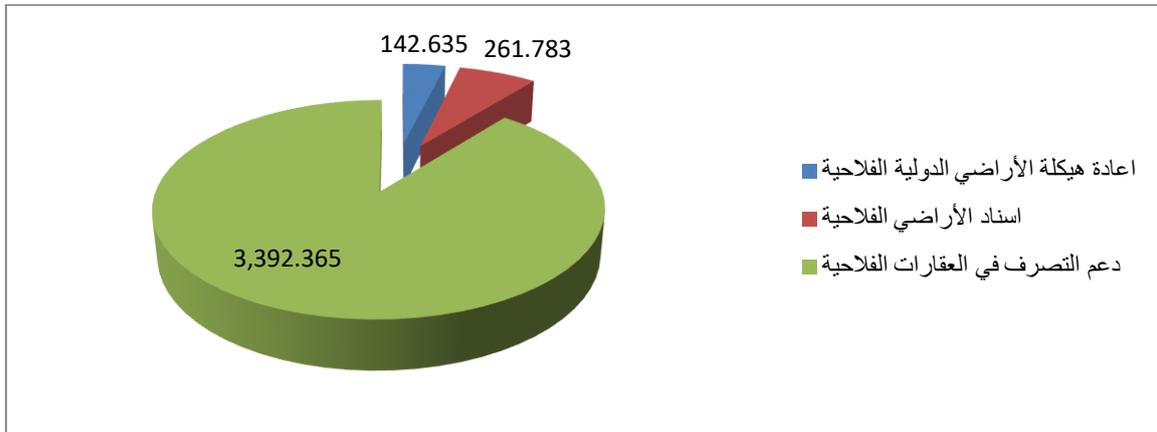
دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تتوزع ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية البالغة 3796,783 ألف دينار على البرامج الفرعية الثلاثة المكونة له وذلك كما يلي:

- إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية: قُدّرت ميزانية هذا البرنامج الفرعي بـ142,635 أ.د وهي تمثل نسبة 3,77 % من جملة ميزانية البرنامج مخصصة جميعها كنفقات تصرف (تأجير عمومي)

-إسناد الأراضي الفلاحية: قُدّرت ميزانية هذا البرنامج الفرعي بـ 261,783 أ.د تمثل نسبة 6,89 % من جملة ميزانية البرنامج خصصت جميعها كنفقات تصرف (تأجير عمومي)

- دعم التصرف في العقارات الفلاحية: قُدّرت ميزانية هذا البرنامج الفرعي بـ 3392,365 أ.د تمثل نسبة 89,34 % من ميزانية البرنامج. توزّع إلى 2952,365 أ.د كنفقات تصرف لخالص الأعران والبقية أي 800 أ.د كنفقات تنمية تتوزع بدورها إلى 300 أ.د بعنوان الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية و 500 أ.د للدراسات العقارية.



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية:

3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج:

- إطار النفقات متوسط المدى حسب طبيعة النفقة:

- نفقات التصرف:

التأجير العمومي: كما سبق التعرض له بمقدمة هذه الوثيقة فإنه سيتم الاعتماد على النسبتين التاليتين في تحديد اعتمادات التأجير العمومي لجميع برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

- زيادة بنسبة 15% لسنة 2020

- زيادة بنسبة 18% لسنة 2021.

وسائل المصالح: تعتزم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بالتنسيق مع الهياكل المعنية داخل وخارج الوزارة إلى إعادة النظر في خارطة البرامج الحالية وتقسيمها حسب متطلبات التنزيل العملي للبرامج وبالتالي فإنه سيتم حاليا عند إعداد إطار نفقات متوسط المدى لبرامج الوزارة، الإبقاء على

نفقات وسائل المصالح مجمعة ببرنامج القيادة والمساندة في انتظار نتيجة التقسيم البرامجي الجديد واستكمال توزيعها حسب الخارطة الجديدة.

التدخل العمومي: نفس الشأن بالنسبة للتدخل العمومي فقد تقرر حالياً الإبقاء على هذا القسم مرصفاً ببرنامج القيادة والمساندة وتنزيل الاعتمادات المخصصة له بالبرنامج المذكور.

- نفقات التنمية:

سيواصل العمل بمقتضيات منشور رئاسة الحكومة عدد 14 المؤرخ في 16 أبريل 2018 وذلك بإعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة وللمشاريع الجديدة ذات الأهمية. وهنا نشير إلى المشروع المتواصل المتعلق بالخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية الذي يتطلب دعماً مالياً لاستكمال الأشغال الطبوغرافية والمعاينات الفنية في بقية المناطق المعنية لإدراجها بالخارطة الرقمية ولاقتناء كل التجهيزات الضرورية لذلك. هذا بالإضافة إلى مشروع الدراسات العقارية والمتعلق أساساً بخلاص الصفقات المبرمة مع الخبراء في المساحة والمزودين. لذا فمن الضروري توفير مبلغ إضافي للفترة القادمة (2020 و 2021) لا يقل عن 1500 أ.د سنوياً.

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
4068,000	3446,300	2996,783	5753,975	2755,104	2505,340	2631,702	نفقات التصرف
4068,000	3446,300	2996,783	5753,975	2755,104	2505,340	2631,702	على موارد الميزانية
4068,000	3446,300	2996,783	5753,975	2755,104	2505,340	2631,702	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
2300,000	2300,000	800,000	725,000	443,987	310,400	320,279	نفقات التنمية
2300,000	2300,000	800,000	725,000	443,987	310,400	320,279	على موارد الميزانية
2300,000	2300,000	800,000	725,000	443,987	310,400	320,279	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق

الجزينة							
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	6368,000	5746,300	3796,783	6478,975	3199,091	2815,740	2951,981
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	6368,000	5746,300	3796,783	6478,975	3199,091	2815,740	2951,981

3-2-2 / إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرامج الفرعية:

3-2-2-1 / إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية:

النفقات	إنجازات			قانون المالية 2018	تقديرات		
	2017	2016	2015		2021	2020	2019
نفقات التصرف	130,020	321,941	436,310	1224,857	164,030	142,635	193,556
على موارد الميزانية	130,020	321,941	436,310	1224,857	164,030	142,635	193,556
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	-	-	-
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	130,020	321,941	436,310	1224,857	164,030	142,635	193,556
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	130,020	321,941	436,310	1224,857	164,030	142,635	193,556

3-2-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي إسناد الأراضي الفلاحية:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
355,240	301,050	261,783	1217,779	315,950	385,289	513,563	نفقات التصرف
355,240	301,050	261,783	1217,779	315,950	385,289	513,563	على موارد الميزانية
355,240	301,050	261,783	1217,779	315,950	385,289	513,563	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
355,240	301,050	261,783	1217,779	315,950	385,289	513,563	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
355,240	301,050	261,783	1217,779	315,950	385,289	513,563	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-3/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي دعم التصرف في العقارات الفلاحية:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	

3517,839	2981,220	2592,365	3311,339	2309,134	1798,110	1681,829	نفقات التصرف
3517,839	2981,220	2592,365	3311,339	2309,134	1798,110	1681,829	على موارد الميزانية
3517,839	2981,220	2592,365	3311,339	2309,134	1798,110	1681,829	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
2300,000	2300,000	800,000	725,000	443,987	310,400	320,279	نفقات التنمية
2300,000	2300,000	800,000	725,000	443,987	310,400	320,279	على موارد الميزانية
2300,000	2300,000	800,000	725,000	443,987	310,400	320,279	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
5817,839	5281,220	3392,365	4036,339	2753,121	2108,510	2002,108	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
5817,839	5281,220	3392,365	4036,339	2753,121	2108,510	2002,108	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

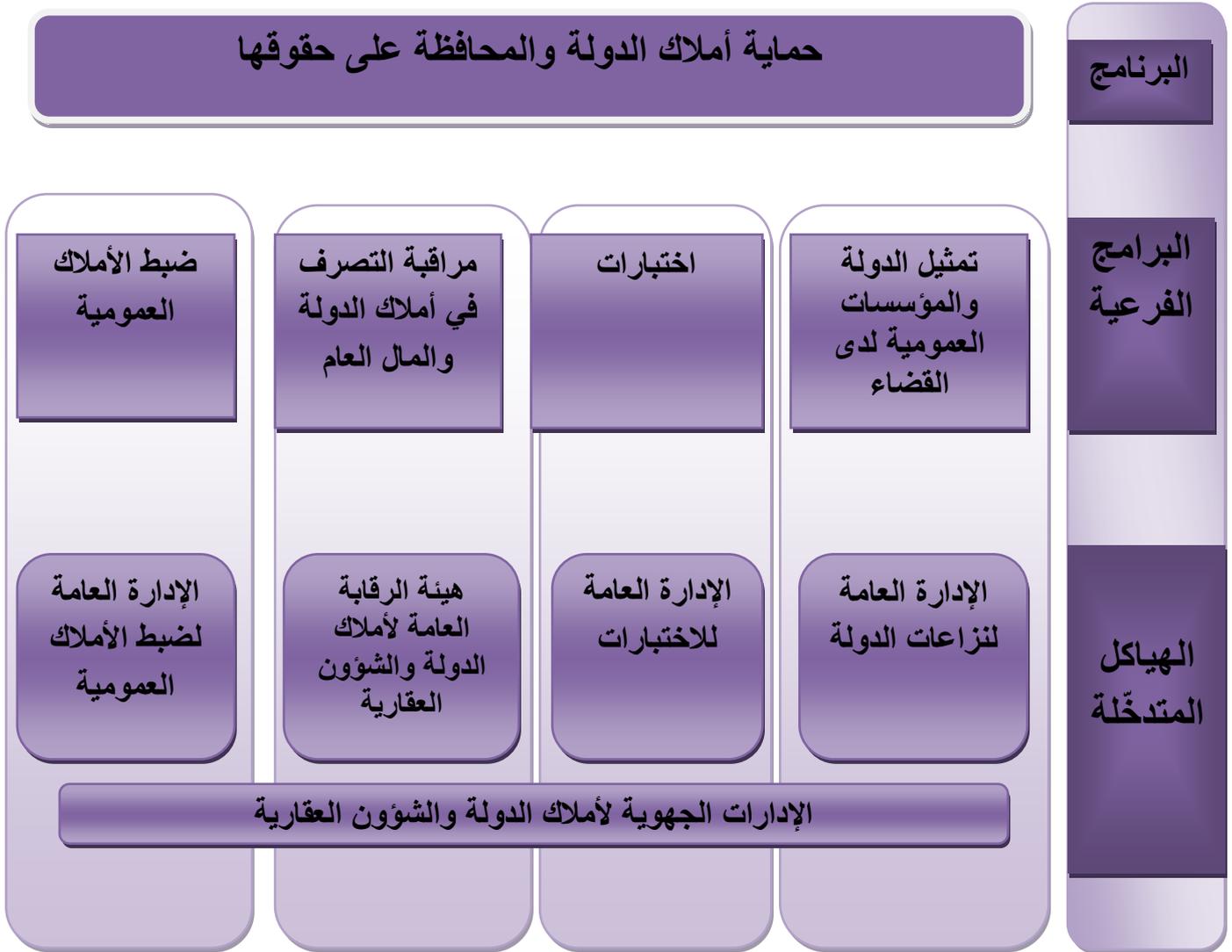
برنامج عدد 3: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها

اسم رئيس البرنامج : السيد ضو بو عبيدي، المدير العام لضبط الأملاك العمومية.

مدة توليه مهمة "رئيس البرنامج" : من 30 جانفي 2017 إلى تاريخ اليوم.

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1-1 خارطة البرنامج:



1-2- استراتجية البرنامج:

تتمثل إستراتيجية البرنامج في حماية ملك الدولة وذلك بإحصاء وضبط كل الممتلكات وتقديرها ثم السهر باستمرار على مراقبة كيفية استعمالها واستغلالها بمختلف مؤسسات الإدارة والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها والعمل على استرجاعها عندما يتم المساس منها. ومن خصوصيات هذا البرنامج نوعية التدخلات التي تكتسي صبغة أفقية سواء مع مصالح الوزارة أو مختلف الجهات الإدارية للدولة، هذه التدخلات تؤدي في مجملها إلى هدف واحد وهو حماية ملك الدولة بمختلف الوسائل وفي مختلف المراحل أو ما يعبر عنه بالوقاية الحمائية والوقاية العلاجية.

- أهم الإصلاحات والتوجهات والقوانين:

- إعادة هيكلة الإدارة العامة لنزاعات الدولة وفقا لتصور شامل وإصلاح جوهري وهيكل بما يستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة.

- تعميم تمثيل المكلف العام بنزاعات الدولة على المستوى الجهوي.
- العمل على إنفتاح جهاز المكلف العام على محيطه وتوطيد عملية الاتصال المباشر مع مختلف الوزارات والهيكل التي يمثلها
- تطوير منظومة الاختبارات والتقليص في آجال الإنجاز.
- الشروع في إنجاز مهام تقييم السياسات العمومية بما يسمح بالتأكد من تحقيق الأهداف المرسومة منها ومن كلفتها الحقيقية.
- تحقيق تدخل ناجع وفعال في مجال حوكمة التصرف في المال العام ومكافحة الفساد وحماية الأملاك العمومية.
- السعي إلى تفعيل جانب الضبط في الإدارات الجهوية وتعيين منسق وحيد مع الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية في كل إدارة جهوية وذلك من خلال تعيين ممثلين للإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية في جميع الإدارات الجهوية وتكليفهم بالقيام بعمليات تحيين المنظومات الإعلامية المعتمدة والتي تخص المباني والمسكن الإدارية وكذلك أسطول السيارات.
- مواصلة تحيين سجلات أملاك الدولة وتطهيرها.
- العمل على المساهمة في مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة من خلال تقديم مقترح في مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019 لرقمنة الرسوم العقارية الخاصة بالعقارات غير الفلاحية المرسمة بسجلات أملاك الدولة والمحينة.

1-3- البرامج الفرعية:

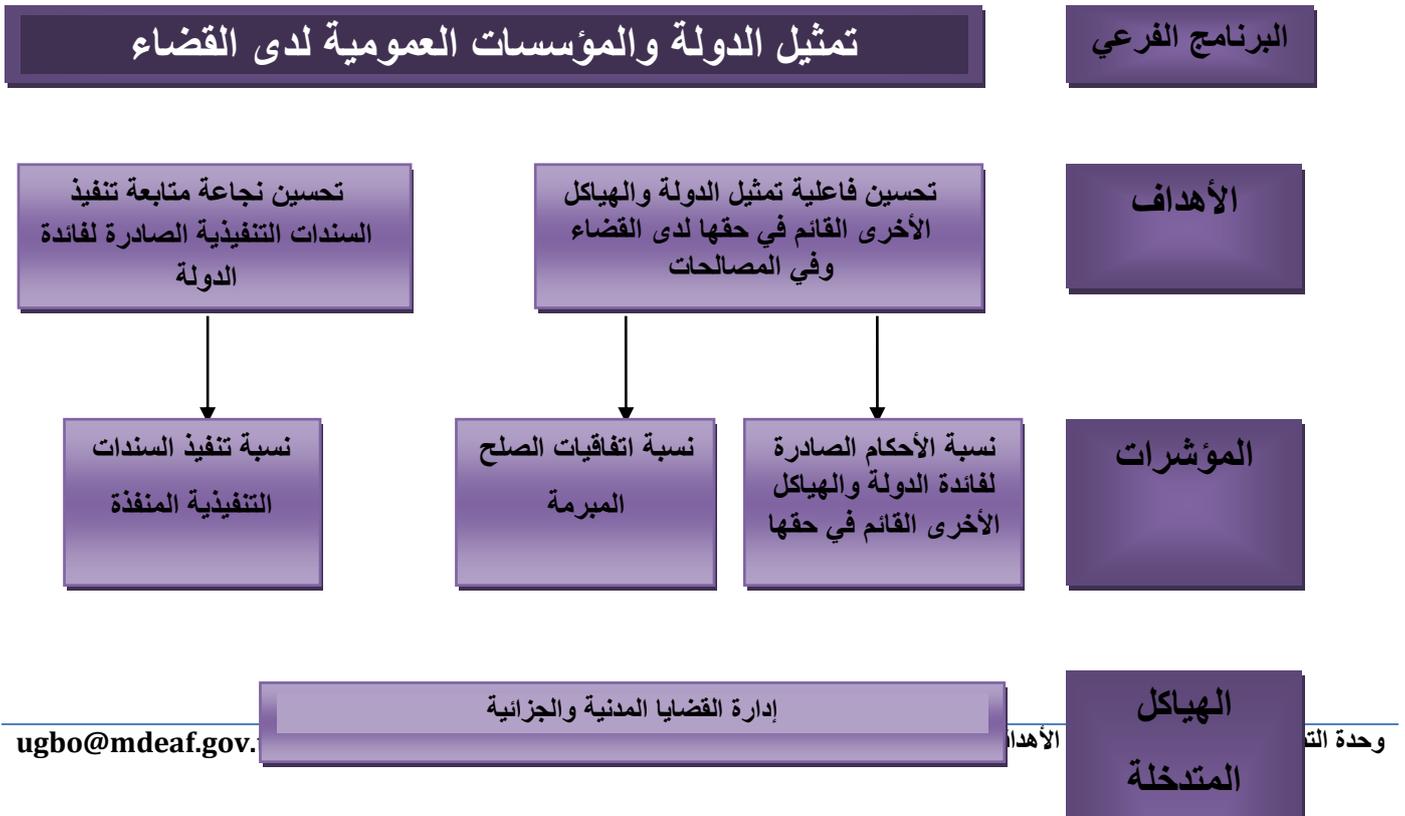
- يتضمن برنامج "حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها" أربعة برامج فرعية تعمل جُلها بمشاركة الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ أهداف البرنامج وتتمثل البرامج الفرعية في:
- 1: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء.
 - 2: اختبارات.
 - 3: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام.
 - 4: ضبط الأملاك العمومية.

- البرنامج الفرعي 1: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء:

- مشمولات البرنامج الفرعي:

- تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية أمام المحاكم التونسية والأجنبية وهيئات التحكيم الدولية في المادة الإدارية والمدنية والتجارية.
- تمثيل المؤسسات الخاضعة مباشرة لإشراف الدولة حسب التشريع الجاري به العمل لدى سائر المحاكم بطلب منها .
- تمثيل اللجان المستحدثة والمكلفة بإسترجاع و التصرف في الأموال المنهوبة بالهيكل الأخرى القائم في حقها
- إصدار بطاقات إلزام وذلك لاستخلاص الديون التي كلفت بها
- إبرام الصلح مع الخصوم في المواد المدنية والإدارية و الجزائية والتعويض عن حوادث المرور
- تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا التي تكون الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها
- تقديم الإستشارات القانونية لمختلف المصالح الإدارية

- خارطة البرنامج الفرعي:



إدارة القضايا العقارية والتسجيل العقاري

إدارة الدراسات والتشريع والنزاعات الإدارية

الإدارات الجهوية لأملك الدولة والشؤون العقارية

- البرنامج الفرعي 2: اختبارات:

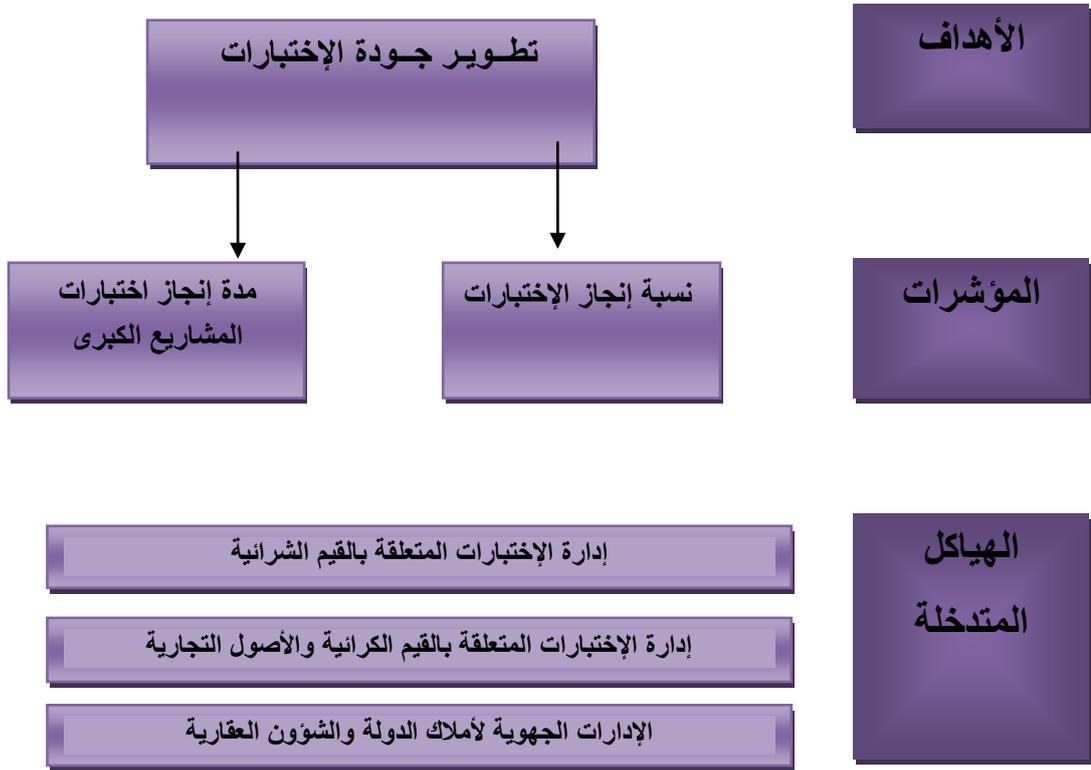
- مضمولات البرنامج الفرعي:

- إجراء الاختبارات المتعلقة بضبط القيم الشرائية والقيم الكرائية للعقارات المعدة لمختلف مصالح الدولة وكذلك للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية بطلب منها.
- تحديد قيمة الأصول التجارية والالتزامات وضبط عروض الإدارة فيما يخص غرامات الإنتزاع.
- القيام بالدراسات والأبحاث العقارية والفنية والهندسية الخاصة بأملك الدولة.
- القيام بكل الأعمال المتعلقة بالاختبارات التي تكلفه بها الوزارة.

- خارطة البرنامج الفرعي:

اختبارات

البرنامج الفرعي



- البرنامج الفرعي 3: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام:

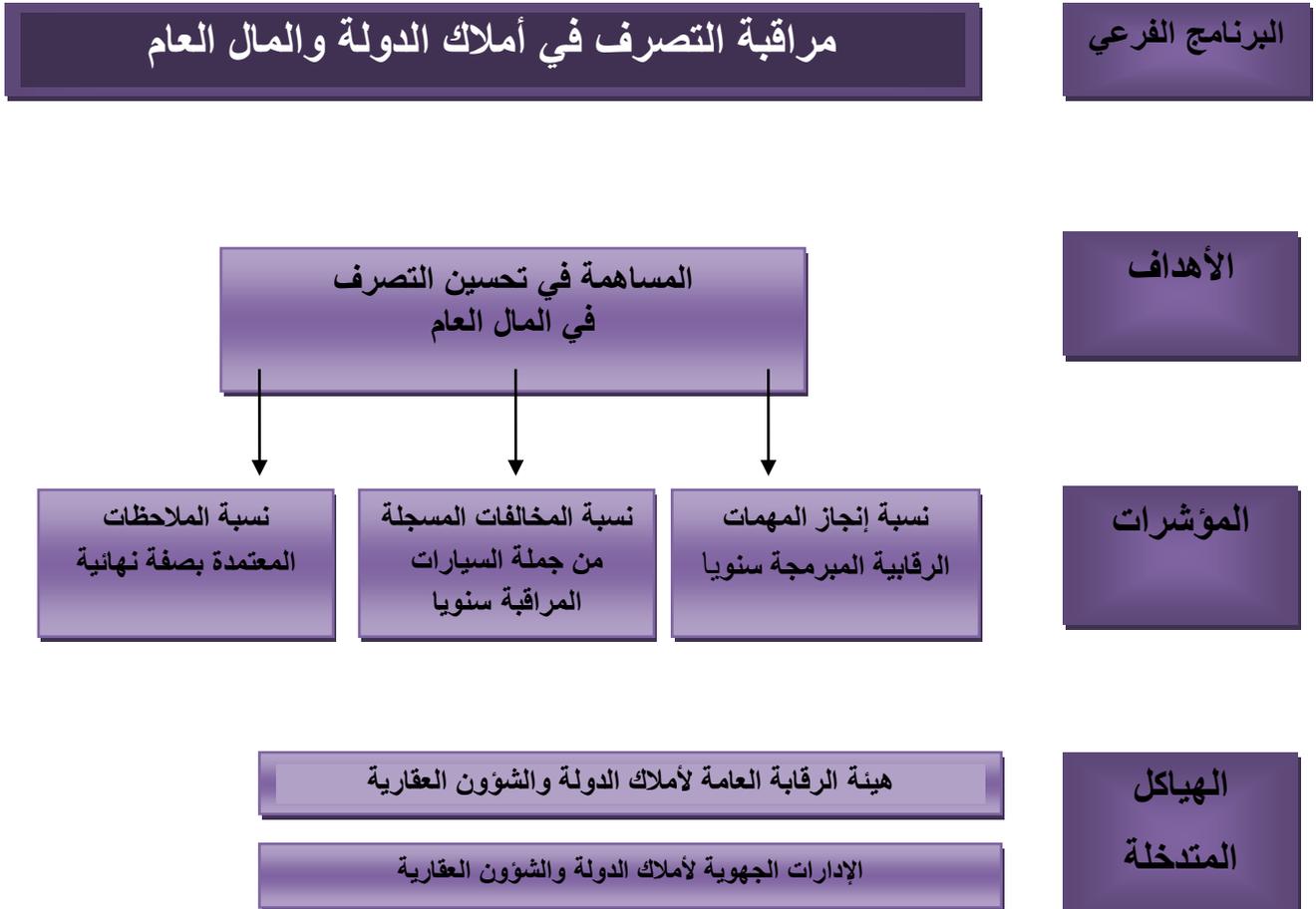
- مشمولات البرنامج الفرعي:

- مراقبة مصالح الدولة فيما يتعلق بالتصرف واستعمال الأموال المنقولة وغير المنقولة للدولة وفيما يتعلق بصيانتها والمحافظة عليها.
- القيام بالمتابعة لدى الجماعات العمومية الجهوية والمحلية وكذلك المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات والهيئات بأنواعها التي تتمتع بمساهمة مالية أو إعانة عمومية وذلك فيما يتعلق بالتصرف وإستعمال الأملاك المنقولة وغير المنقولة، وفيما يتعلق بصيانتها والمحافظة عليها.
- القيام بجميع الأبحاث والمأموريات التي يعهد بها إلى هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية بصفة خاصة ويمكن للهيئة أن تقدم إلى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية كل المقترحات لتحسين طرق التصرف في هاته الأملاك وصيانتها.
- ويعمل أعضاء هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية طبقا لأذون بأمورية يصدرها وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

ويشمل نشاط هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية المحاور التالية :

- 1- عمليات تفقد معمقة، عمليات تفقد موجزة و أبحاث ومأموريات خاصة.
 - 2- متابعة إنجاز التوصيات الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في خصوص عمليات تفقد سابقة.
 - 3- دراسة العرائض والشكايات المحالة على الهيئة للبحث والتحري.
 - 4- إنجاز دراسات ذات طابع قانوني أو إداري أو مالي.
 - 5- المشاركة في الاجتماعات المنعقدة بالوزارة أو بهيكل إدارية أخرى خارج الوزارة ومنها بالخصوص الاجتماعات بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وبلجنة التدقيق في حسابات المؤسسات والمنشآت العمومية.
 - 6- برمجة تنسيق ومتابعة عمل فرق مراقبة السيارات الإدارية على الطريق.
- كما تشارك هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية في نشاط هيئة مراقبي الدولة عبر تعيين مراقبين، بطلب من هيئة مراقبي الدولة، كمراقبي دولة غير متفرغين في بعض المؤسسات والمنشآت العمومية.

- خارطة البرنامج الفرعي:



- البرنامج الفرعي 4: ضبط الأملاك العمومية:

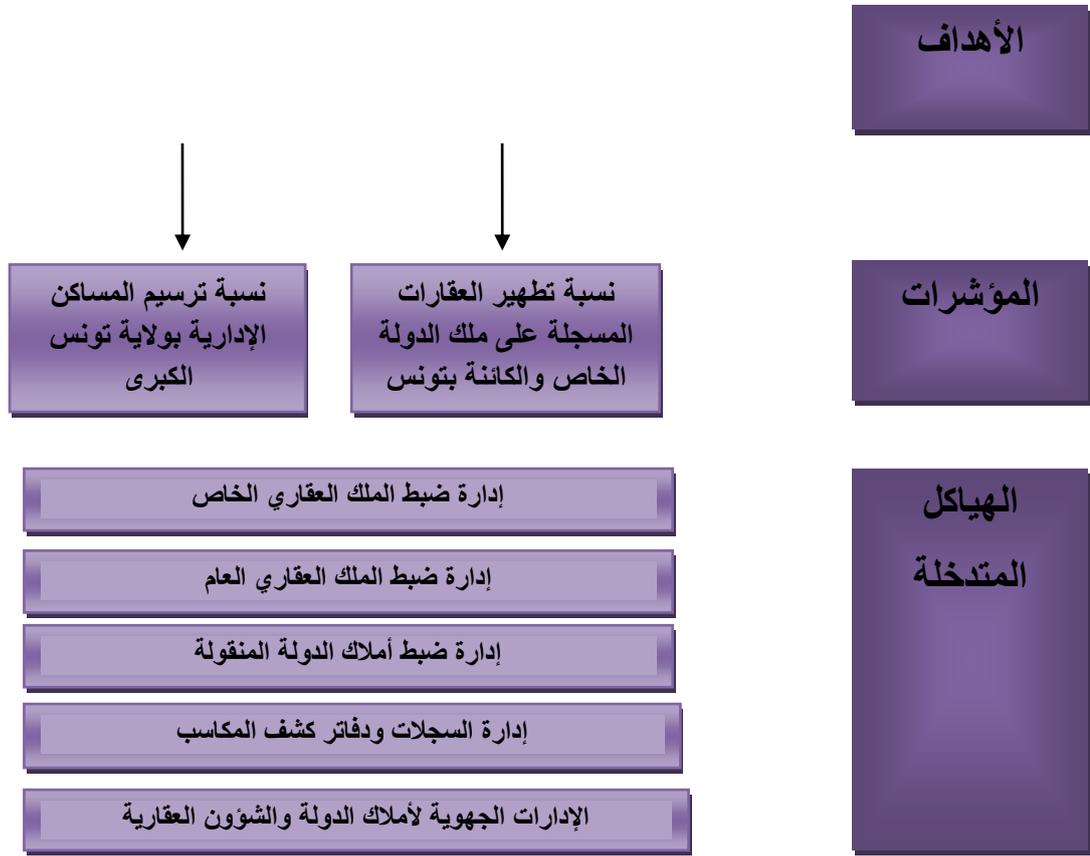
- مسمولات البرنامج الفرعي:

- ضبط كل الأملاك المنقولة وغير المنقولة الراجعة للدولة بالتعاون مع المصالح العمومية المستغلة لهاته الأملاك.
- مسك سجلات ودفاتر كشف لهاته الأملاك .
- متابعة ضبط الأملاك الراجعة للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية.
- تجميع المعلومات المتعلقة بسجلات ودفاتر كشف هاته الأملاك.

- خارطة البرنامج الفرعي:

ضبط الأملاك العمومية

البرنامج الفرعي



2 - أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1 - تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

- تتمثل أهداف برنامج "حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها" في :
 - تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات
 - تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة
 - تطوير جودة الإختبارات
 - المساهمة في تحسين التصرف في المال العام
 - تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة

■ الهدف 1-1-3: تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات:

- **تقديم الهدف:** يتمثل هذا الهدف في استصدار أحكام قضائية لصالح الدولة والهيكل الأخرى وفي إبرام إتفاقيات صلح في حقها

- **مرجع الهدف:** برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها، البرنامج الفرعي: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء.

- مبررات اعتماد المؤشرات: تم اعتماد مؤشر نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة نظرا لما يعكسه من نتائج ملموسة لوظيفة تمثيل الدولة والهياكل الأخرى القائمة في حقها لدى القضاء ولدى الهيئات التحكيمية الوطنية والدولية. وقد تمّ إختيار وإدراج مؤشر جديد وهو نسبة اتفاقيات الصلح المبرمة نظرا للوعي بأهمية اللجوء إلى الصلح كبديل للنزاعات القضائية التي تطول مدة الفصل فيها لسنوات وتثقل كاهل أطراف النزاع بالمصاريف وكذلك تجاوزا مع ارتفاع عدد مطالب الصلح المقدمة سواء في المواد المدنية أو الإدارية أو في إطار مسار العدالة الانتقالية.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
65	64	62	51,43	52,92	42,54	45,82	نسبة مائوية	المؤشر 1-1-3-1: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها
9	8	7	6	5	4	3	نسبة مائوية	المؤشر 2-1-1-3: نسبة إتفاقيات الصلح المبرمة

■ الهدف 3-1-2: تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة

لفائدة الدولة

- تقديم الهدف: يتمثل هدف تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية لفائدة الدولة في الحرص على توفير جميع المتطلبات الضرورية للتنفيذ (الإستعانة بالخبراء العدليين، بالقوة العامة، الإسترشاد عن المطلوبين...) والتنسيق مع جميع المتدخلين (عدول تنفيذ، خبراء ، جهات إدارية، قباضات مالية...) لتيسير عملية تنفيذ السندات.

- مرجع الهدف: برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها، البرنامج الفرعي: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء.

- مبررات اعتماد المؤشرات: تتجلى الوظيفة الحمائية لبرنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها من خلال مؤشر نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة حيث تسهر الإدارة العامة لنزاعات الدولة على متابعة تنفيذ الأحكام القضائية و السندات التنفيذية الأخرى الصادرة لفائدتها مع مساعدي القضاء ومصالح وزارة المالية الموكل لهم حصريا مهمّة التنفيذ. إضافة إلى أنّ تنفيذ السندات تمثل النتيجة المنطقية و الحتمية لاستصدار أحكام قضائية وبطاقات إلزام لفائدة الدولة.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
36	35	34	24	23	14,79	18,26	نسبة مانوية	المؤشر 3-2-1-3: نسبة تنفيذ السندات التنفيذية المنفذة

■ الهدف 3-2-3: تطوير جودة الاختبارات

- تقديم الهدف: إن عملية الاختبارات تمثل حلقة مفصلية في تسلسل الإجراءات الإدارية التي تستوجب وجود اختبار معد من طرف مصالح الدولة المختصة وبالتالي فإن تطوير جودة الاختبارات بالرفع من نسب الاستجابة للطلبات الواردة والتقليص في آجالها له انعكاسات مباشرة على القطاعات الأخرى من خلال شفافية التعاملات ومقاومة أسباب الفساد الإداري وسوء التصرف والتقليص في آجال المشاريع المنجزة حيث تتسبب الإشكالات العقارية التي يرجع بعضها إلي طول إجراءات الاختبار أو تعطلها في تأخير عمليات الانتزاع وبالتالي تأخير الشروع في إنجاز المشاريع المبرمجة.

- مرجع الهدف: برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها، البرنامج الفرعي: اختبارات.

- مبررات اعتماد المؤشرات:

إن نسبة الاستجابة لطلبات الاختبارات لها مؤثراتها المباشرة على نسق إنجاز المشاريع التنموية وركنا أساسيا في تحديد مدى نجاعة البرنامج الفرعي ولذلك تم ضبط مؤشر حول النسبة السنوية لإنجاز الاختبارات على المستوى المركزي الذي يشتمل الاختبارات المنجزة مركزيا والاختبارات المنجزة جهويا ويصادق عليها مركزيا مما يغطي أهم الطلبات الواردة. و تجدر الإشارة إلى أن الإقتصار الحالي على المستوى المركزي وعدم إدراج الإحصائيات الصادرة جهويا يرجع إلى ضعف منظومات التصرف الحالية وسيتم تلافي هذا مستقبلا خاصة وأنه قد تم تمكين الجهات من الرفع من صلوبياتها طبقا لسقف يتم الرفع فيه وتحيينه دوريا استجابة لتوجهات الدولة في اللامركزية .

أما بالنسبة للمؤشر المتعلق بمدة انجاز اختبارات المشاريع الكبرى فهو يندرج في نطاق المساهمة في تسريع نسق المشاريع التنموية التي يشهد بعضها تعطيلًا لطول إجراءات التصفية العقارية التي يعد الاختبار أحد ركائزها كما أن تحسين هذا المؤشر له دلالة مباشرة حول مدى نجاعة منظومة الاختبارات وقابليتها للتطوير.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
98	94	91	87	86	62,50	-	نسبة مائوية المؤشر 1-3-2-3: نسبة إنجاز الاختبارات	
85	90	105	115	120	183	218	عدد الأيام المؤشر 2-3-2-3: مدة إنجاز اختبارات المشاريع الكبرى	

■ الهدف 4-3-3: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام

- تقديم الهدف: يرمي هذا الهدف عبر اعتماد معايير التدقيق الدولية ووضع تنميط متكامل قدر الإمكان لمختلف النقائص والإخلالات الموجودة على مستوى مختلف أوجه التعامل في المال العام إلى تحسين التصرف العمومي عبر الكشف عن كل الإخلالات والنقائص ومساءلة المسؤولين عن أخطاء التصرف وصياغة التوصيات والمقترحات الكفيلة بالرفع من مستوى أداء المرفق العمومي وتجنب مخاطر سوء التصرف وسوء الحوكمة في القطاع العمومي.

- مرجع الهدف: برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها، البرنامج الفرعي: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام.

- مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكّن المؤشرات المعتمدة من التدقيق في أوجه التصرف العمومي ومناحي استعمال المال العمومي سواء من ناحية المشروعية أو من ناحية النجاعة.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
60	55	52	50	43	50	30	نسبة مائوية المؤشر 1-4-3-3: نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا	
4,9	5	5,1	5,5	-	-	-	نسبة مائوية المؤشر 2-4-3-3: نسبة المخالفات المسجلة مقارنة بالسيارات الإدارية المراقبة (*)	
95	92	90	87	85,5	83,5	83	نسبة مائوية المؤشر 3-4-3-3: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	

(* إن إنجازات سنوات 2015 و2016 و2017 غير متوفرة بالنسبة للمؤشر الثاني حيث تم تغييره في جويلية 2017 من "نسبة السيارات الإدارية المراقبة سنويا" وتعويضه بالمؤشر الحالي " نسبة المخالفات المسجلة مقارنة بالسيارات الإدارية المراقبة " وقد تم الاتفاق على الشروع في العمل بالمؤشر الجديد ابتداء من سنة 2018.

■ الهدف 3-4-5: تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة

- **تقديم الهدف:** تمثل سجلات أملاك الدولة الرصيد العقاري الذي تملكه الدولة وتضعه على ذمة مؤسسات الدولة لإنجاز مشاريعها مساهمة منها في تثبيت سياستها الإقتصادية. وتعد عملية الترسيم بهذه السجلات الآلية الأساسية لضبط ملك الدولة ومتابعته والحفاظ على المال العام.

وتتم عملية الترسيم وفقا لأحكام الفصلين 195 و212 من مجلة المحاسبة العمومية وذلك في إطار حسابية المواد الخاصة بأملك الدولة.

- **مرجع الهدف:** برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها، البرنامج الفرعي: ضبط الأملاك العمومية.

- **مبررات اعتماد المؤشرات:** يتطلب تحيين هذه الترسيمات مطابقة بين الواقع المادي والواقع القانوني للعقار خاصة وأن المعطيات الخاصة بالعقار موضوع الترسيم في أغلبها غير موجودة كالمساحة والموقع والإستعمال.

وبناء على ذلك إقتضى الوضع تركيز برنامج خاص يهدف إلى تحيين وتطهير الرصيد العقاري لملك الدولة الخاص في ولايات تونس الكبرى وذلك عبر تطهير وتحيين سجلات ترسيم هذه الأملاك والتحصير لسجل إلكتروني يعكس حقيقتها وخصوصياتها ويمكن من استصدار إحصائيات صحيحة يمكن اعتمادها.

في هذا الإطار يتجه العمل على تطهير ترسيمات العقارات المسجلة التابعة لملك الدولة الخاص الكائنة بولايات تونس الكبرى والمقدر عددها ب 4703 ترسيما، وكذلك ترسيم المساكن الإدارية الموجودة بنفس المنطقة والمقدر عددها ب 1609 مسكنا.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
22,04	19,49	16,94	14,39	11,84	9,31	6,59	نسبة مائوية	المؤشر 3-4-5-1: نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكاننة بتونس الكبرى
52,77	47,79	42,82	37,85	32,88	29,02	25,54	نسبة مائوية	المؤشر 3-4-5-2: نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى

2-2 - تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشرات 2019	المؤشرات	الأهداف
6172 أ.د	<ul style="list-style-type: none"> - التكوين المستمر للمستشارين المقررين وللإطارات والأعوان - رفع القضايا في حق الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة. - تقديم الشكايات الجزائية والقيام بالحق الشخصي. - التقرير في القضايا المرفوعة ضدها. - الحضور لدى المحاكم والهيئات القضائية والترافع في حق الدولة. - الطعن في الأحكام الصادرة ضد الدولة - إبرام الصلح في حق صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور والتقرير والطعن في الأحكام الصادرة ضده وتنفيذ الأحكام الفاضية بإلزام صندوق الضمان بالأداء. - تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة. - إصدار بطاقات الإلزام لإستخلاص الديون الراجعة للدولة. - إبرام الصلح في المادة المدنية والإدارية في حدود ما أقره القانون. - تقديم الإستشارات القانونية لمختلف المصالح الإدارية 	62%	المؤشر 1-1-3-1: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها	الهدف 1-1-3 تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات
		7%	المؤشر 2-1-3-2: نسبة إتفاقيات الصلح المبرمة	
1702 أ.د	<ul style="list-style-type: none"> - تكليف و متابعة عدول التنفيذ لتنفيذ السندات التنفيذية - طلب المساعدة على تنفيذ الأحكام من الخبراء العدليين و الأمن الوطني و الإدارات الجهوية لأملك الدولة و الشؤون العقارية... - إسترجاع ملفات التنفيذ من عدول التنفيذ الذين إنقطعوا عن العمل بسبب الوفاة أو العقوبات التأديبية أو لأي سبب آخر - تكليف عون على المستوى الجهوي لمتابعة ملفات التنفيذ تحت إشراف المدير الجهوي لأملك الدولة و الشؤون العقارية - الإسترشاد عن المحكوم ضدهم لدى الإدارات المختصة لتسهيل عملية التنفيذ 	34%	المؤشر 1-2-1-3 نسبة تنفيذ السندات التنفيذية المنفذة	الهدف 2-1-3 تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة
		91%	المؤشر 1-3-2-3: نسبة إنجاز الإختبارات	الهدف 3-2-3 تطوير جودة الإختبارات
105 يوما	<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ الأقسام المبرمجة في باب نفقات التنمية 2020-2018 في نطاق إتمام مشروع « اختبار العقارات المخصصة للتنمية» - تفعيل برنامج إعادة هيكلة الإدارة العامة للاختبارات . - العمل على تفعيل سلك الخبراء تضبطه نصوص قانونية. - الاسراع في توفير التجهيزات الاعلامية والوسائل اللوجستية لتفعيل العمل بالمنظومة الاعلامية " تصرف في ملفات الاختبارات " لمتابعة شاملة تغطي النشاط المركزي والجهوي. - تكتيف دورات تكوينية في عديد الاختصاصات لتأطير الموظفين خاصة دورات تكوين في القانون وذلك للارتقاء بجودة تقارير الاختبار وسرعة إنجازها وفقا للمعايير العالمية مع انتداب إداريين وعملة جدد. 	105 يوما	المؤشر 2-3-2-3: مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى	

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشرات 2019	المؤشرات	الأهداف
1862 أ.د.	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير كفاءة المراقبين - ترفيع نسق إنجاز المهمات الرقابية - رفع مستوى التنسيق مع وزارة الداخلية 	52%	المؤشر 1-4-3-3: نسبة إنجاز المهمات الرقابة لمبرمجة سنويا	الهدف 4-3-3 المساهمة في تحسين التصرف في المال العام
		5,1%	المؤشر 2-4-3-3: نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة سنويا	
		90%	المؤشر 3-4-3-3: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	
906 أ.د.	<ul style="list-style-type: none"> - ترفيع نسق المعاينات الميدانية - مراجعة إدارة الملكية العقارية - مراجعة ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري - تركيز عمل مصالح ترسيم العقارات التي على ملك الدولة الخاص على جزئين جزء يتعلق بالعمل اليومي العادي وجزء يتعلق بعمليات التحيين 	16,94 %	المؤشر 1-5-4-3: نسبة تطهير العقارات المسجلة على ملك الدولة الخاص والكاننة بتونس الكبرى	الهدف 5-4-3 تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة
		42,82 %	المؤشر 2-5-4-3: نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى	

3 - نفقات البرنامج:

3-1 - ميزانية البرنامج:

تطور اعتمادات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها

(الوحدة بالآلف دينار)

نسبة التطور 2019-2018		تقديرات 2019		قانون المالية 2018 (1)	إنجازات 2017	بيان البرنامج
النسبة % (1) - (2) (1)	المبلغ (1) - (2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
-26,77	-3809,013	10417,229	10417,229	14226,242	9301,148	العنوان الأول: نفقات التصرف
-26,77	-3809,013	10417,229	10417,229	14226,242	9301,148	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	225,000	225,000	225,000	-	-	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
-25,19	-3584,013	10642,229	10642,229	14226,242	9301,148	مجموع البرنامج

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

قدرت ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها لسنة 2019 بـ 10642,229 ألف دينار أي بنقص تقارب نسبته 27% مقارنة بالميزانية المرسمة بقانون المالية لسنة 2018.

• نفقات التصرف:

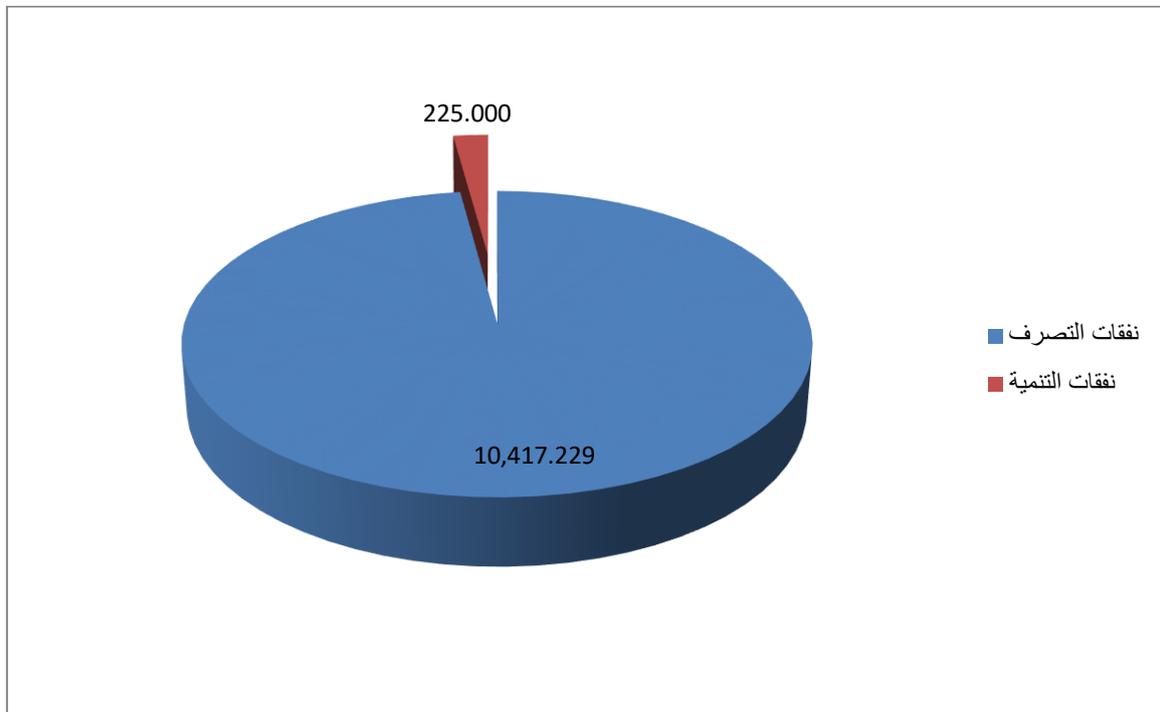
تبلغ نفقات التصرف لهذا البرنامج 10417,229 ألف دينار وهي تمثل نسبة 97,88% من جملة ميزانية البرنامج والمخصصة بأكملها كتأجير عمومي كما هو الشأن بالنسبة لسنة 2018 حيث بلغت نفقات التصرف بقانون المالية لسنة 2018 مبلغ 14226,242 أ.د. ويفسر هذا النقص الذي تقارب نسبته 27% إلى تحويل الاعتمادات المخصصة لأعوان الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية المتعلقة أنشطتهم ببرنامج حماية أملاك الدولة والمحافطة على حقوقها إلى برنامج القيادة والمساندة بعد أن تم توزيعها السنة الفارطة على مكونات هذا البرنامج.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لنفقات وسائل المصالح ونفقات التدخل العمومي فإنه لم يتم رصد أي اعتمادات لهذين القسمين لفائدة هذا البرنامج بسبب عدم استكمال توزيع نفقات وسائل المصالح على البرامج والبرامج الفرعية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية وبالتالي يتم تنزيلها ببرنامج القيادة والمساندة. كما أن نفقات التدخل العمومي هي أيضا مرسمة ومنزلة ببرنامج القيادة والمساندة.

• نفقات التنمية:

تبلغ نفقات التنمية الجمالية لهذا البرنامج 225 ألف دينار تعهدا ودفعاء، وذلك بعنوان مشروعين جديدين يتعلّق الأول باقتناء وسائل نقل لفائدة فرق الرقابة المكلفة بمراقبة السيارات الإدارية بقيمة 175 أ.د. في حين يتعلّق الثاني بتوفير تجهيزات ومستلزمات فنية لفرق الاختبارات بقيمة 50 أ.د. ضرورية لعملهم اليومي.

توزيع مشروع ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافطة على حقوقها لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة:
اعتمادات الدفع



توزيع مشروع ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها لسنة 2019
حسب البرامج الفرعية:
اعتمادات الدفع

الوحدة بالألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	ضبط الأملاك العمومية	مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام	اختبارات	تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء	البرامج الفرعية	طبيعة النفقة
10417,229	906,375	1686,715	1652,168	6171,971		نفقات التصرف
-	-	-	-	-		التأجير العمومي
-	-	-	-	-		وسائل المصالح
-	-	-	-	-		التدخل العمومي
225,000	-	175,000	50,000	-		نفقات التنمية
-	-	-	-	-		الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-		التمويل العمومي
-	-	-	-	-		صناديق الخزينة
10642,229	906,375	1861,715	1702,168	6171,971		مجموع البرنامج

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

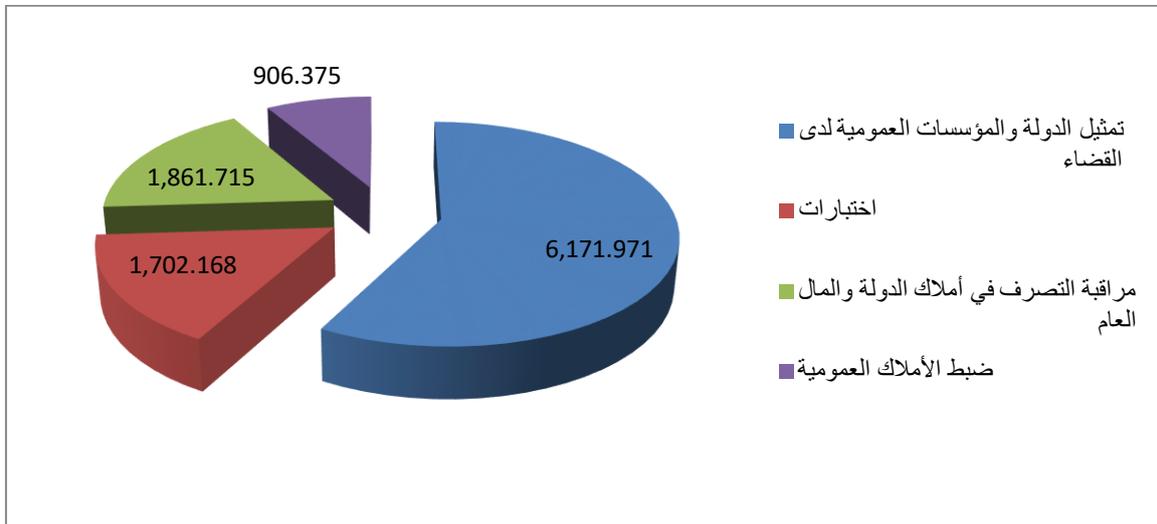
تتوزع ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها البالغة 10642,229 ألف دينار على البرامج الفرعية الأربعة المكونة له وذلك كما يلي:

- تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء: قُدرت ميزانية هذا البرنامج الفرعي بـ 6171,971 أ.د وهي تمثل نسبة 58 % من جملة ميزانية البرنامج مخصصة جميعها كنفقات تصرف (تأجير عمومي)

- اختبارات: قُدرت ميزانية هذا البرنامج الفرعي بـ 1702,168 أ.د تمثل نسبة 16 % من جملة ميزانية البرنامج. تتوزع إلى نفقات تصرف تبلغ 1652,168 أ.د مخصصة جميعها كتأجير عمومي وإلى نفقات تنمية بقيمة 50 أ.د لاقتناء تجهيزات ومستلزمات فنية لفرق الاختبارات.

- مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام: قُدرت ميزانية هذا البرنامج الفرعي بـ 1861,715 أ.د تمثل نسبة 17,49 % من ميزانية البرنامج . تتوزع إلى 1686,715 أ.د كنفقات تصرف لخلاص الأعوان والبقية أي 175 أ.د كنفقات تنمية تتعلق باقتناء وسائل نقل لفائدة فرق الرقابة المكلفة بمراقبة السيارات الإدارية.

- ضبط الأملاك العمومية: قُدرت ميزانية هذا البرنامج الفرعي بـ 906,375 أ.د وهي تمثل نسبة 8,51 % من جملة ميزانية البرنامج مخصصة جميعها كنفقات تصرف (تأجير عمومي)



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها:

3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج:

• إطار النفقات متوسط المدى حسب طبيعة النفقة:

- نفقات التصرف:

التأجير العمومي: كما سبق التعرض له بمقدمة هذه الوثيقة فإنه سيتم الاعتماد على النسبتين التاليتين في تحديد اعتمادات التأجير العمومي لجميع برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

- زيادة بنسبة 15% لسنة 2020

- زيادة بنسبة 18% لسنة 2021.

وسائل المصالح: تعتزم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بالتنسيق مع الهياكل المعنية داخل وخارج الوزارة إلى إعادة النظر في خارطة البرامج الحالية وتقسيمها حسب متطلبات التنزيل العملي للبرامج وبالتالي فإنه سيتم حاليا عند إعداد إطار نفقات متوسط المدى لبرامج الوزارة، الإبقاء على نفقات وسائل المصالح مجمعة ببرنامج القيادة والمساندة في انتظار نتيجة التقسيم البرامجي الجديد واستكمال توزيعها حسب الخارطة الجديدة.

التدخل العمومي: نفس الشأن بالنسبة للتدخل العمومي فقد تقرر حاليا الإبقاء على هذا القسم مرسما ببرنامج القيادة والمساندة وتنزيل الاعتمادات المخصصة له بالبرنامج المذكور.

- نفقات التنمية:

سيواصل العمل بمقتضيات منشور رئاسة الحكومة عدد 14 المؤرخ في 16 أفريل 2018 وذلك بإعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة وللمشاريع الجديدة ذات الأهمية. وهنا نشير إلى ضرورة مواصلة تدعيم فرق الرقابة بوسائل التنقل اللازمة للقيام بالمهام الرقابية بجميع أنواعها وفرق الاختبارات بكل المستلزمات والتجهيزات المتطورة للقيام بعمليات الاختبار. هذا بالإضافة إلى محاولة ترسيم مشروع جديد بالبرنامج الفرعي "ضبط الأملاك العمومية" لإحداث فرق بحث على مستوى كل ولاية وذلك

لمواصلة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والتقدم في ترسيم المساكن الإدارية الموجودة بكامل مناطق البلاد. ولتحقيق كل ماسبق ذكره فمن الضروري توفير مبلغ إضافي جملي للفترة القادمة (2020 و 2021) لا يقل عن 500 أ.د سنويًا، بحساب 100 أ.د إضافية لكل من البرنامجين الفرعيين إختبارات ومراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام و300 أ.د مخصصة للبرنامج الفرعي ضبط الأملاك العمومية.

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
14136,180	11979,813	10417,229	14226,242	9301,148	8278,617	8502,574	نفقات التصرف
14136,180	11979,813	10417,229	14226,242	9301,148	8278,617	8502,574	على موارد الميزانية
14136,180	11979,813	10417,229	14226,242	9301,148	8278,617	8502,574	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
725,000	725,000	225,000	-	-	206,277	-	نفقات التنمية
725,000	725,000	225,000	-	-	206,277	-	على موارد الميزانية
725,000	725,000	225,000	-	-	206,277	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
14861,180	12704,813	10642,229	14226,242	9301,148	8484,894	8502,574	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
14861,180	12704,813	10642,229	14226,242	9301,148	8484,894	8502,574	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرامج الفرعية:

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي تمثيل الدولة
والمؤسسات العمومية لدى القضاء:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
8375,365	7097,767	6171,971	7051,921	5513,705	5337,797	5539,957	نفقات التصرف
8375,365	7097,767	6171,971	7051,921	5513,705	5337,797	5539,957	على موارد الميزانية
8375,365	7097,767	6171,971	7051,921	5513,705	5337,797	5539,957	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
8375,365	7097,767	6171,971	7051,921	5513,705	5337,797	5539,957	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
8375,365	7097,767	6171,971	7051,921	5513,705	5337,797	5539,957	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي إختبارات:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
2241,992	1899,993	1652,168	3992,820	1443,371	828,547	938,258	نفقات التصرف
2241,992	1899,993	1652,168	3992,820	1443,371	828,547	938,258	على موارد الميزانية
2241,992	1899,993	1652,168	3992,820	1443,371	828,547	938,258	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح

-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
150,000	150,000	50,000	-	-	206,277	-	نفقات التنمية
-	-	50,000	-	-	206,277	-	على موارد الميزانية
-	-	50,000	-	-	206,277	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
2391,992	2049,993	1702,168	3992,820	1443,371	1034,824	938,258	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
2391,992	2049,993	1702,168	3992,820	1443,371	1034,824	938,258	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-3 / إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
2288,872	1939,722	1686,715	2001,856	1545,388	1419,434	1233,727	نفقات التصرف
2288,872	1939,722	1686,715	2001,856	1545,388	1419,434	1233,727	على موارد الميزانية
2288,872	1939,722	1686,715	2001,856	1545,388	1419,434	1233,727	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
275,000	275,000	175,000	-	-	-	-	نفقات التنمية
275,000	275,000	175,000	-	-	-	-	على موارد الميزانية
275,000	275,000	175,000	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي

-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
2563,872	2214,722	1861,715	2001,856	1545,388	1419,434	1233,727	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
2563,872	2214,722	1861,715	2001,856	1545,388	1419,434	1233,727	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-4 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي ضبط الأملاك العمومية:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
1229,951	1042,331	906,375	1179,645	798,684	692,839	790,632	نفقات التصرف
1229,951	1042,331	906,375	1179,645	798,684	692,839	790,632	على موارد الميزانية
1229,951	1042,331	906,375	1179,645	798,684	692,839	790,632	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
300,000	300,000	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
1529,951	1342,331	906,375	1179,645	798,684	692,839	790,632	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
1529,951	1342,331	906,375	1179,645	798,684	692,839	790,632	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج عدد 9: القيادة والمساندة

اسم رئيس البرنامج : السيد الحبيب الجريدي، المدير العام للمصالح المشتركة
مدّة توليه مهمة "رئيس البرنامج" : من جانفي 2017 إلى تاريخ اليوم

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1-1 خارطة البرنامج:

القيادة والمساندة

البرنامج

البرامج الفرعية

الهيكل المتدخلة

إعلامية الإدارة

الإدارة العامة
للتنظيم
والأساليب
والإعلامية

الإشراف والمساندة

الديوان

الإدارة العامة
للمصالح المشتركة

وحدة التصرف في
الميزانية حسب
الأهداف

لجنة المصادرة

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج دعم للبرامج الثلاثة المنضوية تحت مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية وهي:

- برنامج "الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية"
- برنامج "التصرف في العقارات الفلاحية"
- برنامج "حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها".

وترتكز خطة البرنامج على تحسين نسب التأطير من خلال التركيز على انتداب إطارات من إداريين ومهندسين وتقنيين إلى جانب دعم تكوين الإطارات وأعاون المساندة بالوزارة في مختلف مجالات التصرف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري والرقي بجودته بالإضافة إلى معاضدة مجهود الدولة الرامي إلى الضغط على النفقات عبر ترشيد الإستهلاك وتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير الشبكات المعلوماتية وتعميمها مع المراهنة على حسن تمثيل الوزارة على المستوى الجهوي في نطاق دعم اللامركزية وتأمين و دعم عمل كل الهياكل التابعة لهذا البرنامج و المكلفة بمشمولات خصوصية كلجنة المصادرة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لإدارة الملكية العقارية التي تم تضمينها مؤقتا كهيكل متدخل بهذا البرنامج باعتبار صبغة الدعم الذي تقدمه في جزء من وظائفها لبقية برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية تتمثل مهمتها الرئيسية في مسك السجل العقاري وحفظ الحقوق العينية المتعلقة بالعقارات وإنشائها بالسجل العقاري لفائدة المتعاملين معها.

وتتمثل الأولويات الإستراتيجية لمؤسسة الملكية العقارية بالنسبة للفترة القادمة في ما يلي :

-تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية وذلك بتقليص آجال إسداء الخدمات وضمان دقتها وسلامتها.

-تطوير أساليب الحفظ والتصريف في ملفات الترسيم وذلك بتعصير فضاءات الحفظ وطرق التصريف في وثائق ملفات الترسيم.

-تنمية الموارد البشرية الضرورية لمسك السجل العقاري وذلك بتوفير الكفاءات اللازمة وتنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ هذه الإستراتيجية.

-تنفيذ المرحلة الأولى الخاصة بمشروع تركيز إدارة إلكترونية من خلال تعميم واستغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري ورقمنة الوثائق وبناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية.

وقد تمّ، في إطار انخراط إدارة الملكية العقارية في منظومة التصريف في الميزانية حسب الأهداف باعتبارها مؤسسة عمومية تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ومتمتعة باستقلالها المالي، ضبط أهدافها ومؤشرات قياس أداءها الخاصة بها وسيتم التعرض لها وكامل المعطيات المتعلقة بميزانيّتها، باعتبارها مؤسسة لها مواردها الذاتية، على حدة ضمن هذا البرنامج.

- أهمّ الإصلاحات والتوجهات والقوانين:

بحكم الدور الموكل لبرنامج القيادة والمساندة بصفته مسدي خدمات لباقي البرامج العملياتية، فإنّ أهمّ الإصلاحات والتوجهات التي شرع فيها هو مراجعة التنظيم الهيكلي للإدارات المركزية للوزارة وعرض مشروع في الغرض يهدف لفتح الآفاق لإطارات الوزارة وكفاءاتها بما في ذلك من انعكاسا إيجابيا في تحسين نسب التاثير وارتفاع المردودية .

1-3 - البرامج الفرعية:

يشتمل برنامج القيادة والمساندة على برنامجين فرعيين يعملان على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج. وتتمثل البرامج الفرعية في:

البرنامج الفرعي 1 : الإشراف والمساندة

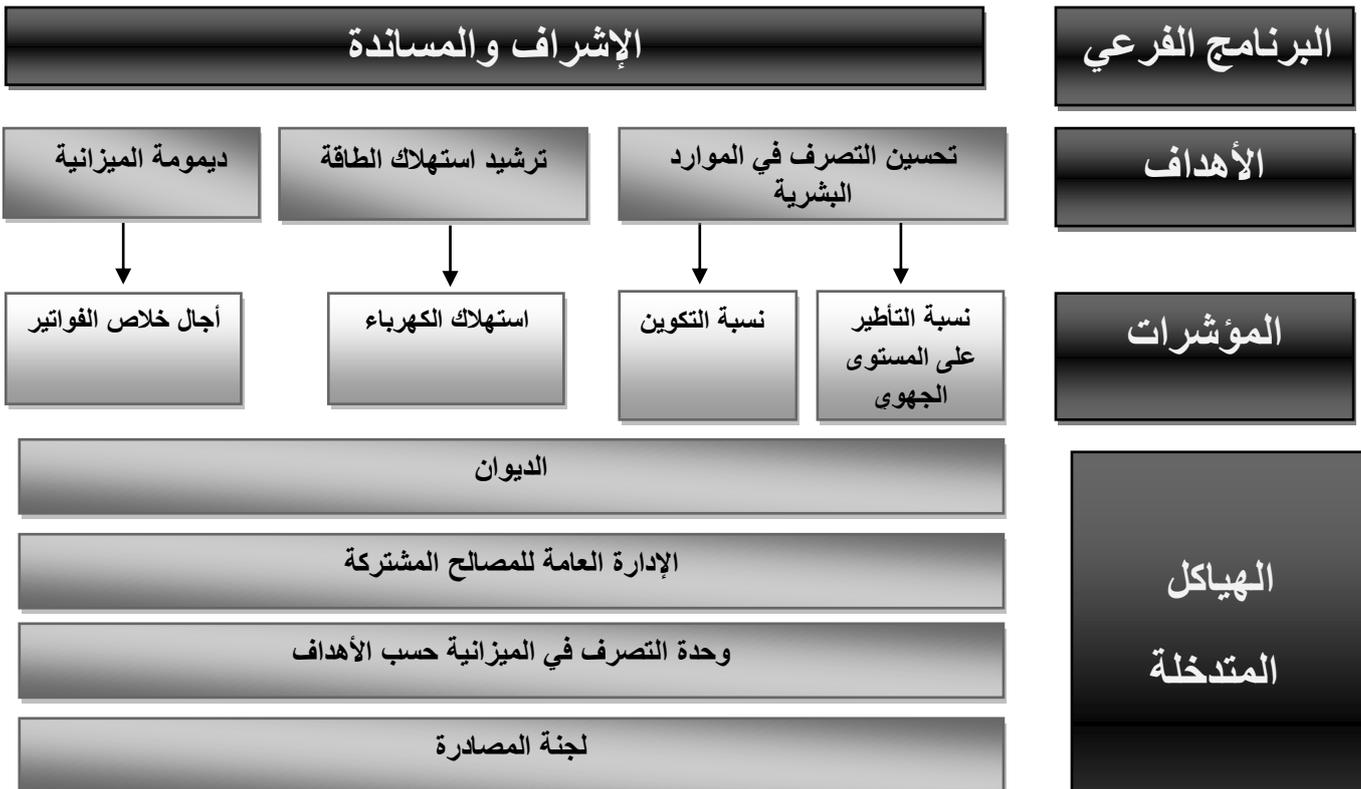
البرنامج الفرعي 2 : إعلامية الإدارة

- البرنامج الفرعي 1: الإشراف والمساندة

- مشمولات البرنامج الفرعي:

- تحسين التصرف في الموارد البشرية
- ترشيد إستهلاك الطاقة
- الحرص على ديمومة الميزانية

- خارطة البرنامج الفرعي:



إدارة الملكية العقارية

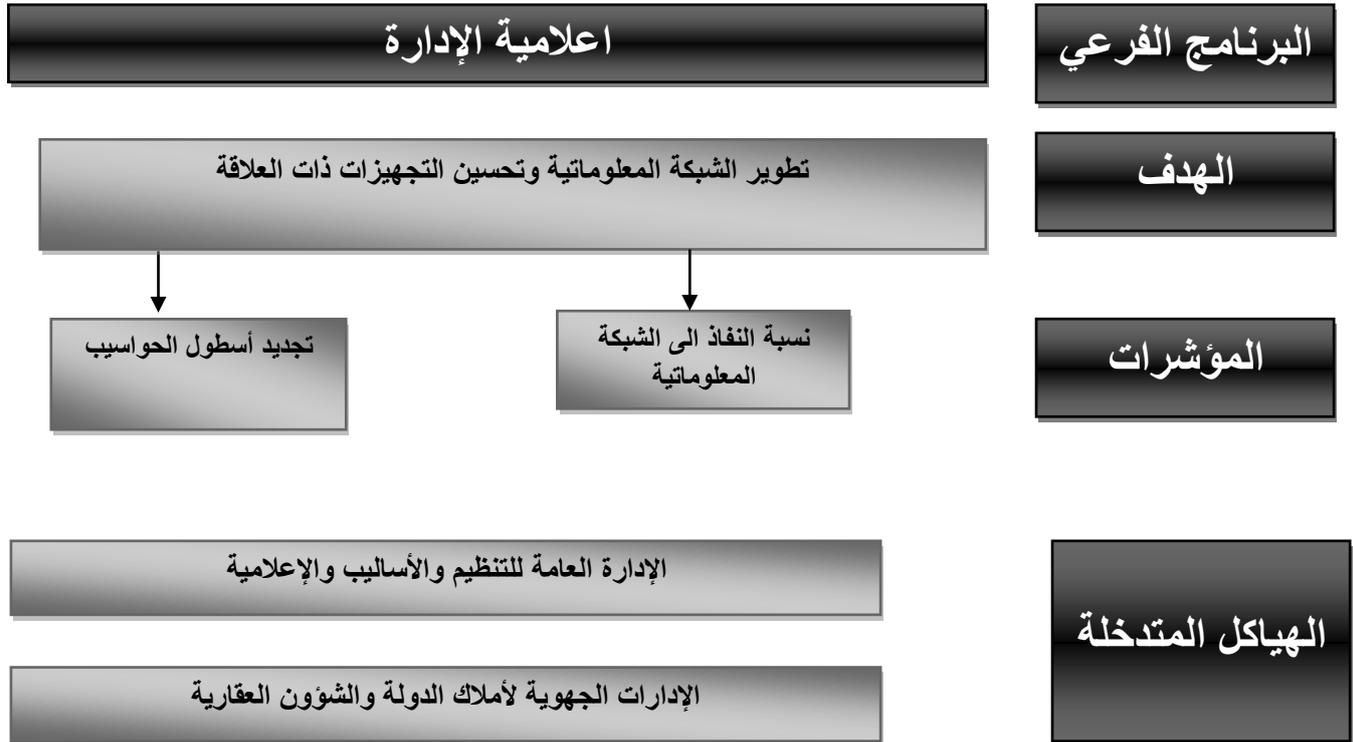
الإدارات الجهوية لأملك الدولة والشؤون العقارية

- البرنامج الفرعي 2: اعلامية الإدارة

- مشمولات البرنامج الفرعي:

- تطوير الشبكة المعلوماتية
- تحسين التجهيزات ذات العلاقة وذلك من خلال توسيع وصيانة الشبكات وتجديد أسطول الحواسيب

- خارطة البرنامج الفرعي:



2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1 - تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

تتمثل أهداف برنامج "القيادة والمساندة" وفقا للمحاور الإستراتيجية وأولويات البرنامج المقسمة حسب البرامج الفرعية في إطار التوجهات الوطنية للرفي بجودة الخدمات الإدارية وتعزير لامركزية الإدارة والنهوض بها وذلك عبر دعم لامركزية التكوين من خلال برمجة دورات تكوينية على مستوى الجهات لتنمية القدرات المهنية والمعرفية للأعوان ودعم حظوظهم في فرص النجاح والترقية بالمناظرات الداخلية كتنمية مهارات العملة لتحسين الخدمات بالإضافة إلى معاضدة مجهود الدولة في مجال ترشيد الاستهلاك للضغط قدر الإمكان على النفقات وجعلها في حدود الحاجيات الأكيدة لسير المصالح.

■ الهدف 9-1-1: تحسين التصرف في الموارد البشرية

- **تقديم الهدف:** تحسين التصرف في الموارد البشرية والعمل على حسن توظيفها.

- **مرجع الهدف:** برنامج القيادة والمساندة، البرنامج الفرعي الإشراف والمساندة

- مبررات اعتماد المؤشرات: تم اعتماد هذين المؤشرين "نسبة التأطير على المستوى الجهوي" و"نسبة التكوين" بهدف قياس تطور وضعية الموارد البشرية من حيث تأطير الأعوان على المستوى الجهوي ودعم الدورات التكوينية لتنمية مهارات الأعوان قصد تحسين الأداء.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
34	32	30	30	37,5	27	27	نسبة مانوية	المؤشر 1-1-9-1 نسبة التأطير على المستوى الجهوي
24	22	20	13	18,9	15	11	نسبة مانوية	المؤشر 2-1-9-1 نسبة التكوين

■ الهدف 2-1-9: ترشيد استهلاك الطاقة

- تقديم الهدف: ترشيد استهلاك الطاقة

- مرجع الهدف: برنامج القيادة والمساندة البرنامج الفرعي الإشراف والمساندة

- مبررات اعتماد المؤشرات: تم اعتماد هذا المؤشر قصد قياس تطور استهلاك الكهرباء بهدف ضبط الاخلالات والتصرفات التي قد تكون ساهمت في الاستهلاك المفرط للكهرباء وبالتالي ضبط قواعد عملية للاقتصاد في الطاقة.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
150	160	170	-	-	-	-	Kw/m2	المؤشر 1-2-1-9 استهلاك الكهرباء

■ الهدف 3-1-9: ديمومة الميزانية

- تقديم الهدف: ديمومة الميزانية

- مرجع الهدف: برنامج القيادة والمساندة البرنامج الفرعي الإشراف والمساندة

- مبررات اعتماد المؤشرات: تم إدراج هذا المؤشر قصد التقليل في آجال خلاص المتعاملين مع الإدارة.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
35	40	45	-	-	-	-	يوم عمل	المؤشر 1-3-1-9 أجال خلاص الفواتير

■ الهدف 4-2-9: تطوير الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة

- **تقديم الهدف:** تطوير الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة وذلك من خلال توسيع وصيانة الشبكات وتجديد أسطول الحواسيب.

- **مرجع الهدف:** برنامج القيادة والمساندة البرنامج الفرعي، إعلامية الإدارة

- **مبررات اعتماد المؤشرات:** تم اعتماد هذين المؤشرين لقيس مدى تحسين وتطور استغلال وسائل وآليات الإعلامية.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
100	100	100	100	100	100	86.87	نسبة مائوية	المؤشر 1-4-2-9 نسبة النفاذ الى الشبكة المعلوماتية
178	353	561	711	581	516	435	عدد الحواسيب	المؤشر 2-4-2-9 تجديد أسطول الحواسيب

2-2 - تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشرات 2019	المؤشرات	الأهداف
48162 أ.د.	دعم الانتدابات والنقل المتعلقة خصوصا بالإطارات نحو الإدارات الجهوية	30%	المؤشر 1-1-9: نسبة التأطير على المستوى الجهوي	الهدف 1-1-9: تحسين التصرف في الموارد البشرية
	تكثيف الدورات التكوينية وتعميمها على كافة الموظفين والعملة	20%	المؤشر 2-1-9: نسبة التكوين	الهدف 2-1-9: ترشيد استهلاك الطاقة
	العمل على إعداد دليل إجراءات التصرف في الصيانة والاقتصاد في الطاقة	170 KW/m2	المؤشر 1-2-9: استهلاك الكهرباء	
	التحكم في الأجل عبر التقليل في أجال فتح الإعتمادات	45 يوما	المؤشر 1-3-1: اجال خلاص الفواتير	الهدف 3-1-9: ديمومة الميزانية
1260 أ.د.	صيانة الشبكات عبر تحيين رخص المضاد الفيروسي وتوسيع وصيانة الشبكات.	100%	المؤشر 1-4-2-9: نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية.	الهدف 4-2-9: تطوير الشبكة المعلوماتية وتطوير التجهيزات ذات العلاقة
	تدعيم أسطول الحواسيب عبر اقتناء حواسيب جديدة	561 حاسوبا	المؤشر 2-4-2-9: تجديد أسطول الحواسيب	

2-3 - تقديم أنشطة إدارة الملكية العقارية:

الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشرات 2019	المؤشرات	الأهداف
- دعم الموارد البشرية وتكوينها وتأطيرها - دعم المراقبة الدورية لنشاط الإدارات الجهوية ومتابعة حسن إستغلال التطبيقات الإعلامية - توحيد طرق العمل و تحيين دليل الإجراءات - الإسراع في انجاز الأنشطة المتعلقة بالمؤشر 1.3: نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF 2) و المؤشر 2.3: نسبة الرسوم العقارية المرقمنة .	0,05 %	نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري	الهدف 1: ضمان دقة وسلامة الخدمات
دعم الموارد البشرية وتكوينها وتأطيرها خاصة في مجال الإعلامية - تدعيم الإدارات الجهوية بالمعدات الإعلامية الاسراع في انجاز الأنشطة المتعلقة بالمؤشر نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF 2) و المؤشر نسبة الرسوم العقارية المرقمنة .	90 %	نسبة التزام الإدارة بأجل الهدف	الهدف 2: تقليص أجل إسداء الخدمات
- تعميم المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية	100 %	نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF 2)	الهدف 3: إسداء الخدمات عن بعد
الترفيف في نسق أعمال رقمنة الرسوم العقارية وذلك بتكوين فريق عمل بكل إدارة جهوية للقيام بهذه المهمة.	94 %	نسبة الرسوم العقارية المرقمنة .	الهدف 4: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف
- إقتناء الرفوف و المعدات الخصوصية للحفظ.	35 %	نسبة الرصيد الوثائقي المحفوظ وفق المواصفات	
- معالجة الوثائق باستعمال التقنيات الإلكترونية والميكروغرافية وذلك بتجديد وتطوير المعدات الخاصة بها وتركيز منظومة إعلامية لبقية مكونات الرصيد الوثائقي المحفوظ مركزيا و جهويا.	25 متر خطي	حجم الرصيد الوثائقي المعالج	الهدف 5: تنمية الموارد البشرية
- إحداث خلية خاصة بترميم وتسفير الوثائق - اقتناء المعدات الخاصة بترميم وتسفير الوثائق - تكوين فريق مختص في الغرض	15 %	نسبة الوثائق التي سيتم ترميمها وتسفيرها مقارنة بحجم الوثائق التي تحتاج ذلك	
- تدعيم المؤسسة بإنتدابات جديدة - الزيادة في نسب الخطط المخصصة للترقية	64,65 %	نسبة التأطير	الهدف 6: إعلامية الإدارة
- تكثيف الدورات التكوينية وتخصيص الإعتمادات الضرورية لذلك	15 %	نسبة الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية	
- إقتناء المعدات الإعلامية المبرمجة ضمن الخطة الإستراتيجية وتجديد اسطول المعدات الإعلامية كلما إقتضت الحاجة لذلك	89,67 %	نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية	

1.3 - ميزانية البرنامج:

تطور اعتمادات برنامج القيادة والمساندة

الوحدة بالألف دينار

نسبة التطور 2019-2018		تقديرات 2019		قانون المالية 2018 (1)	إنجازات 2017	بيان البرنامج
النسبة % (1) - (2) (1)	المبلغ (1) - (2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
81,27	14742,727	32882,300	32882,300	18139,573	30953,586	نفقات التصرف
104,21	14437,727	28292,300	28292,300	13854,573	25614,643	التأجير العمومي
7,74	270,000	3757,000	3757,000	3487,000	4444,909	وسائل المصالح
4,39	35,000	833,000	833,000	798,000	894,034	التدخل العمومي
-22,16	-420	1475,000	2238,000	1895,000	1971,858	نفقات التنمية
-22,16	-420	1475,000	2238,000	1895,000	1971,858	الاستثمارات المباشرة
-22,16	-420	1475,000	2238,000	1895,000	1971,858	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	14000,000	14000,000	14000,000	12972,000	صناديق الخزينة
42,08	14322,727	48357,300	49120,300	34034,573	45897,444	مجموع البرنامج

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

قدرت ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 بـ 48357,300 ألف دينار أي بزيادة تبلغ 14322,727 أ.د وتفوق نسبتها 42 % مقارنة بالميزانية المرسمة بقانون المالية لسنة 2018.

• نفقات التصرف:

تبلغ نفقات التصرف لهذا البرنامج 32882,300 ألف دينار وهي تمثل نسبة 68% من جملة ميزانية البرنامج.

وتتوزع نفقات التصرف إلى:

- **تأجير عمومي:** تبلغ نفقات التأجير العمومي لسنة 2019 قيمة 28292,300 أ.د مقابل 13854,573 أ.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2018 أي بزيادة تبلغ 14437,727 أ.د تمثل نسبة مساوية لـ 104,21%. ويفسر هذا الفارق بالزيادة في الاعتمادات المرصودة لنفقات التأجير العمومي إلى سببين اثنين:

➤ تحويل الاعتمادات المخصصة لأعوان الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية إلى برنامج القيادة والمساندة بعد أن تم توزيعها في ميزانية 2018 على جميع برامج المهمة وذلك حسب أنشطة الأعوان المتعلقة بكل برنامج وتبلغ قيمة التحويل 12146,520 أ.د

➤ الانعكاس المالي للزيادات في الأجور بعنوان سنتي 2017 و 2018 المسداة في شكل اعتماد جبائي وذلك في حدود 2291,207 أ.د

- **وسائل المصالح:** يضم مؤقتا برنامج القيادة والمساندة جميع نفقات وسائل المصالح لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية في انتظار استكمال إجراءات توزيعها على جميع البرامج. وقد قدرت الاعتمادات بعنوان هذا القسم لسنة 2019 بما قدره 3757 أ.د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 7,74% مقارنة بسنة 2018.

- **التدخل العمومي:** كما هو الشأن بالنسبة لنفقات وسائل المصالح فإنه لم يتم بعد توزيع نفقات التدخل العمومي التي تتعلق أساسا بتمويل تذاكر الأكل عبر وداذية الأعوان على برامج المهمة لذا فقد تم ضمن هذا البرنامج تنزيل جميع المبلغ المتعلق بالتدخل العمومي والمساوي سنة 2019 لـ 833 أ.د أي بزيادة تقدر بـ 35 أ.د مقارنة بسنة 2018 تمثل نسبة 4,39%.

• نفقات التنمية:

تبلغ نفقات التنمية العملية لهذا البرنامج 2238 أ.د تعهدا مخصصة جميعها للمشاريع الجديدة و1475 أ.د دفعا منها 800 أ.د مخصصة للمشاريع المتواصلة و675 أ.د مخصصة للمشاريع الجديدة. وتتعلق أغلب نفقات التنمية ببناء مقرات للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية

وتوفير التجهيزات والمستلزمات الضرورية للعمل. علما أن نفقات التنمية لسنة 2019 سجلت نقصا قدره 420 أ.د. أي بنسبة 22,16% مقارنة بسنة 2018.

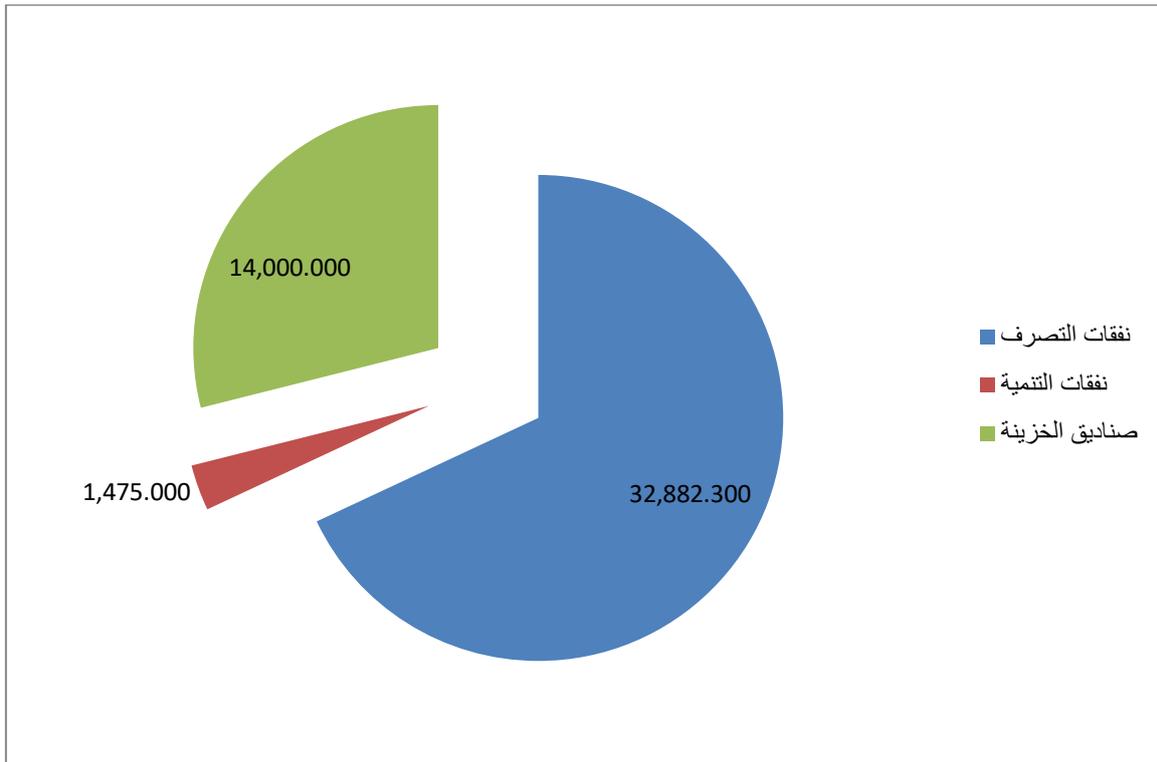
• صناديق الخزينة:

قدّر المبلغ المخصص سنة 2019 لصناديق الخزينة بـ 14 مليون دينار وهو نفس المبلغ المرسم بقانون المالية لسنة 2018 مع اختلاف في توزيع الاعتمادات بين الصندوقين المذكورين. حيث حدّد المبلغ المخصص لصندوق ضمان ضحايا حوادث المرور بـ 4 م.د. مقابل 6 م.د. سنة 2018. كما حدد المبلغ المخصص لصندوق دعم تحديد الرصيد العقاري بـ 10 م.د. مقابل 8 م.د. سنة 2018.

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019

حسب طبيعة النفقة:

اعتمادات الدفع



توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019

حسب البرامج الفرعية:

اعتمادات الدفع

المجموع حسب طبيعة النفقة	إعلامية الإدارة	الإشراف والمساندة	البرامج الفرعية طبيعة النفقة
32882,300	1064,946	31817,354	نفقات التصرف
28292,300	1064,946	27227,354	التأجير العمومي
3757,000	-	3757,000	وسائل المصالح
833,000	-	833,000	التدخل العمومي
1475,000	195,000	1280,000	نفقات التنمية
1475,000	195,000	1280,000	الاستثمارات المباشرة
			التمويل العمومي
14000	-	14000	صناديق الخزينة
48357,300	1259,946	47097,354	مجموع البرنامج

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تتوزع ميزانية برنامج القيادة والمساندة البالغة 48357,300 ألف دينار على البرنامجين الفرعيين التاليين:

- **الإشراف والمساندة:** قدرّت ميزانية هذا البرنامج الفرعي بـ 47097,354 أ.د وهي تمثل نسبة 97,39 % من جملة ميزانية البرنامج، منها 31817,354 أ.د كنفقات تصرف موزعة إلى:

- نفقات التأجير العمومي بقيمة 27227,354 أ.د التي تمثل نسبة 85,57 % من نفقات تصرف البرنامج الفرعي ونسبة 57,81 % من جملة نفقات البرنامج الفرعي.

- نفقات وسائل المصالح: بقيمة 3757 أ.د التي تمثل نسبة 11,81 % من نفقات تصرف البرنامج الفرعي.

- نفقات التدخل العمومي: بقيمة 833 أ.د التي تمثل نسبة 2,61 % من نفقات تصرف البرنامج الفرعي.

3-2 - ميزانية إدارة الملكية العقارية:

. نفقات التصرف:

قدرت نفقات التصرف لإدارة الملكية العقارية لسنة 2019 بـ 56210 ألف دينار أي بزيادة تساوي 7028 أ.د وبنسبة مساوية لـ 14,28 % مقارنة بنفقات التصرف المرسمة بقانون المالية لسنة 2018.

تتوزع نفقات التصرف إلى :

- **التأجير العمومي:** قدرت اعتمادات التأجير العمومي الممولة على الموارد الذاتية لمؤسسة الملكية العقارية لفائدة أعوانها بـ 50000 أ.د. أي بنسبة زيادة تساوي 15,07 % مقارنة بسنة 2018.
- **وسائل المصالح:** قدرت اعتمادات وسائل المصالح الممولة على الموارد الذاتية لمؤسسة الملكية العقارية لفائدة أعوانها بـ 5000 أ.د. أي بنسبة زيادة تساوي 8,69 % مقارنة بسنة 2018.
- **التدخل العمومي:** قدرت اعتمادات التدخل العمومي الممولة على الموارد الذاتية لمؤسسة الملكية العقارية لفائدة أعوانها بـ 1210 أ.د. أي بنسبة زيادة تساوي 6,89 % مقارنة بسنة 2018.

- نفقات التنمية:

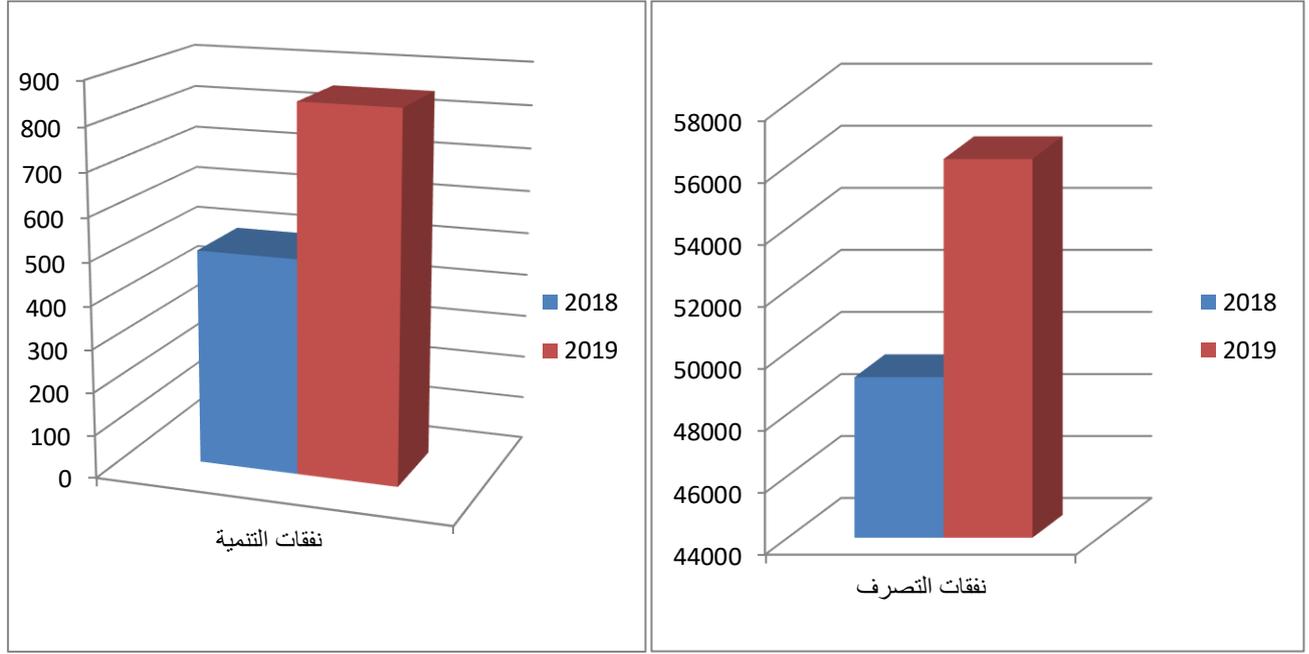
قدرت نفقات التنمية لإدارة الملكية العقارية لسنة 2019 والتي ستخصّص لاقتناء سيارات إدارية وأثاث مكاتب بـ 850 ألف دينار أي بزيادة تساوي 350 أ.د. وبنسبة مساوية لـ 70 % مقارنة بنفقات التنمية المرسّمة بقانون المالية لسنة 2018.

تطور ميزانية إدارة الملكية العقارية حسب طبيعة النفقة

بحساب الألف دينار

نسبة التطور	الفارق	تقديرات 2019	ق م 2018	الاعتمادات طبيعة النفقة
14,28	7028,000	56210,000	49182,000	نفقات التصرف
15,07	6550,000	50000,000	43450,000	التأجير العمومي
8,69	400,000	5000,000	4600,000	وسائل المصالح
6,89	78,000	1210,000	1132,000	التدخل العمومي
70	350,000	850,000	500,000	نفقات التنمية
-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة

-	-	-	-	التمويل العمومي
14,85	7378,000	57060,000	49682,000	مجموع البرنامج



3.3- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج القيادة والمساندة: 3-3-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج:

- إطار النفقات متوسط المدى حسب طبيعة النفقة:

- نفقات التصرف:

التأجير العمومي: كما سبق التعرض له بمقدمة هذه الوثيقة فإنه سيتم الاعتماد على النسبتين

التاليتين في تحديد اعتمادات التأجير العمومي لجميع برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

- زيادة بنسبة 15% لسنة 2020

- زيادة بنسبة 18% لسنة 2021.

وسائل المصالح: يضم برنامج القيادة والمساندة كامل نفقات وسائل المصالح الخاصة ببقية البرامج

إلى حين استكمال توزيعها على البرامج والبرامج الفرعية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

لذا ولتوفير كل الحاجيات المتعلقة بتسيير مصالح جميع برامج المهمة من خلاص كراءات المقرات والمعالم الاستهلاكية وغيرها مع الحرص على خلاص جميع الديون المتخلدة بذمة الوزارة فإن الاعتمادات المطلوب رصدها لسنتي 2020 و2021 لا تقلّ على التوالي عن 7000 أ.د. و10000 أ.د.

التدخل العمومي: أما بالنسبة لنفقات التدخل العمومي فالمطلوب رصد اعتمادات مساوية لـ 855 أ.د. سنة 2020 و860 أ.د. لسنة 2021.

- نفقات التنمية:

تندرج أغلب مشاريع التنمية لبرنامج القيادة والمساندة في إطار مواصلة تحسين ظروف العمل وذلك عبر بناء مقرات للإدارات الجهوية وعبر توفير التجهيزات الإعلامية ومستلزمات العمل الضرورية.

ولاستكمال بناء مقرات الإدارات الجهوية ولمجابهة الحاجيات التي يتطلبها سير العمل اليومي فالمطلوب رصد اعتمادات إضافية بقيمة 4 مليون دينا لكل من سنة 2020 و2021 توزع على البرنامجين الفرعيين بحساب 3500 أ.د سنويا للبرنامج الفرعي الإشراف والمساندة و500 أ.د سنويا للبرنامج الفرعي إعلامية الإدارة.

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
49252,651	40391,145	32882,300	18139,573	30953,586	25040,011	25246,291	نفقات التصرف
49252,651	40391,145	32882,300	18139,573	30953,586	25040,011	25246,291	على موارد الميزانية
38392,651	32536,145	28292,300	13854,573	25614,643	20182,404	21778,605	التأجير العمومي
10000,000	7000,000	3757,000	3487,000	4444,909	4034,607	3334,686	وسائل المصالح
860,000	855,000	833,000	798,000	894,034	823,000	133,000	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
5475,000	5475,000	1475,000	1895,000	1971,858	3015,415	2470,985	نفقات التنمية
5475,000	5475,000	1475,000	1895,000	1971,858	3015,415	2470,985	على موارد الميزانية
5475,000	5475,000	1475,000	1895,000	1971,858	3015,415	2470,985	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية

							الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
15000,000	15000,000	14000,000	14000,000	12972,000	11182,995	10399,000	صناديق الخزينة
69727,651	60866,145	48357,300	34034,573	45897,444	39238,421	38116,276	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
69727,651	60866,145	48357,300	34034,573	45897,444	39238,421	38116,276	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-3-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرامج الفرعية:

3-3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي الإشراف والمساندة:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
47807,519	39166,457	31817,354	16605,256	30039,147	24159,414	24282,582	نفقات التصرف
47807,519	39166,457	31817,354	16605,256	30039,147	24159,414	24282,582	على موارد الميزانية
36947,519	31311,457	27227,354	12320,256	24700,204	19301,807	20814,896	التأجير العمومي
10000,000	7000,000	3757,000	3487,000	4444,909	4034,607	3334,686	وسائل المصالح
860,000	855,000	833,000	798,000	894,034	823,000	133,000	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
4780,000	4780,000	1280,000	1750,000	1778,238	2777,667	2245,985	نفقات التنمية
4780,000	4780,000	1280,000	1750,000	1778,238	2777,667	2245,985	على موارد الميزانية

4780,000	4780,000	1280,000	1750,000	1778,238	2777,667	2245,985	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
15000,000	15000,000	14000,000	14000,000	12972,000	11182,995	10399,000	صناديق الخزينة
67587,519	58946,457	47097,354	32355,256	44789,385	38120,076	36927,567	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
67587,519	58946,457	47097,354	32355,256	44789,385	38120,076	36927,567	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي إعلامية الإدارة:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
1445,132	1224,688	1064,946	1534,317	914,439	880,597	963,709	نفقات التصرف
1445,132	1224,688	1064,946	1534,317	914,439	880,597	963,709	على موارد الميزانية
1445,132	1224,688	1064,946	1534,317	914,439	880,597	963,709	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
695,000	695,000	195,000	145,000	193,620	237,748	225,000	نفقات التنمية
695,000	695,000	195,000	145,000	193,620	237,748	225,000	على موارد الميزانية
695,000	695,000	195,000	145,000	193,620	237,748	225,000	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
2140,132	1919,688	1259,946	1679,317	1108,059	1118,345	1188,709	الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
2140,132	1919,688	1259,946	1679,317	1108,059	1118,345	1188,709	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق بطاقات مؤشرات قياس الأداء

بطاقات مؤشرات قيس أداء برنامج
الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في
أملكها غير الفلاحية

بطاقة المؤشر : نسبة المساحة المسوّاة

رمز المؤشر : 1-1-1-1

تسمية المؤشر: نسبة المساحة المسوّاة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إقتناء وتحديد أملاك الدولة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية
4. تعريف المؤشر: نسبة المساحة المسوّاة وهي المساحات إما التي أعدت في شأنها عقود إدارية تمّ إمضاؤها من طرف المستحقين أو التي تم استصدار أوامر انتزاع بشأنها.
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج (ind de résultats) / مؤشر منتج (ind de produit) / مؤشر نشاط (ind d'activité): مؤشر نشاط (ind d'activité).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

- لجان الإستقصاء والمصالحة ولجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية
- الإدارات الجهوية التابعة للوزارة
- مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة
- الإدارات الجهوية للملكية العقارية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) :

المساحة المسوّاة (سنويًا)

مساحة الطلبات الواردة من مختلف الوزارات

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- مساحة العقارات المزمع شراؤها لفائدة المشاريع العمومية والتي ورد بخصوصها طلب اقتناء من طرف الوزارات صاحبة المشاريع
- مساحة العقارات المضمّنة بتقارير لجان الإستقصاء والمصالحة أو لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية.
- المساحة التي رفض مالكوها القيمة المعروضة عليهم والتي صدرت بشأنها أوامر انتزاع.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقرير

- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- الملفات الفنية المحالة من طرف مختلف الوزارات والمتعلقة بطلب اقتناء عقارات لفائدة انجاز مشاريع عمومية
- تقارير لجان الإستقصاء والمصالحة
- تقارير لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية

5. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة

6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 60 %

7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة منال الودرني

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
60	60	55	52	-	-	-	نسبة مئوية	نسبة المساحة المسوّاة

تمّ في بداية سنة 2018 دمج مؤشر نسبة المساحة المسوّاة رضائياً مع مؤشر المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع لتصبح مؤشراً واحداً هو نسبة المساحة المسوّاة لذلك فإن المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر الجديد غير متوفرة للسنوات الثلاثة السابقة.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

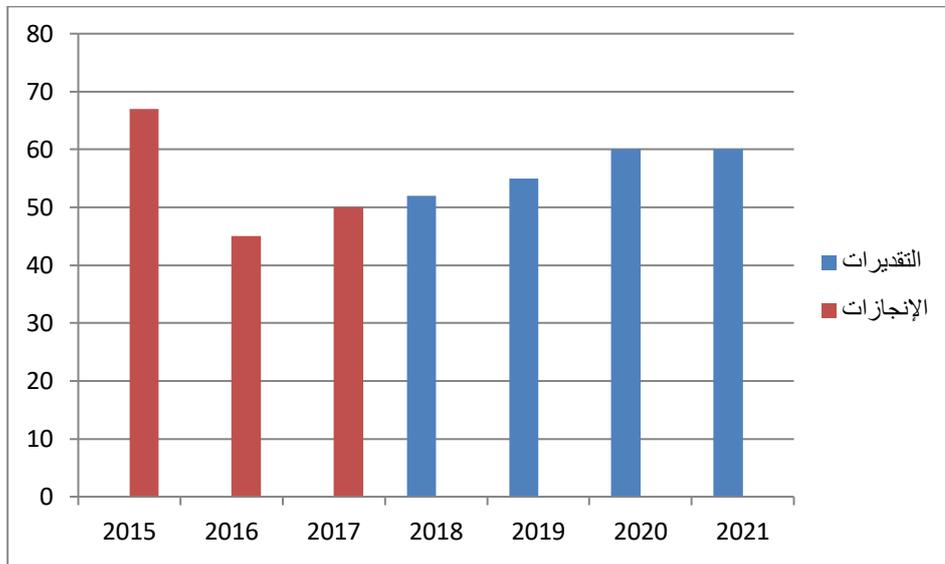
هذا ويفضل القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية الذي جاء ليساعد على التقليل في آجال التحوز بالعقارات المنتزعة لفائدة المشاريع العمومية و ليتمكن الإدارة من التحوز بالعقارات المنتزعة مباشرة بعد صدور امر الانتزاع ولييسر إجراءات تحرير حوزة العقارات المنتزعة لانجاز المشاريع العمومية. فقد تم تقدير تحقيق 55% على مستوى مؤشر "نسبة المساحة المسوّاة" سنة 2019 و60% بعنوان سنتي 2020

و2021 وبالتالي إنجاز هذه المشاريع في الآجال المحددة بفضل تحوُّز شركات الأشغال المكلفة بتنفيذ المشاريع العمومية بالعقارات اللازمة في أحسن الآجال.

كما تعهدت الإدارات الجهوية بتوجيه إعلانات بالإنترزاغ وعرض غرامات الإنترزاغ بعد صدور أوامر الإنترزاغ إلى جانب القيام بعمليات الأشهار اللازمة والتسوية العقارية (تحرير الإنترزاغ والعقود) بصفة تدريجية خصوصا وأنها ملّمة بكافة معطيات الملفات المحالة عليها وتتولى كتابة لجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

نسبة المساحة المسوّاة



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر 1-1-1 : نسبة المساحة المسوّاة
	<p>شراء العقارات بالمرضاة لفائدة الدولة</p> <p>- القيام بإجراءات المعوضة لفائدة الدولة</p> <p>- تحرير عقود تسوية وضعية قطع الأرض المسوّاة رضائيا</p> <p>- إنترزاغ العقارات لفائدة الدولة بالتعاون مع الوزارات المعنية.</p> <p>- قيام الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بالأنشطة التي كانت سابقا حكرا على الإدارة المركزية والمتمثلة في إشهار عملية الإنترزاغ وإعلام المواطنين بالإنترزاغ وتحرير الإنترزاغ والعقود.</p> <p>- تأطير أعوان الإدارات الجهوية في كيفية التعامل مع الملفات.</p> <p>- تكوين أعوان الإدارات الجهوية في مجال الإعلامية لتضمين الملفات بالمنظومة واستخراج الوثائق آليا.</p>	55%	60%	

5. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر :

إن خصوصية هذا المؤشر تجعله لا يعكس بصورة واضحة وجلية المجهودات المبذولة من قبل الإدارة في تحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية باعتبار أنه يمكن للمصالح الإدارية المختصة أن تبذل مجهودات كبيرة في تسوية الوضعية بالنسبة لعدد الوضعية العالقة ولكنها تتعلق بمساحات ضئيلة نسبياً والعكس صحيح أي أنه يمكن أن تتم تسوية الوضعية بالنسبة لعدد قليل من الملفات تتعلق بها مساحات هامة نسبياً.

بطاقة المؤشر: نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر

رمز المؤشر : 1-1-2-1

تسمية المؤشر : نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر

تاريخ تحيين المؤشر : 31 ديسمبر 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : إقتناء وتحديد أملاك الدولة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : توفير الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة
4. تعريف المؤشر : متابعة نسق عمليات المصادقة بأمر على العقارات التي يتم تحديدها من قبل لجان الاستقصاء و تحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
5. نوع المؤشر : -
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية (efficiency)
7. التفريعات : الإدارة العامة للإقتناء والتحديد

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) :

$$\frac{\text{عدد العقارات المصادق على تحديدها بأمر منذ إنطلاق المشروع إلى موفى السنة الجارية}}{\text{عدد العقارات المستقصاة منذ إنطلاق المشروع إلى موفى السنة الجارية}} - \text{عدد العقارات المحفوظة إلى موفى السنة الجارية}$$

2. وحدة المؤشر : نسبة مئوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- عدد العقارات المصادق على تحديدها بمقتضى أمر منذ إنطلاق برنامج تحديد ملك الدولة العقاري الخاص

- العدد الجملي للعقارات المستقصاة من قبل لجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقرير نشاط.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تقارير النشاط الشهري للجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص

- تقارير النشاط السنوي للإدارة العامة للإقتناء والتحديد

- أوامر المصادقة الصادرة بالرائد الرسمي

6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 45 %

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد نزار مزيد.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
45	45	45	45	42	59	57	نسبة مائوية	نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر

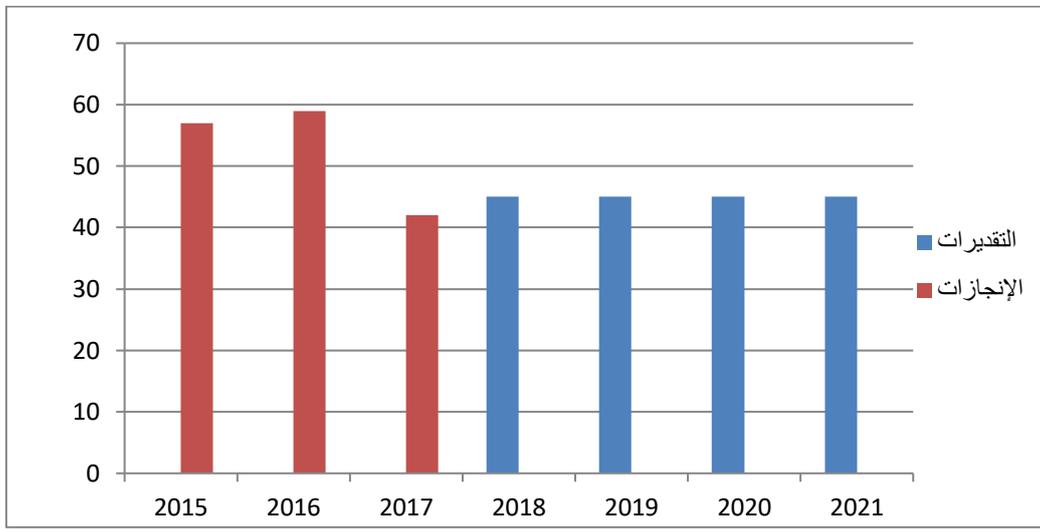
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

بالنسبة لمؤشر "نسبة العقارات المصادق على تحديدها بأمر" تم تقدير تحقيق نفس النسبة (45%) لسنوات 2019، 2020، و2021 نظرا لوجود عدّة إشكاليات تعوق أعمال لجان الإستقصاء والتحديد منها وجود إشكاليات قانونية (قضايا مسلطة على عقارات محدّدة) وعدم تفرّغ القضاة وعدم توفر سيارات إدارية خاصة باللجان.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

نسبة العقارات المصادق على تحديدها

لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر



4 . أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإحصاءات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
350	<p>القيام بالأبحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية قصد استقصاء واستكشاف العقارات المحتمل رجوعها بالملكية للدولة بمشاركة الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية.</p> <p>- القيام بإجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة في مختلف الولايات عن طريق لجان استقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص وقد تمت برمجة تحديد 250 قطعة أرض في نطاق تنفيذ الصفقة الإطارية المبرمة مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.</p> <p>- استصدار أوامر المصادقة على التقارير الاختتمانية للجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص.</p> <p>- تأطير مقرري لجان الاستقصاء والتحديد والعمل على توحيد منهجية عملهم مع تذليل الصعوبات التي تحول دون إنجاز أعمالهم طبقا لأمر 18 جوان 1918 وذلك بالإسراع في البت في الملفات العالقة وأساسا المحددة منذ سنوات.</p> <p>- إعداد قوائم مفصلة في الملفات التي إنتهت أجل إظهارها وبلغت مرحلة إعداد التقارير الإختتمانية.</p> <p>- دعوة مقرري اللجان لتقديم المؤيدات اللازمة للإعترض على مطالب التسجيل المقدم في العقارات المحددة.</p>	%45	%45	المؤشر 1-2-1-1 : نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر

5 . تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يلاحظ أن عديد الملفات التي تم الانتهاء من إجراءات تحديدها لم يتم البت في شأنها من قبل لجان الاستقصاء والتحديد وذلك إما بإعداد تقارير إختتمانية بالنسبة للملفات التي أقرت اللجنة رجوع العقارات موضوعها لفائدة ملك الدولة الخاص أو إتخاذ قرارات حفظ بالنسبة للملفات التي

يثبت عدم مساس العقارات موضوعها بملك الدولة الخاص ممّا يؤثر في فاعلية هذا المؤشر من حيث الترفيع في نسبة العقارات التي يمكن إقتراح مشاريع أوامر مصادقة على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص.

بطاقة المؤشر: نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

رمز المؤشر : 1 - 1 - 2 - 2

تسمية المؤشر: نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إقتناء وتحديد أملاك الدولة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : توفير الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة
4. تعريف المؤشر: متابعة نسق تسجيل العقارات الراجعة لملك الدولة الخاص مقارنة بعدد مطالب التسجيل المقدّمة إلى المحكمة العقارية
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج (ind de résultats) / مؤشر منتج (ind de produit) / مؤشر نشاط (ind d'activité): مؤشر نشاط (ind d'activité).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): الإدارة العامة للإقتناء والتحديد

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) :

عدد الأحكام بالتسجيل (إلى حدود سنة n-1) + عدد الأحكام بالتسجيل في السنة الحالية n

عدد مطالب التسجيل المقدمة (إلى حدود سنة n-1) + (عدد المطالب المقدمة في السنة الحالية n) - (عدد الأحكام الصادرة بالرفض البات)

2. وحدة المؤشر: نسبة ماوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- عدد الملفات التي تم تقديمها الى المحكمة العقارية قصد التسجيل

- عدد الملفات الصادرة في شأنها أحكام

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- تقرير النشاط السنوي

- الأحكام الصادرة في السنة الحالية

- المطالب المقدمة في السنة الحالية

6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 65 %

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة أحلام بوهلال

إصطلاحات :

n = سنة احتساب المؤشر

عدد الأحكام الصادرة بالرفض البات = العقارات التي لا يمكن إعادة تقديم مطالب تسجيل في شأنها

III - قراءة في نتائج المؤشر 1 - 1 - 2 - 2

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
65	65	65	65	58	57	56	نسبة مائوية	نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

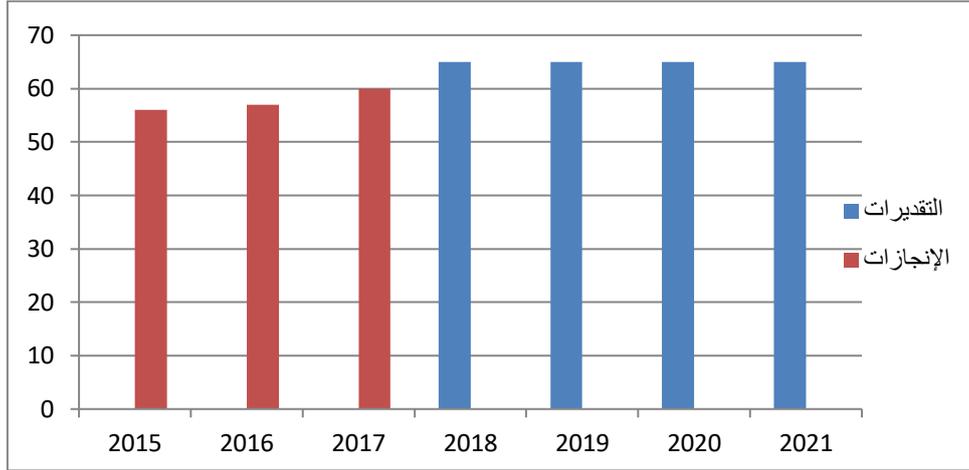
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

لقد تم تقدير تحقيق نسبة 65% بالنسبة للمؤشر "نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص" بعنوان الثلاث سنوات القادمة نظرا لأنه تم برمجة تقديم 300 مطلب تسجيل على مدى ثلاث سنوات وفق الميزانية المسندة لبرنامج التسجيل والعمل على أن تكون عدد الأحكام الصادرة بالتسجيل لفائدة الدولة تساوي 300 حكم وبذلك المحافظة على نسبة نفس المؤشر.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها

لفائدة ملك الدولة الخاص



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
300	القيام القيام بالابحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية غير الفلاحية بالتنسيق مع الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية. - برمجة تقديم 300 مطلب تسجيل في العقارات الدولية غير الفلاحية مع إضافة عقارات ذات صيغة مقطعية وعقارات ذات صيغة فلاحية متواجدة حذوة مناطق العمران. - متابعة صدور أحكام التسجيل العقاري بالتنسيق مع فروع المحكمة العقارية.	%65	%65	المؤشر 1-2-2-1 : نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

5. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر :

إن نسق تقديم مطالب التسجيل التي تخص ملك الدولة العقاري الخاص يبقى متوقفا على عديد العوامل تذكر منها :

- طول الفترة الزمنية الضرورية والقانونية التي يتطلبها البتّ في مطالب التسجيل (الحصول على حكم بالتسجيل).
- التدخل الإجباري للعديد من المؤسسات والإدارات (المحكمة العقارية، ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري، المطبعة الرسمية، الإدارة العامة للمصالح المشتركة، والإدارات الجهوية...) في إجراءات مطالب التسجيل.

- الإطار القانوني المنظم لبعض الأصناف من الأراضي الدولية يعوق تقديم مطالب تسجيل في شأنها باعتبار صيغتها (أراضي إستراتيجية، الأراضي المستغلة كمراعي، أراضي السياحين...).

بطاقة المؤشر: نسبة العقارات الدولية الموظفة

رمز المؤشر : 1 - 2 - 3 - 1

تسمية المؤشر: نسبة العقارات الدولية الموظفة

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في ملك الدولة الخاص
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : توظيف العقارات الدولية
4. تعريف المؤشر: مقارنة عدد العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع بالنسبة لعدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):
 - الإدارات الجهوية
 - الإدارات الجهوية للملكية العقارية
 - مصالح الديوان بالوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) :

عدد العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع X 100
عدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- عدد العقارات المبرم في شأنها عقود بيع
- عدد العقارات المطلوبة للبيع والقابلة لذلك
- عدد العقارات المبرم في شأنها عقود كراء
- عدد العقارات المطلوبة للكراء وقابلة لذلك
- عدد العقارات المخصصة
- عدد العقارات المطلوبة للتخصيص والقابلة لذلك

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- عدد العقارات المبرم في شأنها عقود بيع
- عدد العقارات المطلوبة للكراء وقابلة لذلك
- عدد العقارات المخصصة
- عدد العقارات المطلوبة للتخصيص والقابلة لذلك
- عدد عقود البيع المبرمة
- عدد العقارات المطلوبة للبيع والقابلة لذلك
- تقارير نشاط الإدارة

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- ملفات المقاطع الدولية المعروضة على اللجان الإستشارية للمقاطع
- عدد عقود الكراء المبرمة
- عدد عقود البيع المبرمة
- محاضر اللجنة الإستشارية للعمليات العقارية
- الأوامر المتعلقة بالترخيص في التفويت في عقارات دولية

6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 30.68 %

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد توفيق اللموشي

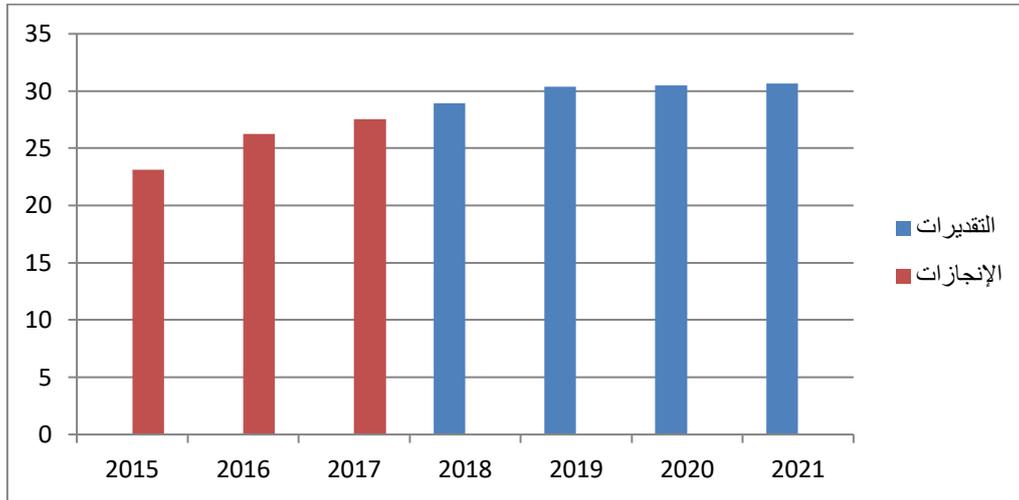
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
30,68	30,5	30,38	28,94	27,94	26,24	23,11	نسبة مائوية	نسبة العقارات الدولية الموظفة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

نلاحظ من خلال دراسة المؤشر إرتفاع في عدد العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع مقارنة بعدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك وقد شهدت سنوات 2015 و2016 و2017 نسفا تصاعديا لعمليات التوظيف في إطار تسوية الوضعيات العقارية العالقة أو لإنجاز المشاريع الجديدة كذلك عمليات الكراء أو التخصيص إستجابة للطلبات الملحة والمتواصلة وسعيا لدفع نسق التنمية بمختلف جهات البلاد.

رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	<p>- تبسيط إجراءات توظيف العقارات الدولية من خلال إصدار مذكرات عمل تدعو إلى تفعيل المهام المنوطة بعهدة الإدارات الجهوية لمزيد إحكام التصرف في المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص.</p> <p>- المصادقة على دليل الاجراءات الذي يضبط كيفية التصرف في المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص ومتابعة استغلالها.</p> <p>- توظيف الاراضي البيضاء في المشاريع الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.</p> <p>- صدور أمر حكومي عدد 504 لسنة 2018 مؤرخ في 07 جوان 2018 يتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص</p>	%30,38	%30,68	المؤشر 1-3-2-1 نسبة العقارات الدولية الموظفة

4. تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

إن المؤشر لا يعكس بصورة واضحة وجلية المجهودات المبذولة من قبل الإدارة في دراسة الملفات الواردة وفي إجراء الأبحاث المتعلقة بها حيث يمكن للمصالح المختصة أن تبذل مجهودات ووقت كبيرين في دراسة ملفات طلبات الكراء أو التخصيص أو البيع دون أن تكون قابلة للتوظيف في الأخير.

بطاقة المؤشر: نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية

رمز المؤشر: 1 - 2 - 3 - 2

تسمية المؤشر: نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية
تاريخ تحيين المؤشر: آخر كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في ملك الدولة الخاص
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: توظيف العقارات الدولية
4. تعريف المؤشر: مقارنة المعاليم المستخلصة من عمليات البيع أو الكراء بالنسبة للمعاليم المستوجبة
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (ind de d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):
- الإدارات الجهوية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

قيمة الديون المستخلصة * 100

قيمة الديون المستوجب دفعها

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- العقود المبرمة

- وصولات الخلاص

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

تقارير نشاط الإدارة

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- العقود المبرمة

- تقارير الإختبار

- كتب إعتراف والتزام

- بطاقات إلزام

- الإدارات الجهوية

- مصالح وزارة المالية

- الإدارة العامة لنزاعات الدولة

- أدون بالدفع

- أحكام قضائية
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 45 %

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : بوجمعة الصخيري

III- قراءة في نتائج المؤشر 1 - 2 - 1 - 2

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

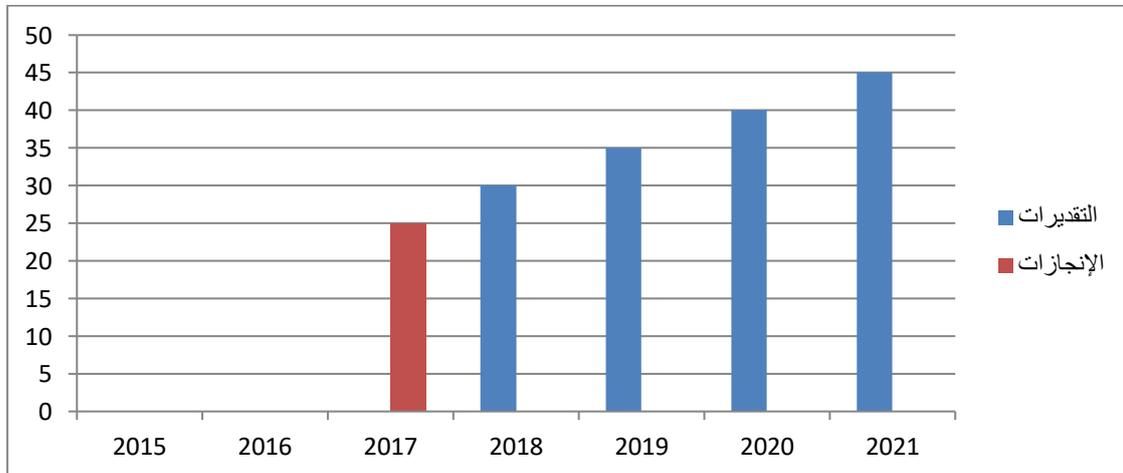
التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
45	40	35	30	25	-	-	نسبة مائوية	نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

من خلال دراسة المؤشر فإن تقديرات الإدارة تهدف إلى الترفيع في نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية ومزيد تحسين محاصيل أملاك الدولة من خلال إحكام التصرف فيها والعمل على تجاوز الاشكاليات التي تحول دون تحقيق النتائج المأمولة وإيجاد الحلول الكفيلة لذلك من خلال توحيد مسالك وإجراءات الاستخلاص وإحكام التنسيق بين المتدخلين في تحصيل مداخيل أملاك الدولة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة
من التصرف في أملاكها غير الفلاحية



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	<p>- إصدار الأمر الحكومي المتعلق بتسوية وضعيات التجمعات السكنية المقامة على أراضي دولية</p> <p>- التسريع في نسق إنعقاد جلسات اللجنة الإستشارية للعمليات العقارية</p> <p>- إصدار المنشور المشترك بين وزارة المالية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المتعلق بإحكام التصرف في محاصيل أملاك الدولة الخاصة</p> <p>- ضبط وتحديد آليات التنسيق بين القباط المالية المختصين والإدارة فيما يتعلق بمتابعة إستخلاص ديون الدولة</p> <p>- متابعة الإستخلاصات من خلال النفاذ إلى المنظومة الإعلامية "رفيق" المستغلة من قبل القباصات المالية</p> <p>- دعوة قباض المالية المختصين لإتخاذ جميع الإجراءات المخولة لهم لإستخلاص الديون المثقلة لديهم من خلال إصدار بطاقات الجبر وتنفيذها ومدّ الإدارة بقوائم تفصيلية في المبالغ المستخلصة والمبالغ المستوجبة</p> <p>- التسريع في نسق إنجاز ومتابعة الملفات من خلال التفويض في بعض الصلاحيات إلى الإدارات الجهوية على غرار متابعة كراء المقاطع الدولية ومتابعة كراء العقارات غير الفلاحية وقد تمّ الشروع في إحالة جملة من الملفات إلى الإدارات الجهوية بداية من جانفي 2018.</p>	35%	45%	المؤشر 2-3-2-1 نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- المؤشر لا يعكس بصورة واضحة وجليّة المجهودات المبذولة من قبل الإدارة في إعداد العقود ومتابعة تثقيف معاليم الكراء أو البيع وغرامات التصرف المستوجبة لدى أمانات المال الجهوية المختصة وإصدار الاذون بالدفع ومتابعة الاستخلاصات.
- كما أن المؤشر لا يعكس القيمة الحقيقية للمبالغ المستخلصة خلال السنة المعنية على إعتبار عدم التزام مستغلي أملاك الدولة بالدفع في التواريخ المحددة بالعقود بحيث يمكن إستخلاص ديون تهمّ السنة المنقضية وإدراجها ضمن السنة الموالية.

بطاقة المؤشر: نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت

رمز المؤشر : 1-3-4-1

تسمية المؤشر: نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت.

تاريخ تحيين المؤشر : 31 ديسمبر 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
4. تعريف المؤشر : متابعة تطوّر عملية التقويت في أملاك الدولة.
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج (ind de résultats) / مؤشر منتج (ind de produit) / مؤشر نشاط (ind d'activité): مؤشر نشاط (ind d'activité).
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience): مؤشر فاعلية.
7. التفريعات:

- مصالح إدارة أملاك الأجانب بالوزارة
- المصالح المركزية والجهوية
- الإدارة العامة للاختبارات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) :

$$100 \times \frac{\text{عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتقويت}}{\text{(عدد الملفات الواردة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية + عدد الملفات التي لم يقع عرضها خلال السنة المنقضية)}}$$

2. وحدة المؤشر : نسبة مائة

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتقويت.
- عدد الملفات الواردة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.
- عدد الملفات التي لم يقع عرضها خلال السنة المنقضية.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- الملفات الجاهزة سواء وردت على الإدارة خلال السنة الجارية أو المنقضية.
- عدد جلسات اللجنة الوطنية للتقويت المنعقدة خلال كل سنة.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- كراس التقويت الممسوك من طرف مصلحة التقويت والذي تسجل به كافة المطالب الواردة على الإدارة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.
- محاضر جلسات اللجنة الوطنية للتقويت.

6. تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 96 %

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة ألفة بن ابراهيم

-III- قراءة في نتائج المؤشر : نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

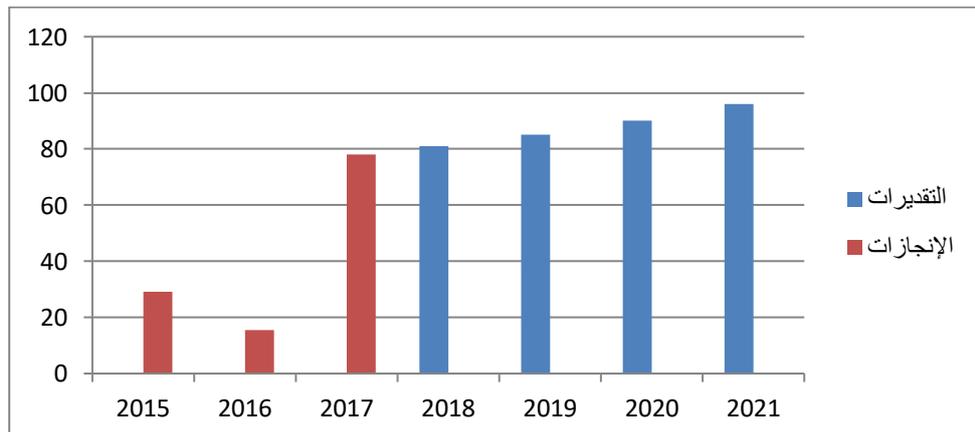
التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
96	90	85	81	78	15,44	29,05	نسبة مائوية	نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

من المنتظر أن تتطور نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت من 81 سنة 2018 الى 85 سنة 2019 نظرا لعقد جلسات اللجنة الوطنية للتقويت بصفة دورية ولعرض أكبر عدد ممكن من الملفات على أنظارها وكذلك المصادقة على دليل الإجراءات، وهذا العدد مرشح للارتفاع لتبلغ نسبة المؤشر 90 سنة 2020 و96 سنة 2021 إذا ما تمّ إستصدار القانون الجديد المنظم لعملية التقويت في هذه الاملاك والأمر التابع له وكذلك إعادة هيكلة الإدارة إلى إدارة عامة لتدعيمها بإطارات وموظفين للمساهمة في الإسراع بتصفية هذا الرصيد العقاري.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإعتامادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	<p>- القيام بالأبحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية من طرف إدارة أملاك الأجانب بولايات تونس الكبرى وبنزرت ومن طرف الإدارات الجهوية بالنسبة للعقارات الكائنة بباقي الولايات.</p> <p>- عقد جلسات اللجنة الوطنية للتقويت بصفة دورية وعرض أكبر عدد ممكن من الملفات على أنظارها.</p> <p>- إستصدار النصوص القانونية والترتيبية الضرورية لإضفاء مزيد من النجاعة على عملية التقويت.</p> <p>- العمل بدليل الإجراءات المتعلقة بإدارة أملاك الأجانب حال المصادقة عليه.</p> <p>- العمل على إعادة هيكلة الإدارة إلى إدارة عامة لتدعيمها بإطارات وموظفين ليتسنى تنفيذ المهام المناطة بعهدتها كجرد وإحصاء العقارات الراجعة بالملكية للدولة أو التي بقيت على ملك الأجانب والكائنة بكامل الجمهورية.</p>	%85	%96	المؤشر 1-4-3-1 نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

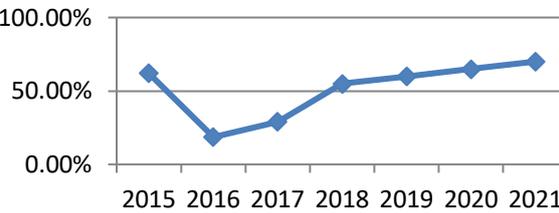
- نقص في الموارد المادية والبشرية وخاصة من الكفاءات المؤهلة بالنسبة للهياكل المكلفة بالتصرف في أملاك الأجانب سواء منها التابعة للوزارة أو التابعة للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.

**بطاقات مؤشرات قياس أداء برنامج
التصرف في العقارات الفلاحية**

المؤشر : نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة

رمز المؤشر:	2 - 1 - 1 - 1
تسمية المؤشر:	نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
I الخصائص العامة للمؤشر	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
4.	تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بمقارنة المساحة المسوغة بالنسبة للمساحة الواردة
5.	نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6.	طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7.	التفريعات: الإدارة العامة للعقارات الفلاحية
II التفاصيل الفنية للمؤشر	
1.	طريقة احتساب المؤشر: <u>المساحة المسوغة 100 x</u> المساحة الجمالية المنصوص عليها بالملفات الواردة
2.	وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: -المساحات المسوغة بعقد الكراء - المساحة المنصوص عليها بالدراسات الفنية والاقتصادية الواردة ضمن الملف القانوني لشركة الإحياء والتنمية الفلاحية ومساحة المقاسم الفنية ومختلف المقاسم الأخرى المنصوص عليها بالملفات الواردة من المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية للمؤشر: جداول ومعطيات إحصائية
5.	مصدر المعطيات الأساسية للمؤشر: المصالح المختصة
6.	تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر مارس
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر: 70%
8.	المسؤول عن المؤشر: السيد عبد المجيد الخضري: كاهية مدير
III قراءة في نتائج المؤشر	
1.	سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	البيان
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
70%	65%	60%	55%	29,05%	18,56%	62,12%	نسبة مائوية	نسبة المساحة المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة

<p>إن النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالعمل الإداري (مركزي وجهوي) وستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة وبالتالي ستتمكن من تحسين التقديرات في السنوات القادمة.</p>	<p>2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر</p>																
<p>نسبة المساحة المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة</p>  <table border="1"> <caption>نسبة المساحة المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة</caption> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>النسبة (%)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2015</td> <td>60.00%</td> </tr> <tr> <td>2016</td> <td>20.00%</td> </tr> <tr> <td>2017</td> <td>30.00%</td> </tr> <tr> <td>2018</td> <td>50.00%</td> </tr> <tr> <td>2019</td> <td>55.00%</td> </tr> <tr> <td>2020</td> <td>60.00%</td> </tr> <tr> <td>2021</td> <td>70.00%</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	النسبة (%)	2015	60.00%	2016	20.00%	2017	30.00%	2018	50.00%	2019	55.00%	2020	60.00%	2021	70.00%	<p>3. رسم بياني لتطور المؤشر</p>
السنة	النسبة (%)																
2015	60.00%																
2016	20.00%																
2017	30.00%																
2018	50.00%																
2019	55.00%																
2020	60.00%																
2021	70.00%																
<p>- دراسة الملفات المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية بالتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة مركزيا و جهويا وإعداد العقود المتعلقة بها ومتابعة إنجاز برامج الإحياء وذلك على المستوى المركزي.</p> <p>- إعداد العقود بمختلف أنواعها لفائدة الفلاحين الشبان وعقود الكراءات قصيرة المدى ومتوسطة المدى ومتابعتها وإعداد العقود في إطار كراء الأراضي الدولية الفلاحية بالمزاد العلني ويكون الإعداد على مستوى الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية والمتابعة والتدقيق على مستوى الإدارة العامة للعقارات الفلاحية</p>	<p>4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر</p>																
<p>تبعاً للنقائص التي تمت ملاحظتها بخصوص المؤشر، فقد تم العمل على تحوير كيفية إحتسابه ليكون معبرا بصفة فعالة عن الأهداف المرسومة وكذلك لمزيد التقاربيين جميع الأصناف من المتسوغين ويتمثل هذا التحوير في اعتماد المساحات الواردة لجميع الأصناف من المتسوغين تلك التي يتم التنصيب عليها بالملفات الواردة من المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.</p>	<p>5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر</p>																

المؤشر : نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها الفلاحية																															
رمز المؤشر:	2- 1 – 1 – 2																														
تسمية المؤشر:	نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها الفلاحية																														
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة																														
I الخصائص العامة للمؤشر																															
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية																													
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية																													
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية																													
4.	تعريف المؤشر:	يمكن هذا المؤشر من مقارنة المبالغ المستخلصة المتأتية من التفويت وكراء شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان والمتعاضدين السابقين والعملة القدامى والمزاد العلني والمراكنة مقارنة بالمبالغ المستوجبة والمثقلة.																													
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نتائج																													
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة																													
7.	التفريعات:	الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية																													
II التفاصيل الفنية للمؤشر																															
1.	طريقة احتساب المؤشر:	المبالغ المستخلصة خلال السنة المعنية $100 \times$ المبالغ المثقلة والمستوجب استخلاصها خلال السنة المعنية																													
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية																													
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-المبالغ المستخلصة. - المبالغ المثقلة																													
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	جداول ومعطيات إحصائية.																													
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية - القباضات المالية																													
6.	تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر مارس																													
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	64%																													
8.	المسؤول عن المؤشر	السيد صلاح الدين العباسي: كاهية مدير																													
III قراءة في نتائج المؤشر																															
1.	سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:																														
<table border="1"> <thead> <tr> <th rowspan="2">البيان</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th colspan="3">الإنجازات</th> <th rowspan="2">2018</th> <th colspan="3">التقديرات</th> </tr> <tr> <th>2015</th> <th>2016</th> <th>2017</th> <th>2019</th> <th>2020</th> <th>2021</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها الفلاحية</td> <td>نسبة مائوية</td> <td>52,40%</td> <td>50,41%</td> <td>61,62%</td> <td>60,78%</td> <td>62%</td> <td>63%</td> <td>64%</td> </tr> </tbody> </table>								البيان	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات			2015	2016	2017	2019	2020	2021	نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها الفلاحية	نسبة مائوية	52,40%	50,41%	61,62%	60,78%	62%	63%	64%
البيان	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات																									
		2015	2016	2017		2019	2020	2021																							
نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها الفلاحية	نسبة مائوية	52,40%	50,41%	61,62%	60,78%	62%	63%	64%																							
2.	<p>تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر</p> <ul style="list-style-type: none"> - لتحديد هذه النسبة تم العمل بالمعطيات الواردة في الأجال من بعض الإدارات الجهوية. - تم اعتماد هذا المؤشر لأول مرة هذه السنة وذلك ما يفسر صعوبة الحصول على المعلومات من الإدارات الجهوية لنقص الخبرة. - بالنسبة لسنة 2018 النسبة قابلة للارتفاع حيث أن الإستخلاصات المصرح بها هي 																														

	<p style="text-align: center;">نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها الفلاحية</p> <table border="1" style="margin-left: auto; margin-right: auto;"> <caption>بيانات الرسم البياني</caption> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها الفلاحية (%)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2015</td> <td>52</td> </tr> <tr> <td>2016</td> <td>50</td> </tr> <tr> <td>2017</td> <td>62</td> </tr> <tr> <td>2018</td> <td>60</td> </tr> <tr> <td>2019</td> <td>62</td> </tr> <tr> <td>2020</td> <td>63</td> </tr> <tr> <td>2021</td> <td>64</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها الفلاحية (%)	2015	52	2016	50	2017	62	2018	60	2019	62	2020	63	2021	64	<p>3. رسم بياني لتطور المؤشر</p>
السنة	نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها الفلاحية (%)																	
2015	52																	
2016	50																	
2017	62																	
2018	60																	
2019	62																	
2020	63																	
2021	64																	
	<p>- تسريع نسق دراسة ملفات شهادت الخلاص ورفع يد عن توثقة دين (أصل الدين مع فوائض التأخير)</p> <p>- تسريع نسق دراسة ملفات تمديد عقود كراء شركات الإحياء والتنمية الفلاحية.</p> <p>- تسريع نسق دراسة ملفات تمديد عقود كراء الفنيين الفلاحيين.</p> <p>- تسريع نسق دراسة ملفات تمديد عقود كراء الفلاحين الشبان.</p> <p>- تسريع نسق دراسة ملفات تمديد عقود كراء المتعاضدين السابقين والعملة.</p>	<p>4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة</p>																
	<p>- عدم توفر المعطيات اللازمة في الإبان وذلك لضرورة التنسيق مع القباضات المالية.</p> <p>- نقص التكوين على المستوى الجهوي لبلورة المعطيات المعتمدة في احتساب المؤشر.</p>	<p>5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر</p>																

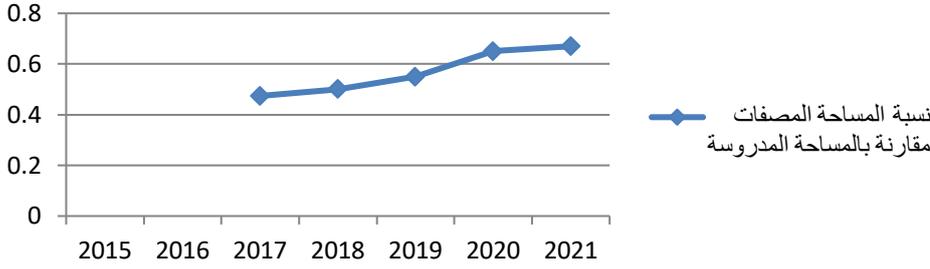
المؤشر : نسبة الكتاب والعقود المبرمة

	2 - 2 - 1	رمز المؤشر:
	نسبة الكتاب والعقود المبرمة	تسمية المؤشر:
	الثلاثية الأولى من كل سنة	تاريخ تحيين المؤشر:
I الخصائص العامة للمؤشر		
1.	التصرف في العقارات الفلاحية	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:
2.	إسناد الأراضي الفلاحية	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3.	إدماج الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:
4.	يسمح هذا المؤشر بمقارنة عدد الكتاب والعقود المنجزة بالمقارنة مع المدروسة. الكتاب والعقود المنجزة هي : مضامين الإنزال والعقود التوضيحية وعقود البيع وعقود المعاوضة وكتائب المصادقة والتأميم التي تمت إحالتها للإمضاء من قبل السيد الوزير. الكتاب والعقود المدروسة هي: العدد الجملي للملفات الواردة في الغرض والتي تمت دراستها بقطع النظر عن تاريخ ورودها.	تعريف المؤشر:
5.	مؤشر نتائج	نوع المؤشر:
6.	مؤشر فاعلية	طبيعة المؤشر:
7.	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية	التفريعات:
II التفاصيل الفنية للمؤشر		
1.	<u>عدد العقود والكتائب ومضامين الإنزال المنجزة x 100</u> عدد العقود والكتائب ومضامين الإنزال المدروسة	طريقة احتساب المؤشر:
2.	نسبة مائوية	وحدة المؤشر:
3.	- عدد العقود والكتائب ومضامين الإنزال المنجزة - عدد العقود والكتائب ومضامين الإنزال المدروسة	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4.	متابعة الملفات	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
5.	الملفات الواردة من مختلف المصالح	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6.	موفى شهر جانفي من كل سنة	تاريخ توفر المؤشر:
7.	67%	القيمة المستهدفة للمؤشر:
8.	الأنسة إسلام بالحاج: متصرفة	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:
III قراءة في نتائج المؤشر		
1.	سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:	
	تقديرات	إنجازات
	2018	الوحدة
	2021 2020 2019	2017 2016 2015
	67 65 55	نسبة مائوية
	50	47,41 - -
2.	تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:	

يتوقع تحسن تدريجي في النسبة بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر

نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

- إبرام عقود توضيحية والمصادقة على عمليات البيع المبرمة في إطار القانون عدد 25 لسنة 1970 والأمر المؤرخ في 9 سبتمبر 1948 وبيوعات 67 الخاضعة لرخصة السيد الوالي.
- تطبيق أحكام قانون التأميم على العقارات الراجعة للأجانب ودرس الملفات وانجازها.
- المصادقة على مشاريع تقسيم العقارات المفوتة لفائدة منتفعين بالإسناد.
- إعداد مضامين الإنزال.
- إعداد عقود المعاوضة للوضعية القديمة.
- إعداد عقود بيع لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية في إطار التفويت لفائدتها بأمر وبالدينار الرمزي طبقا للفصل 20 من القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995.
- إعداد عقود البيع في إطار التسوية طبقا للأمر عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- عدم تجانس الملفات مما ينعكس سلبا على نجاعة المؤشر في احتساب أداء البرنامج الفرعي.
- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

المؤشر : نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع

2 - 2 - 2 - 2	رمز المؤشر:		
نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	تسمية المؤشر:		
الثلاثية الأولى من كل سنة	تاريخ تحيين المؤشر:		
I الخصائص العامة للمؤشر			
التصرف في العقارات الفلاحية	1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:		
إسناد الأراضي الفلاحية	2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:		
تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية	3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:		
يسمح هذا المؤشر بمقارنة عدد الملفات التي تمت الإستجابة إليها بالنسبة لعدد الملفات المدروسة في إطار المشاريع * الملفات التي تمت الإستجابة إليها هي التي : - تمت الموافقة المبدئية على توظيفها لفائدة المشاريع وإحالتها إلى هياكل أخرى للتعهد (معاوضة أو تفويت). - حظيت بالموافقة على مبدئ التخصيص. - أعدت في شأنها إتفاقيات (منح حق الإرتفاق، حق المرور والإشغال الوقتي). - تم في شأنها الترخيص بأمر في التفويت في أرض دولية فلاحية بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية. * الملفات المدروسة : تتعلق بالعدد الجملي للملفات التي تمت دراستها بقطع النظر عن تاريخ ورودها	4. تعريف المؤشر:		
مؤشر نتائج	5. نوع المؤشر:		
مؤشر فاعلية	6. طبيعة المؤشر:		
الإدارة العامة للعقارات الفلاحية	7. التفريعات:		
II التفاصيل الفنية للمؤشر			
<u>عدد الملفات التي تمت الإستجابة إليها x 100</u> العدد الجملي للملفات المدروسة	1. طريقة احتساب المؤشر:		
نسبة مائوية	2. وحدة المؤشر:		
- عدد الملفات التي تمت الإستجابة إليها - عدد الملفات الواردة	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:		
متابعة الملفات	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:		
الملفات الواردة من مختلف المصالح	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:		
موفى شهر جانفي من كل سنة	6. تاريخ توفر المؤشر:		
50%	7. القيمة المستهدفة للمؤشر:		
السيد وليد الشعباني	8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:		
III قراءة في نتائج المؤشر			
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:			
تقديرات	2018	إنجازات	البيان

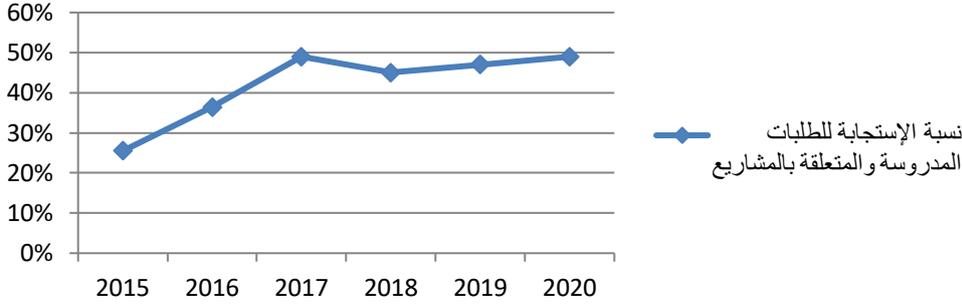
2021	2020	2019		2017	2016	2015	الوحدة	
50	49	47	45	49	36,46	26	نسبة مائوية	نسبة الإستجابة لطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع

2. - يتوقع تحسن طفيف في نسبة الإنجازات خلال السنوات القادمة

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

نسبة الإستجابة لطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. - تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل خاصة عبر العمل على إدراج مقررات التخصيص والاتفاقيات صلب منظومة الإعلامية للتصرف في العقارات الفلاحية.

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

- تفعيل العمل عبر البريد الإلكتروني

- المعاينات والأبحاث العقارية على المستوى الجهوي.

- الإستشارات القانونية اللازمة مع كافة الهياكل المتدخلة على المستوى المركزي

- الإستشارات القانونية اللازمة مع كافة الهياكل المتدخلة على المستوى المركزي.

- إنجاز الاتفاقيات لمنح حق الإرتفاق و حق المرور والإشغال الوقتي للأراضي الدولية الفلاحية على المستوى المركزي

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- عدم تجانس الملفات مما ينعكس سلبا على نجاعة المؤشر في احتساب أداء البرنامج الفرعي.

- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

المؤشر : نسبة الاستجابة للطلبات الفنية

رمز المؤشر:	1-3-3-2																							
تسمية المؤشر:	نسبة الاستجابة للطلبات الفنية																							
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة																							
I الخصائص العامة للمؤشر																								
1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية																							
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	دعم التصرف في العقارات الفلاحية																							
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية																							
4. تعريف المؤشر:	تتولى الإدارة الفنية للعمليات العقارية الفلاحية الاستجابة للطلبات الواردة بشأن القيام بالرفع الطبوغرافي وإنجاز أمثلة هندسية في العقارات المستوجب دراستها أو القيام بأبحاث عقارية. - الرفع الطبوغرافي: تتم هذه العملية عن طريق فرق قيس الأراضي التابعة للإدارة الفنية أو عن طريق إبرام صفقات عمومية مع خبراء في المساحة. - تهدف عملية الرفع الطبوغرافي أساسا إلى إنجاز أمثلة تقسيمية عقارية بالأراضي الدولية الفلاحية أو أمثلة تقسيمية رقمية لاستغلالها على التوالي من قبل البرنامجين الفرعيين إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية واسناد الأراضي الفلاحية. الأبحاث العقارية: هي القيام بالمعاينة الميدانية للتعرف على صفة المتصرفين في العقارات المعنية بالبحث أو في كامل عقارات المناطق المشمولة بالبحث الشامل.																							
5. نوع المؤشر:	نتائج																							
6. طبيعة المؤشر:	نجاحة																							
7. التفرعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية																							
II التفاصيل الفنية للمؤشر																								
1. طريقة احتساب المؤشر:	$\frac{\text{عدد الملفات المدروسة} \times 100}{\text{عدد الملفات الواردة}}$																							
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية																							
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد الملفات المدروسة - عدد الملفات الواردة																							
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الطلبات الواردة																							
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية والإدارات الجهوية																							
6. تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر جانفي من كل سنة																							
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	96,18%																							
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيدة نجوى الشابي: رئيس مصلحة																							
III قراءة في نتائج المؤشر																								
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقدير الخاصة بالمؤشر:																								
<table border="1"> <thead> <tr> <th rowspan="2">البيان</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th colspan="3">الإنجازات</th> <th rowspan="2">2018</th> <th colspan="3">التقديرات</th> </tr> <tr> <th>2015</th> <th>2016</th> <th>2017</th> <th>2019</th> <th>2020</th> <th>2021</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>نسبة الإستجابة للطلبات الفنية</td> <td>نسبة مائوية</td> <td>21,48</td> <td>62,62</td> <td>18,00</td> <td>82,87</td> <td>96,10</td> <td>96,18</td> </tr> </tbody> </table>		البيان	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات			2015	2016	2017	2019	2020	2021	نسبة الإستجابة للطلبات الفنية	نسبة مائوية	21,48	62,62	18,00	82,87	96,10	96,18
البيان	الوحدة			الإنجازات				2018	التقديرات															
		2015	2016	2017	2019	2020	2021																	
نسبة الإستجابة للطلبات الفنية	نسبة مائوية	21,48	62,62	18,00	82,87	96,10	96,18																	
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر	تجدد الإشارة إلى أنّ نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث التي تمّ تسجيلها خلال سنة 2017 منخفضة مقارنة بالتقديرات لنفس السنة 77,02% وذلك لعدّة أسباب																							

<p>أسباب منها :</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم الاستجابة لجميع الطلبات الواردة في نطاق الرفع الطبوغرافي من طرف فرق الرفع التابعة للإدارة وذلك لمساهمة كل الفرق في عملية إعداد الخارطة الرقمية مقارنة بالتقديرات وكذلك بسبب حجم المساحات التي تم رفعها بخصوص بعض الطلبات والتي فاقت مساحتها 400 هك في وضعيتين مما استوجب وقتاً إضافياً لإنجازها واستكمال جميع الأعمال الخاصة بها على حساب بقية الطلبات. هذا وقد تم الاستغناء عن طلبات العروض الخاصة بالرفع الطبوغرافي المنجزة في نطاق الصفقات العمومية للأراضي الاشتراكية وذلك بعد صدور القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام قانون الأراضي الاشتراكية غير أن الإدارة تقوم بإتمام ختم الملفات التي سبق أن تعهدت بها. - توقف أعمال فريق الأبحاث بداية من شهر أفريل 2017 إلى حد التاريخ وهو ما أثر سلباً على نسبة الإنجاز بالنسبة للتقديرات. - بخصوص طلبات الرفع المنجزة في نطاق الصفقات العمومية تجدر الإشارة أنّ انخفاض نسبة الاستجابة يرجع بالأساس إلى وجود عديد الصعوبات المتعلقة بتنفيذ والمراقبة الفنية للصفقات. 															
<p>نسبة الإستجابة للطلبات الفنية</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>نسبة الإستجابة للطلبات الفنية (%)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2015</td> <td>20.00%</td> </tr> <tr> <td>2016</td> <td>60.00%</td> </tr> <tr> <td>2017</td> <td>20.00%</td> </tr> <tr> <td>2018</td> <td>85.00%</td> </tr> <tr> <td>2019</td> <td>90.00%</td> </tr> <tr> <td>2020</td> <td>95.00%</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	نسبة الإستجابة للطلبات الفنية (%)	2015	20.00%	2016	60.00%	2017	20.00%	2018	85.00%	2019	90.00%	2020	95.00%	<p>3. رسم بياني لتطور المؤشر</p>
السنة	نسبة الإستجابة للطلبات الفنية (%)														
2015	20.00%														
2016	60.00%														
2017	20.00%														
2018	85.00%														
2019	90.00%														
2020	95.00%														
<p>تكوين الأعوان.</p> <ul style="list-style-type: none"> - توسيع مناطق البحث الشامل. - تعزيز فريق البحث الحالي بالفريق الثاني الذي تم التخلي عنه حالي للضغط على المصاريف - برمجة أكبر عدد من المقاسم بالنسبة للرفع الطبوغرافي. - إبرام أكبر عدد من الصفقات العمومية الخاصة بالرفع الطبوغرافي. 	<p>4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر</p>														
<p>عدم تجانس المعطيات حيث أنه بالنسبة لـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> - طلبات الأبحاث العادية لا يستغرق إنجازها عادة أكثر من شهر في حين أنه بالنسبة للأبحاث الشاملة قد يتطلب ذلك أكثر من سنة. - طلبات الرفع الطبوغرافي تنقسم إلى: * طلبات تنجزها فرق الرفع التابعة لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية، وهذه عادة تنجز في نفس السنة. * طلبات يتم إسنادها إلى خبراء في المساحة بعد إبرام صفقات معهم يستغرق إنجازها عادة أكثر من سنة وذلك راجع إلى الوقت التي تستغرقه إجراءات إبرام صفقة من جهة ومن جهة أخرى إلى الوقت الذي يمضيه صاحب الصفقة في إنجازها. إضافة إلى أن النفقات المخصصة للتنمية تم التقليل فيها من سنة إلى أخرى منذ سنة 2010 مما انجر عنه تراجع في عدد الصفقات المسندة لخبراء في المساحة وبالتالي تراجع نسق الإستجابة للطلبات. 	<p>5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر</p>														

المؤشر : نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية

رمز المؤشر:	2-3-3-2																								
تسمية المؤشر:	نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية																								
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة																								
I الخصائص العامة للمؤشر																									
1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية																								
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	دعم التصرف في العقارات الفلاحية																								
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية																								
4. تعريف المؤشر:	يمكن هذا المؤشر من متابعة تقدم إنجاز مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية الذي ينصهر ضمن مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة. ويتمثل هذا المشروع في إدراج أمثلة طبوغرافية للأراضي الدولية الفلاحية المهيكلة والمقدرة بـ 300 ألف هكتار ضمن الخارطة الرقمية لأملاك الدولة. مع الإشارة إلى أن إدراج هذه الأمثلة ضمن الخارطة الرقمية يستوجب في مرحلة أولى القيام بالرفع الطبوغرافي اللازم وفي مرحلة ثانية معالجتها فنيا وتقنيا بالمكتب باعتماد التطبيقات الإعلامية المعتمدة في هذا المجال.																								
5. نوع المؤشر:	نتائج																								
6. طبيعة المؤشر:	نجاعة																								
7. التفريعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية																								
II التفاصيل الفنية للمؤشر																									
1. طريقة احتساب المؤشر:	المساحة المدرجة بالخارطة x 100 المساحة الجمالية المهيكلة																								
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية																								
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- المساحة المدرجة بالخارطة - المساحة الجمالية المهيكلة																								
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- رفع طبوغرافي للمساحات المزمع إدراجها - الأمثلة الطبوغرافية المتوفرة بالإدارة الفنية للعمليات العقارية الفلاحية																								
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الرفع الطبوغرافي إن كان من قبل الفرق الطبوغرافية بالإدارة العامة للعقارات الفلاحية أو عن طريق صفقات في الغرض																								
6. تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر جانفي من كل سنة																								
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	35%																								
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد خالد بن معلم: رئيس مصلحة																								
III قراءة في نتائج المؤشر																									
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:																									
	<table border="1"> <thead> <tr> <th rowspan="2">البيان</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th colspan="3">الإنجازات</th> <th rowspan="2">2018</th> <th colspan="3">التقديرات</th> </tr> <tr> <th>2015</th> <th>2016</th> <th>2017</th> <th>2019</th> <th>2020</th> <th>2021</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية</td> <td>نسبة مائوية</td> <td>-</td> <td>-</td> <td>11</td> <td>25</td> <td>31</td> <td>35</td> <td>28</td> </tr> </tbody> </table>	البيان	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات			2015	2016	2017	2019	2020	2021	نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية	نسبة مائوية	-	-	11	25	31	35	28
البيان	الوحدة			الإنجازات				2018	التقديرات																
		2015	2016	2017	2019	2020	2021																		
نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية	نسبة مائوية	-	-	11	25	31	35	28																	
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر	تم الشروع في إنجاز مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية بداية من سنة 2017 لذلك لا توجد إحصائيات بالنسبة للسنتين السابقتين.																								

<h3>نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية</h3> <table border="1"> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2015</td> <td>0.00%</td> </tr> <tr> <td>2016</td> <td>0.00%</td> </tr> <tr> <td>2017</td> <td>10.00%</td> </tr> <tr> <td>2018</td> <td>25.00%</td> </tr> <tr> <td>2019</td> <td>28.00%</td> </tr> <tr> <td>2020</td> <td>30.00%</td> </tr> <tr> <td>2021</td> <td>35.00%</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية	2015	0.00%	2016	0.00%	2017	10.00%	2018	25.00%	2019	28.00%	2020	30.00%	2021	35.00%	<p>3. رسم بياني لتطور المؤشر</p>
السنة	نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية																
2015	0.00%																
2016	0.00%																
2017	10.00%																
2018	25.00%																
2019	28.00%																
2020	30.00%																
2021	35.00%																
<p>تكوين الأعوان في الجغرفة الرقمية. - معالجة الأمثلة الرقمية المتواجدة بحوزة الإدارة قصد إدراجها بالخارطة الرقمية. - تحيين الأمثلة الطبوغرافية. - رفع طبوغرافي للمساحات المتبقية. - معالجة المعطيات مكتيبا باستعمال التطبيقات الإعلامية المعنية. - تحيين الأمثلة الطبوغرافية. - إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية</p>	<p>4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر</p>																
<p>- المساحة الجمالية التي تم ضبطها تبقى تقريبية إلى حين مزيد التدقيق في المعطيات المستوجب إدراجها ضمن الخارطة الرقمية</p>	<p>5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر</p>																

**بطاقات مؤشرات قياس أداء برنامج
حماية أملاك الدولة والمحافظة على
حقوقها**

بطاقة المؤشر: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها

رمز المؤشر: 1-1-1-3

تسمية المؤشر: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها
تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات
4. تعريف المؤشر: يحدد المؤشر نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة في مختلف الأطوار القضائية في السنة
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): الإدارة العامة لنزاعات الدولة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة في السنة * 100 / عدد الأحكام الصادرة في القضايا المتعهد بها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة في نفس السنة
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد الأحكام الصادرة في القضايا المتعهد بها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة في السنة
- عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة في السنة

- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الملفات الإدارية المفتوحة
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات الإدارية
- المنظومة الإعلامية

4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 65 %

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد إبراهيم الصغيري المشرف على الكتابة العامة

III- قراءة في نتائج المؤشر

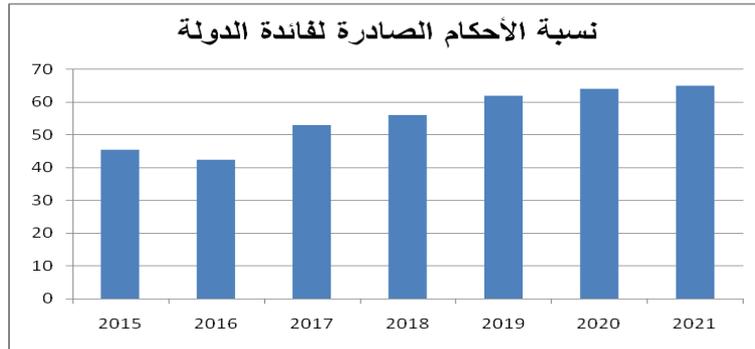
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
65	64	62	51,43	52,92	42,54	45,82	نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى إرتفاعا طفيفا في الأرباع لأشهر الأولى من سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك إلى إنخفاض عدد الأحكام الصادرة مقارنة بعدد الأحكام الصادرة خلال نفس الفترة. حيث تولت مصالح الإدارة العامة لنزاعات الدولة إستصدار 597 حكما خلال الفترة الممتدة من 2018/01/01 إلى 2018/04/30.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	- رفع القضايا والتقارير فيها حسب ما إذا كانت الدولة وبقية الهياكل الأخرى طالبة أو مطلوبة - إعادة النظر في التنظيم الهيكلي للإدارة العامة لنزاعات الدولة			المؤشر: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى

القائم في حقها	%65	%62	- تعميم تمثيل المكلف العام بنزاعات الدولة بجميع الجهات وتمكينها من الإمكانيات البشرية والمادية واللوجستية للقيام بدورها
----------------	-----	-----	---

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

إن إرتفاع نسبة المؤشر من عدمه مرتبط بعدة معطيات أخرى خارجة عن نطاق المكلف العام بنزاعات الدولة نذكر على سبيل المثال مدى تقيّد الإدارات بالشرعية في أعمالها المادية والقانونية , طول آجال البت في القضايا من قبل الجهاز القضائي، درجة الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة..

بطاقة المؤشر: نسبة اتفاقيات الصلح المبرمة

رمز المؤشر : 2-1-1-3

تسمية المؤشر : نسبة إتفاقيات الصلح المبرمة

تاريخ تحيين المؤشر : نهاية كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات
4. تعريف المؤشر : يحدد المؤشر عدد اتفاقيات الصلح المبرمة مقارنة بعدد مطالب الصلح المقدمة
5. نوع المؤشر : نتائج
6. طبيعة المؤشر : فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): الإدارة العامة لنزاعات الدولة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) : عدد إتفاقيات الصلح المبرمة خلال السنة
*100/عدد مطالب الصلح خلال نفس السنة
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد مطالب الصلح خلال السنة المتعهد بها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة
عدد إتفاقيات الصلح المبرمة خلال السنة
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الملفات الإدارية المفتوحة
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
- الملفات الإدارية

- المنظومة الإعلامية

- تقرير النشاط

4. تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 9 %

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة إيمان الشابي المشرفة على صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور

III- قراءة في نتائج المؤشر

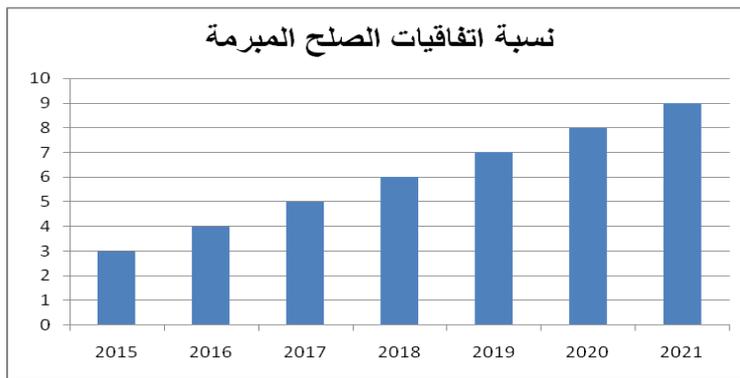
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
9	8	7	6	5	4	3	نسبة مائوية	نسبة إتفاقيات الصلح المبرمة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

في إطار موصلة الإدارة العامة لنزاعات الدولة تفعيل صلاحية إبرام الصلح في النزاعات المدنية والإدارية تم إتخاذ إجراءات تهدف على الانطلاق في تعهيد الأعوان بملفات الصلح وذلك بالنظر للوعي بعدم فاعلية النزاعات القضائية للمحافظة على المال العام (تسخير موارد بشرية وإمكانات مادية وطول الأجل وتكاليف تقاضي ...) إضافة إلى تقبل المواطن مبدأ الصلح مع الإدارة لنفس الأسباب المشار إليها أعلاه.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الاعتمادات	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة	القيمة المستهدفة للمؤشر
للأنشطة لسنة 2019			

		2019		
	<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل صلاحية إبرام الصلح المسندة لفائدة المكلف العام بنزاعات الدولة بمقتضى القانون - إعداد دليل إجراءات لإعداد وإبرام الصلح في المواد المدنية والإدارية والجزائية - تفعيل صلاحية الصلح في قضايا التعويض عن حوادث المرور 	%7	%9	المؤشر: نسبة إتفاقيات الصلح المبرمة

5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

إن ضعف النسب المشار في القيمة المستهدفة للمؤشر يعود إلى عدم القدرة المادية والآنية للاستجابة لمطالب الصلح المقدمة إضافة إلى طول الإجراءات.

بطاقة المؤشر: نسبة تنفيذ السندات التنفيذية المنفذة

رمز المؤشر : 1-2-1-3

تسمية المؤشر: نسبة تنفيذ السندات التنفيذية المنفذة

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة
4. تعريف المؤشر: يحدد المؤشر نسبة السندات التنفيذية المنفذة
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): الإدارة العامة لنزاعات الدولة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد السندات التنفيذية المنفذة خلال السنة / عدد السندات التنفيذية الصادرة خلال نفس السنة
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - عدد السندات التنفيذية الصادرة خلال السنة
 - عدد السندات التنفيذية المنفذة خلال السنة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : ملفات التنفيذ المفتوحة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - ملفات التنفيذ

- المنظومة الإعلامية

6 . تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة

7 . القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 36 %

8 . المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد عامر أسطاعلي

IV- قراءة في نتائج المؤشر

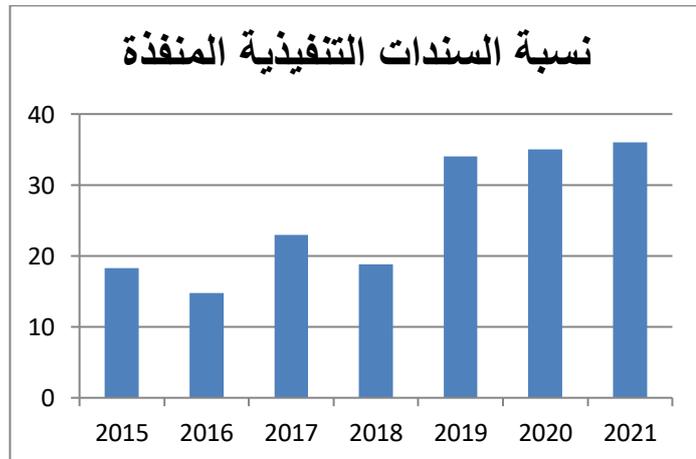
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
36	35	34	24	23	14,79	18,26	نسبة مائوية	نسبة تنفيذ السندات التنفيذية المنفذة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تول قسم التنفيذ التعهد بـ 133 ملف من 2018/01/01 إلى 2018/04/30 تم تنفيذ 25 حكما منها. مع الإشارة إلى أن هذا القسم يتابع في أكثر من 3000 ملف تنفيذ متراكمة خلال السنوات الفارطة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة	القيمة المستهدفة للمؤشر
-----------------------------------	-----------------------	---------------------	-------------------------

2019		2019		المؤشر: نسبة السندات التنفيذية المنفذة
	<ul style="list-style-type: none"> - تكليف ومتابعة عدول التنفيذ لتنفيذ السندات التنفيذية - الإستعانة في تنفيذ الأحكام بالخبراء والأمن الوطني والإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية - إسترجاع ملفات التنفيذ من عدول التنفيذ الذين إنقطعوا عن العمل بسبب الوفاة أو العقوبات التأديبية أو لأسباب أخرى. - التنسيق مع المديرين الجهويين لأملاك الدولة والشؤون العقارية لتكليف عون على المستوى الجهوي لمتابعة ملفات التنفيذ. 	34%	36%	

5. تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

صعوبة الحصول على المعلومة المتعلقة بتنفيذ بطاقات الإلزام المعهود بها إلى أمانات المال الجهوية حيث تم عقد جلسة عمل للنظر في الآليات الكفيلة لمتابعة مآل تنفيذ هذه السندات يرتبط هذا المؤشر بعوامل خارجية مثل عدد النسخ التنفيذية للأحكام المستخرجة و هو معطى يرجع إلى جاهزية هذه الأحكام من قبل كتابات المحاكم

بطاقة المؤشر: نسبة إنجاز الاختبارات

رمز المؤشر : 1-3-2-3

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز الإختبارات

تاريخ تحيين المؤشر: شهر جانفي من السنة الموالية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإختبارات
 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير جودة الإختبارات
 4. تعريف المؤشر: يحدد المؤشر نسبة الإنجاز النهائي للإختبارات المطلوبة بجميع أنواعها
 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
- الإدارة العامة للإختبارات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

عدد الإختبارات المنجزة خلال السنة (ن 1) على عدد طلبات الإختبار الواردة مع الطلبات المتبقية للسنوات

السابقة(ن2) ضارب 100

$$100 \times \frac{1}{2} \times \frac{1}{2}$$

ن 2

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- عدد طلبات الإختبار الواردة على الإدارة العامّة خلال السنّة بما في ذلك عدد الإختبارات المتبقّية من السنّة السابقة

- عدد الإختبارات المنجزة بصفة نهائية خلال السنّة والتي تولّت الإدارة العامّة الإجابة عليها.
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تحديد عدد طلبات الإختبار بما في ذلك الإختبارات المنجزة جهويا والمصادق عليها مركزيا.

- تحديد عدد الإجابات النهائية المسجلة بمكتب الضبط بالإدارة العامة للإختبارات والمنجزة بصفة نهائية.

- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصالح الإدارة العامّة للإختبارات المكلفين بلاختبارات بالإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية ومكتب الضبط التابع للإدارة المركزية

4. تاريخ توفّر المؤشر : موفّى الشهر الرابع للسنّة الحاليّة

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 98%

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : حنان بن ضوء ووفاق بن عمر

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

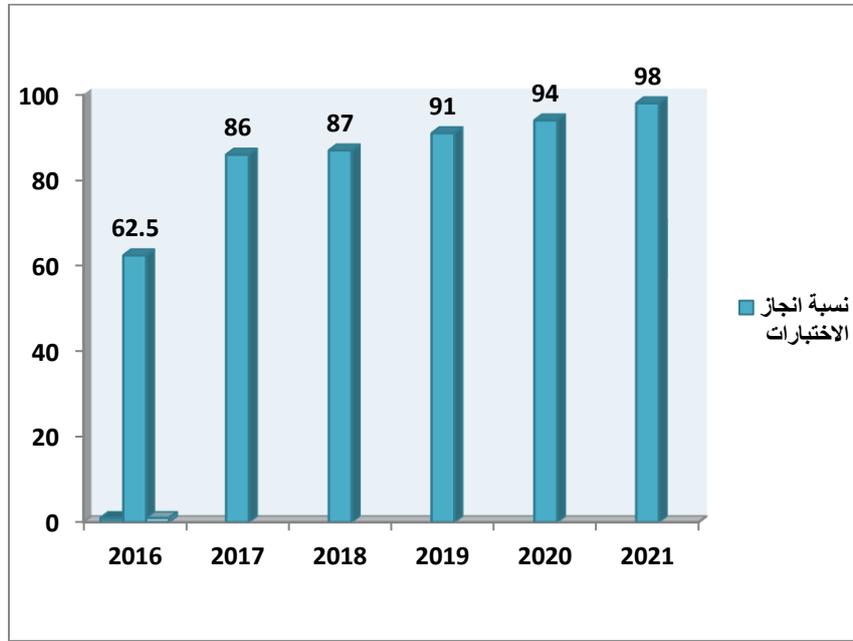
التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
98	94	91	87	86	62,50	-	نسبة مائوية	نسبة إنجاز الاختبارات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

الفقرة النوعية المرجعية بالنسبة لسنة 2017 مقارنة مع 2016 يرجع إلى بداية الانتفاع بالانتدابات الحاصلة بداية سنة 2017 و التي حرصت الإدارة على إدخالها في الإنتاج في فترة وجيزة بتأطير مباشر من الكفاءات المتواجدة و بالتالي سيكون نسق تطوير نسبة الاستجابة تصاعدي بالنسبة للسنوات الموالية يتأرجح ما بين نسبة 91 % و 98 % وخاصة بإستكمال الأقساط المبرمجة في باب نفقات التنمية 2018-2020 في نطاق إتمام مشروع « اختبار العقارات المخصصة للتنمية » وتفعيل إعادة الهيكلة التي ستمكن من مرونة أكبر في استغلال الموارد البشرية والمادية المتوفرة اضافة الى بداية العمل بالمنظومة الاعلامية " تصرف في ملفات الاختبارات"في إطار رقمنة الادارة .

غير انه يتعذر برمجة تقديرات تصل إلى 100 % نظرا لتدخل عوامل أخرى على غرار استكمال الوثائق ووصول دفعات الملفات في آخر السنة و التي يتطلب بعضها مدة هامة لانجازها و بذلك يكون المؤشر قد استوفى دلالاته و يستوجب التغيير انطلاقا من مشروع القدرة على الأداء لسنة 2021 .

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	<p>- تنفيذ الأقساط المبرمجة في باب نفقات التنمية 2018-2020 في نطاق إتمام مشروع « اختبار العقارات المخصصة للتنمية» .</p> <p>- تفعيل مشروع الأمر الحكومي لاستحداث منشأة عمومية سميت "الوكالة الوطنية للاختبارات" في إطار إعادة هيكلة الإدارة تبعا لأهمية المهام الموكولة إليها التي تمكن من رفع الكثير من النقائص والإشكالات المطروحة.</p> <p>- تفعيل برنامج إعادة هيكلة الإدارة العامة للاختبارات .</p> <p>العمل على توفير مقر قادر على استيعاب الإطارات المنتدبة لتدخل في دورة الإنتاج بأقصى طاقتها كذلك الحفاظ على أرشيف الإدارة.</p> <p>- العمل على تفعيل سلك الخبراء تضبطه نصوص قانونية.</p> <p>- الاسراع في توفير التجهيزات الاعلامية والوسائل اللوجستية وخاصة توفير معدات إعلامية لتحسين تدفق شبكة الأنترنات لتفعيل العمل بالمنظومة الإعلامية " تصرف في ملفات الاختبارات" لمتابعة شاملة تغطي النشاط المركزي والجهوي.</p> <p>- تكثيف دورات تكوينية في عديد الاختصاصات لتأطير الموظفين خاصة دورات تكوين في القانون و ذلك للارتقاء بجودة تقارير الاختبار وسرعة إنجازها وفقا للمعايير العالمية .</p> <p>- انتداب إداريين وعلمة.</p>	%91	%98	المؤشر: النسبة السنوية لإنجاز الاختبارات

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- المؤشر لا يعطي فكرة عن الأنشطة و المهام الأخرى للإدارة العامة للاختبارات وهي تستهلك كما هاما من الجهد البشري و الإمكانيات المادية.

- التطبيقات الإعلامية المتوفرة حاليا لا تمكن من إعطاء نتائج إحصائية مفصلة وحينية .
- تبعا لحصول الانتدابات المطلوبة و التي تمكن من تحقيق النسب القصوى من الإنجاز يكون المؤشر قد استوفى مهامه كمؤشر مبني على النتائج و يتعين تغييره مستقبليا بمؤشر آخر يركز أساسا على الجودة التي تمثل الهدف الأساسي للبرنامج الفرعي وخاصة عند استكمال تفعيل المنظومة الإعلامية " تصرف في ملفات الاختبارات " على المستوى المركزي والجهوي.

بطاقة المؤشر: مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى

رمز المؤشر : 2-3-2-3

تسمية المؤشر: مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية شهر ديسمبر

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإختبارات
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير جودة الاختبارات
4. تعريف المؤشر: يحدد المؤشر مدة الإنجاز النهائي للإختبارات المطلوبة بالنسبة إلى المشاريع الكبرى، بالنسبة للملفات المتضمنة لعدد كبير من العقارات و يتطلب إنجازها حاليا مدة تتعدى ثلاثة أشهر
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
- الإدارة العامة للإختبارات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

المدة الجمالية للإنجاز / عدد الإختبارات

2. وحدة المؤشر: اليوم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- جرد الملفات المنجزة بصفة نهائية خلال السنة المرجعية (السنة السابقة للميزانية الحالية)
- تواريخ التعهد بالملفات (بعد استكمال وثائقها المستوجبة)
- تواريخ الإجابة النهائية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تتكفل مصلحة اختبارات الأصول التجارية وغرامات الانتزاع بتوفير المعطيات والإحصائيات المستوجبة مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- مكتب الضبط والأرشيف بالإدارة العامة للإختبارات
4. تاريخ توفر المؤشر : بداية السنة المالية لآخر سنة منجزة
 5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 85 يوما
 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إيمان البجاوي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
85	90	105	115	120	183	218	عدد الأيام	مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

نلاحظ أنه انطلاقا من سنة 2016 بالرغم من محدودية الزاد البشري والمادي فقد شهدت الإدارة قفزة مشهودة بتقليص مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى بـ 35 يوما مقارنة بسنة 2015 وقد تواصل هذا النسق لتصل المدة إلى 120 يوما سنة 2017 أي بحوالي 108% مقارنة بالتقديرات وهو مرتبط أساسا باستغلال الانتدابات الحاصلة لمهندسين وتقنيين في مختلف الإختصاصات.

بالنسبة لتقديرات سنة 2018 وإعتامادا على ما تم إنجازه في الثلاثي الأول من السنة فمن المتوقع أن المؤشر سيكون في حدود 115 يوم وسيقع تقليص هذه المدة خلال الثلاث سنوات القادمة لتكون في حدود 85 يوم سنة 2021 وخاصة بإستكمال الأقساط المبرمجة في باب نفقات التنمية 2018-2020 في نطاق إتمام مشروع « إختبار العقارات المخصصة للتنمية » وتفعيل إعادة الهيكلة التي ستمكن من مرونة أكبر في استغلال الموارد البشرية والمادية المتوفرة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	<p>- تنفيذ الأقساط المبرمجة في باب نفقات التنمية 2018-2020 في نطاق إتمام مشروع « اختبار العقارات المخصصة للتنمية» .</p> <p>- تفعيل مشروع الأمر الحكومي لاستحداث منشأة عمومية سميت "الوكالة الوطنية للاختبارات" في إطار إعادة هيكلة الإدارة تبعاً لأهمية المهام الموكولة إليها التي تمكن من رفع الكثير من النقائص والإشكالات المطروحة.</p> <p>- تفعيل برنامج إعادة هيكلة الإدارة العامة للاختبارات .</p> <p>- العمل على توفير مقر قادر على استيعاب الإطارات المنتدبة لتدخل في دورة الإنتاج بأقصى طاقاتها كذلك الحفاظ على أرشيف الإدارة.</p> <p>- العمل على تفعيل سلك الخبراء تضبطه نصوص قانونية.</p> <p>- الاسراع في توفير التجهيزات الاعلامية و الوسائل اللوجستية وخاصة توفير معدات إعلامية لتحسين تدفق شبكة الأنترنات لتفعيل العمل بالمنظومة الإعلامية " تصرف في ملفات الاختبارات" لمتابعة شاملة تغطي النشاط المركزي والجهوي.</p> <p>- تكثيف دورات تكوينية في عديد الاختصاصات لتأطير الموظفين خاصة دورات تكوين في القانون و ذلك للارتقاء بجودة تقارير الاختبار وسرعة إنجازها وفقاً للمعايير العالمية .</p> <p>- انتداب إداريين وعلمة.</p>	105 يوماً	85 يوماً	المؤشر: مدة إنجاز اختبارات المشاريع الكبرى

5. تحديد أهم النقااص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- المؤشر لا يعطي فكرة عن التحكم في آجال الإنجاز بالنسبة للإختبارات الأخرى وعن الأعمال المنجزة قبل الوصول إلى الإجابة النهائية وهي تستوجب كمًا هامًا من الجهد البشري والإمكانات المادية.

- التطبيقات الإعلامية المتوفرة حاليا لا تمكّن من إعطاء نتائج إحصائية مفصّلة وحينية ويتعيّن مراجعتها.
- جزء هام من مدة الإنجاز متعلق بالجهات المتداخلة في إنجاز الملف على غرار الإدارات الجهوية واللجان المحدثة للغرض ممّا يحدّد من إمكانية الإدارة العامة حسب الهيكله الحاليّة في التحكم في آجال الإنجاز بالنسبة لهذا الصنف من الإختبارات.

بطاقة المؤشر: نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا

رمز المؤشر : 1-4-3-3

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا
تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام
4. تعريف المؤشر: متابعة نسق إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

- مصالغ هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد المهمات الرقابية (المبرمجة) التي تم إنجازها في السنة المعنية (صدر بشأنها تقرير تفقد) / العدد الجملي للمهمات الرقابية المبرمجة (المهمات المتخذة إلى غاية 31 ديسمبر من السنة السابقة للسنة المعنية + برنامج المهمات للسنة المعنية - المهمات المنجزة خلال السنة المعنية).
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - عدد المهمات الرقابية المنجزة (التي صدر بشأنها تقرير) والتي كانت مبرمة في السنة المعنية.
 - عدد المهمات الرقابية المبرمجة في السنة المعنية
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
 - البرنامج السنوي لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة.
 - تقارير التفقد المنجزة في السنة المعنية.
 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - تقارير النشاط السنوي لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية
4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 60%
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :
 - محمد بوهلال - مراقب عام لأملاك الدولة و الشؤون العقارية

III - قراءة في نتائج المؤشر

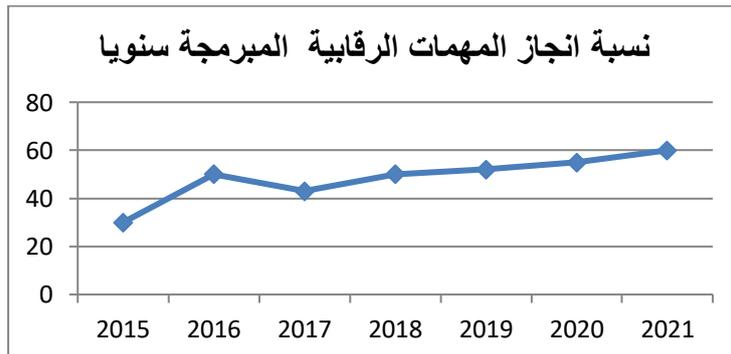
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
60	55	52	50	43	50	30	نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا	

النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تراوحت نسبة الإنجاز بالنسبة للثلاث سنوات الأخيرة (2015-2016-2017) بين 30 % و 50% نظرا لعدد المهام الرقابية المتخذة من السنوات الفارطة وكذلك أهمية بعض المؤسسات التي تم تفقدها والتي استغرقت وقتا طويلا على غرار الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد. وينتظر أن تسجل نسبة الإنجاز بدءا من سنة 2018 وإلى غاية 2020 تطورا هاما لتقترب من القيمة المستهدفة للمؤشر (60 %) و تعكس مفعول الانتدابات الجديدة و جودة التأطير والتكوين.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإغتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	<p>- تطوير كفاءة المراقبين من خلال تكثيف الدورات التكوينية،</p> <p>- ترفيع نسق إنجاز المهمات من خلال الضغط على المدة الزمنية المخصصة لكل مهمة،</p> <p>- انتداب عدد جديد من المراقبين،</p> <p>- توفير المعدات اللوجستية و المعلوماتية اللازمة للعمل (سيارتي مصلحة، 20 حاسوباً محمولاً، البرمجيات المعلوماتية المستعملة في التدقيق).</p> <p>- توفير الإغتمادات المخصصة بعنوان مصاريف تنقل و مهمات بالخارج لتنفيذ برنامج المهمات المشتركة لتفقد البعثات الدبلوماسية و القنصلية بالخارج.</p>	%52	%60	المؤشر: نسبة إنجاز المهام الرقابية المبرمجة سنوياً

5. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في الموارد البشرية والمادية (عدد سيارات المصلحة لا يتجاوز الـ 3 إحداها كثيرة العطب).
- نقص في المعدات الإعلامية و خاصة الحواسيب المحمولة،
- تكليف الهيئة بإنجاز العديد من أعمال التفقد غير المبرمجة بالإضافة إلى الأبحاث والتحريات في العديد من العرائض والشكايات (وهو نشاط يستأثر بأكثر حيز من إمكانيات الهيئة البشرية والمادية بما يؤثر سلباً على نسق إنجاز المهمات المبرمجة سنوياً).

بطاقة المؤشر: نسبة المخالفات المسجلة مقارنة بالسيارات الإدارية المراقبة

رمز المؤشر : 2-4-3-3

تسمية المؤشر: نسبة المخالفات المسجلة مقارنة بالسيارات الإدارية المراقبة
تاريخ تحيين المؤشر: كلّ سداسية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها
 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام
 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين التصرف في المال العام
 4. تعريف المؤشر: متابعة نسق مراقبة السيارات الإدارية على الطريق.
 5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
 6. طبيعة المؤشر: مؤشرفاعلية
 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
- مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية، ومصالح وزارة الداخلية (الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية على الطريق).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة خلال السنة المعنية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد محاضر الخطايا المالية.
- عدد السيارات التي خضعت للمراقبة.
- عدد محاضر المخالفات الإدارية.
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
من خلال المعطيات الأساسية الواردة أعلاه
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- تقارير النشاط السنوية لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية.
- قاعدة معطيات السيارات الإدارية بالإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية
4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 4.9%
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :
علي الحاج خليل – مراقب عام لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

IV - قراءة في نتائج المؤشر

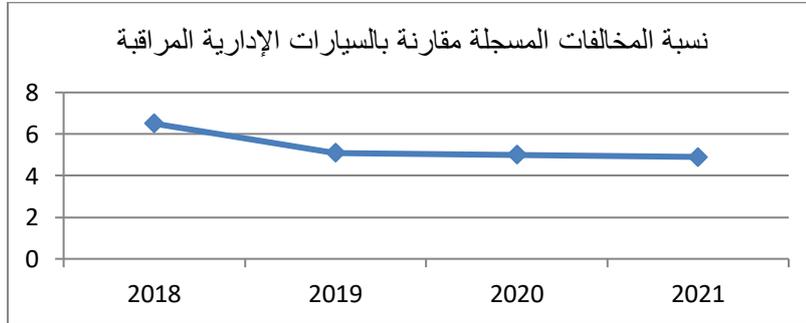
1. نتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
4,9	5	5,1	5,5	-	-	-	نسبة مائوية	نسبة المخالفات المسجلة مقارنة بالسيارات الإدارية المراقبة

النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تراوحت هذه التقديرات بين 5.1 % و 4.9 % وقد تم ضبطها على أساس التمكن ضمن ميزانية سنة 2019 من اقتناء سيارات المراقبة المطلوبة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة	القيمة المستهدفة للمؤشر

	2019		المؤشر: نسبة المخالفات المسجلة مقارنة بالسيارات الإدارية المراقبة
- ترفيع نسق إنجاز عمليات المراقبة للسيارات الإدارية على الطريق. - زيادة مستوى التنسيق مع مصالح وزارة الداخلية والنظر في إحداث فريق مراقبة بالنسبة لكل ولاية كالنظر أيضا في إمكانية توفير عنصر التفريغ لأعوان المراقبة. - طلب تدعيم الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية على الطريق بالوسائل اللوجستية اللازمة (سيارة خاصة بكل فريق). - طلب إسناد منحة تحفيزية لأعضاء الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية مقابل اشتغالهم أيام العطل والأعياد.	%5.1	%4.9	

5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم تمكين وزارة المالية الوزارة من اقتناء سيارات الدوريات اللازمة لعمل فرق المراقبة رغم موافقتها على الأمر الحكومي عدد 674 لسنة 2017 المؤرخ في 26 ماي 2017 والمتعلق بمراقبة استعمال السيارات الإدارية عند الجولان على الطريق، الذي يتضمن ذلك الاقتناء خلال سنة 2018.
- اشتغال فرق المراقبة أيام العطل والأعياد بدون منحة تحفيزية تعوضهم عن حرمانهم منها.
- ارتباط تنفيذ برنامج دوريات المراقبة بضرورات التنسيق الأمني والأولويات الأمنية وهي متغيرات خارجة عن تحكّم الوزارة.

بطاقة المؤشر: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية

رمز المؤشر : 3-4-3-3

تسمية المؤشر: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية

تاريخ تحيين المؤشر: كلّ سداسية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام
 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين التصرف في المال العام
 4. تعريف المؤشر: متابعة نسبة ملاحظات تقارير الرقابة المعتمدة بصفة نهائية.
 5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
- مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد ملاحظات تقارير الرقابة التي تم اعتمادها بصفة نهائية (الإقرار بصحتها) في السنة المعنية / العدد الجملي لملاحظات تقارير الرقابة (تقارير التفقد) في السنة المعنية

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - العدد الجملي لملاحظات تقارير التفقد النهائي في السنة المعنية .
 - عدد ملاحظات تقارير التفقد (النهائية) التي تم إتمادها بصفة نهائية (الإقرار بصحتها) في السنة المعنية
 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
 - تقارير التفقد (النهائية) الصادرة في السنة المعنية
 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - تقارير التفقد (النهائية) الصادرة في السنة المعنية
4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 95%
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :
 - توفيق المسعودي – مراقب عام لأملاك الدولة و الشؤون العقارية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

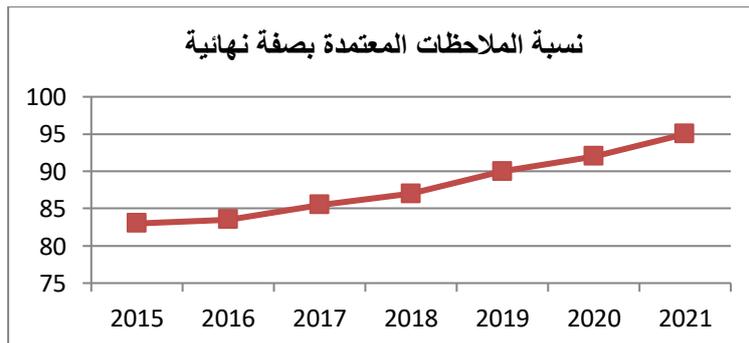
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
95	92	90	87	85,5	83,5	83	نسبة مائوية	نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

سجلت نسبة الملاحظات الواردة بتقارير التفقد النهائية (والمعلقة بإثارة نقائص وإخلالات متعلقة بالتصرف العمومي) والتي تم إتمادها والإقرار بصحتها بصفة نهائية، ارتفاعا هاما حيث تجاوزت 80% في السنوات الأخيرة (2015 و 2016 و 2017)، ومن المتوقع أن يواصل نسق التطور سيره التصاعدي في السنوات المقبلة إلى غاية 2021 ليلاص القيمة المستهدفة للمؤشر أي 95% وذلك بالنظر للتحسن الملحوظ في مستوى تأطير المراقبين ومتابعة أعمالهم، وكذلك لاعتماد الهيئة على سياسة نشيطة على مستوى دورات التكوين والتربّصات الخاصة بالمراقبين.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	- دعم الدورات التكوينية للمراقبين. - السعي إلى اعتماد وتكريس معايير التدقيق الدولية. - تركيز التطبيقات الإعلامية المساندة لعملية التدقيق. - توحيد صياغة (Standarisation) مختلف النقايس والإخلالات الموجودة على مستوى مختلف أوجه التصرف.	%90	%95	المؤشر: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية

5. تحديد أهم النقايس (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- نقص الموارد المادية.
- الحاجة إلى مزيد تكثيف الدورات التكوينية للمراقبين المنتدبين حديثا.
- ضعف نسبة التأطير باعتبار ارتفاع عدد المراقبين المنتدبين حديثا مقارنة بالمراقبين الذين يمكنهم تولي مهام التأطير.

بطاقة المؤشر: نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى

رمز المؤشر : 1-5-4-3

تسمية المؤشر: نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى
تاريخ تحيين المؤشر: الثلاثية الأولى من السنة الموالية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط الأملاك العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة
4. تعريف المؤشر: متابعة تطور عملية تطهير العقارات المسجلة والمرسمة بسجل أملاك الدولة
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
- الإدارة المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الترسيمات المتعلقة بالعقارات المسجلة التي تم تطهيرها بملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى/عدد الترسيمات المزمع تطهيرها
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- عدد الترسيمات التي تم تطهيرها
- العدد الجملي للترسيمات بمنظومة صايب

- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تقارير وبطاقات وصفية

- ملفات إدارية

- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

قاعدة البيانات لمنظومة صايب الخاصة بسجلات أملاك الدولة والمعائنات الميدانية

4. تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 1037 ترسيما ما يعادل 22.04%

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : عز الدين العوسجي : مدير

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
22,04	19,49	16,94	14,39	11,84	9,31	6,59	نسبة مائوية	نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكاننة بتونس الكبرى

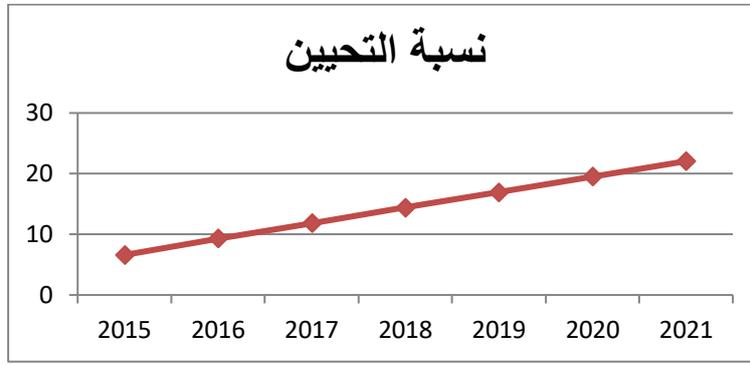
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

انطلقت عملية تطهير وتحيين سجلات أملاك الدولة الخاصة سنة 2010.

وتواصلت عملية التطهير والتحيين خلال السنوات الموالية ليتم تسجيل 557 عملية تحيين وتطهير لعقارات مسجلة وكاننة بتونس الكبرى أي بنسبة تقارب 11.84% من مجموع الترسيمات المستهدفة الى حدود نهاية سنة 2017.

وبإحتساب معدل تطهير 120 ترسيما سنويا فإن نسبة التطهير سوف تشهد تطورا يقدر بـ 2.55% سنويا ليصل في موفى 2021 إلى 22.04%.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	<ul style="list-style-type: none"> - الترفيع في نسق المعاينات الميدانية - مراجعة السجلات العقارية بإدارة الملكية العقارية - مراجعة مصالح التصرف في أملاك الدولة ومصالح الأرشيف عند الإقتضاء - مراجعة مختلف مصالح الوزارات عند الإقتضاء 	16.94%	22.04%	المؤشر: نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- المؤشر يقتصر على العقارات المرسمة والكائنة بتونس الكبرى في حين أن الترسيمات التي تستوجب التطهير تتوزع على كامل تراب الجمهورية
- المؤشر لا يعكس أهمية العمل اليومي لعمليات الترسيم المتعلقة بتحيين المعطيات أو الترسيمات الجديدة وكذلك عمليات تجميع أو تثبت العقارات حسب نوعية الترسيم.
- عدم وجود تنسيق فني بين المنظومتي الترسيم صايب عمراني وصايب فلاحي في حين أن الرسوم العقارية المعنية بالتحيين والتطهير تتكون من عقارات فلاحية وأخرى عمرانية.

بطاقة المؤشر: نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى

رمز المؤشر : 2-5-4-3

تسمية المؤشر: نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى
تاريخ تحيين المؤشر: الثلاثية الأولى من السنة الموالية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط الأملاك العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة
4. تعريف المؤشر: متابعة تطور عملية ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

- الإدارة المركزية

-II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
عدد المساكن التي تم ترسيمها / العدد الجملي للمساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد المساكن التي تم ترسيمها
- العدد الجملي للمساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
شهادت ترسيم
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
تقارير النشاط السنوية
4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) :
849 مسكنا ما يعادل 52.77%
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : ريم الجميعي مديرة

-III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

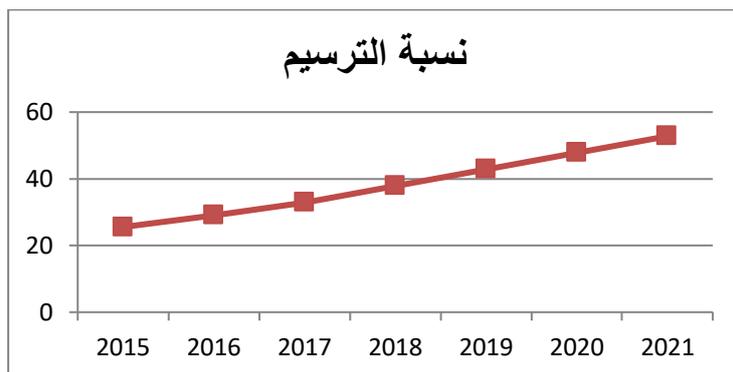
التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
52,77	47,79	42,82	37,85	32,88	29,02	25,54	نسبة مائوية	نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يشهد بنك المعلومات الخاص بمساكن الدولة عمليات تحيين متواصلة تتعلق أساسا بالوضعية العقارية للمسكن وترسيم العقار بسجلات أملاك الدولة وإنطلقت عملية ترسيم المساكن الإدارية بتونس الكبرى منذ سنة 2010 ليشمل إلى نهاية سنة 2017 (529 مسكنا) من مجموع 1609 مسكنا إداريا كائن بولايات تونس الكبرى أي بنسبة 32.88%.

وشهدت نسبة الترسيم تطورا ملحوظا حيث قدرت بـ 37.85 % نهاية سنة 2018 وبعتماد معدل ترسيم 80 مسكنا سنويا أي ما يقارب 5% من العدد الجملي المطلوب يمكن أن تصل في نهاية سنة 2021 إلى 52.77% أي ما يعادل 849 مسكنا.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	- مراسلة إدارات الملكية العقارية لطلب شهادات ملكية - القيام بالمعاينات الميدانية - مراسلة الإدارة العامة للتصرف والبيوعات	%42.82	%52.77	المؤشر: نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى

5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

لا تقتصر عملية الترسيم على أعمال المسؤول على المؤشر بل على إدارة السجلات ودفاتر كشف المكاسب. هذا المؤشر لا يغطي كامل تراب الجمهورية بل تونس الكبرى كقسط أول.

القيادة والمساندة

بطاقة المؤشر: نسبة التأطير على المستوى الجهوي

رمز المؤشر: 1-1-1-9

تسمية المؤشر: نسبة التأطير على المستوى الجهوي

تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف و المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى تحسين نسبة التأطير بالإدارات الجهوية عبر إعادة توظيف الأعوان في علاقة بتشجيع النقل لدعم لامركزية الإدارة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

6. التفريعات: كامل هياكل الوزارة.

-II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتمين إلى الصنف أ2 فما فوق/ العدد الجملي للأعوان بالإدارات الجهوية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر : الثلاثي الأول من السنة
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

-III- قراءة في نتائج المؤشر

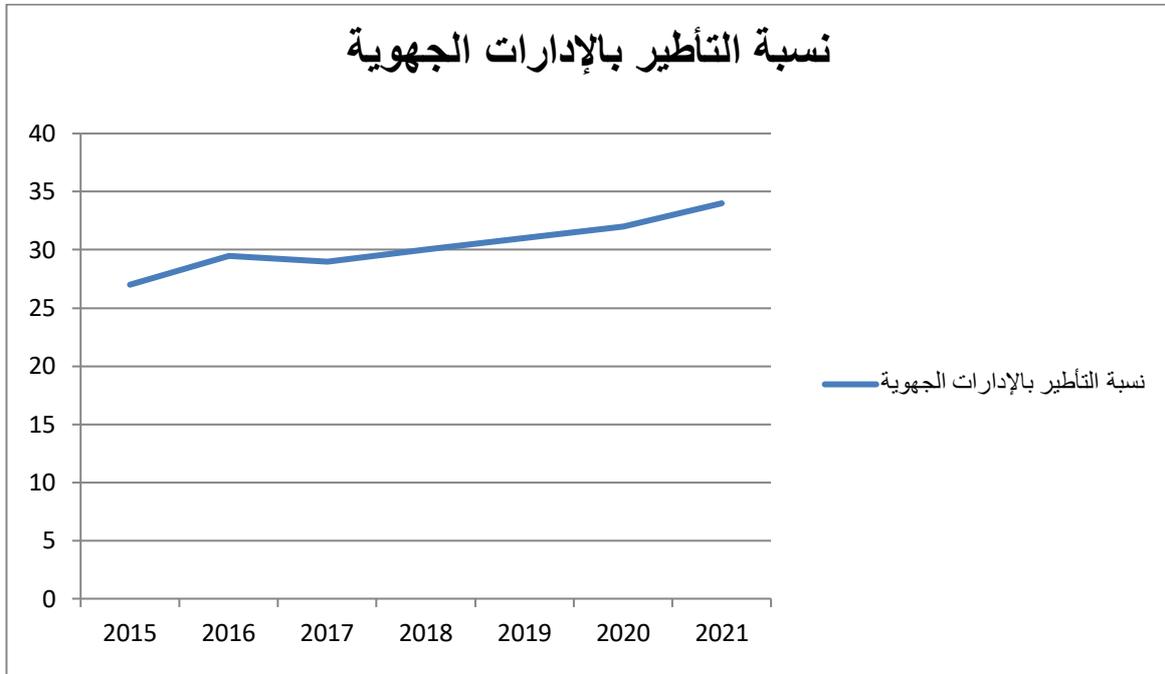
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
34	32	30	30	37,50	27	27	نسبة التأطير على المستوى الجهوي	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
- تحسين نسبة التأطير.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

نسبة التأطير بالإدارات الجهوية



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
التأكيد على حسن إعادة توظيف الأعوان باتجاه الإدارات الجهوية.
5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:
- عدم التمكن من الحصول على الانتدابات الكافية لتغطية النقص في الإطارات بالجهات.

بطاقة المؤشر: نسبة التكوين

رمز المؤشر: 2-1-1-9
تسمية المؤشر: نسبة التكوين.
تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف و المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو تقييم مدى قدرة الإدارة على تكوين أعوانها مع الأخذ بعين الإعتبار الموارد المالية المخصصة للغرض وبالتالي العمل على تحسين هذه النسبة من سنة إلى أخرى مما ينعكس إيجابيا على أداء الأعوان وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات: كامل هياكل الوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية/ العدد الجملي للأعوان
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- * تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر : الثلاثي الأول من السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 20 % .
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

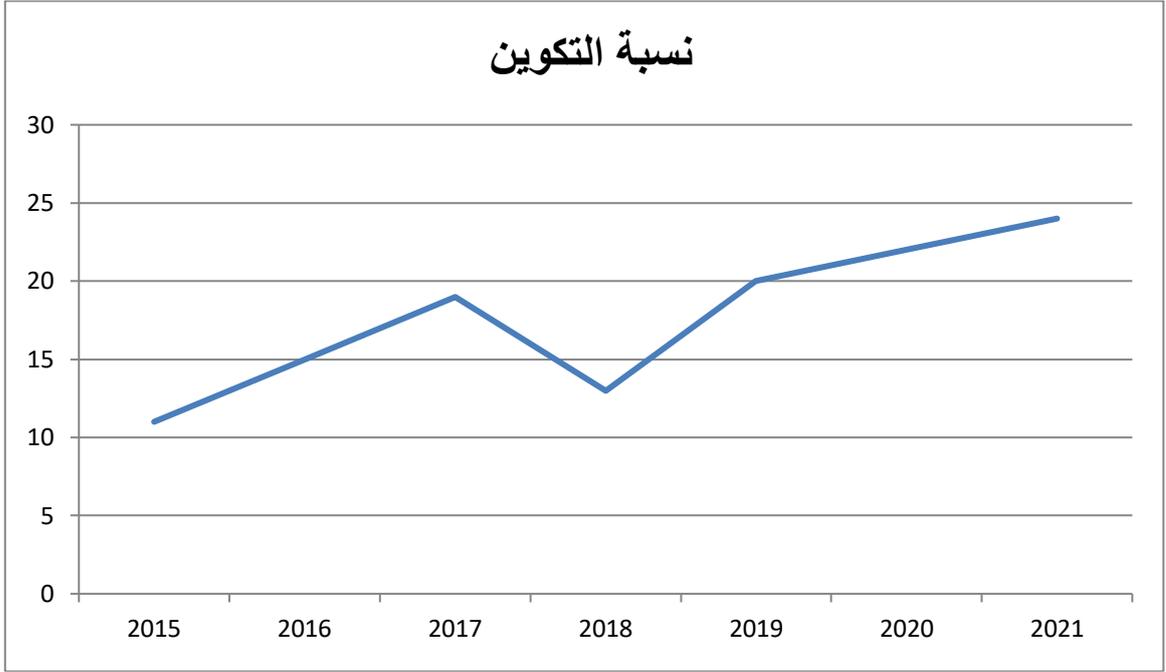
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
24	22	20	13	18,9	15	11	نسبة مئوية	نسبة التكوين

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

* تمكن متابعة هذا المؤشر من تحسين نسبة الأعوان المشاركين في الدورات التكوينية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* تخصيص إعمادات هامة لتنظيم دورات تكوينية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

* هذا المؤشر لا يشمل التكوين المستمر بمدارس التكوين المنظرة.

بطاقة المؤشر: معدل إستهلاك الكهرباء

رمز المؤشر: 1-2-1-9

تسمية المؤشر: معدل إستهلاك الكهرباء

تاريخ تحيين المؤشر: كل ثلاثية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف و المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد استهلاك.
4. تعريف المؤشر: معدل إستهلاك الكهرباء بالنسبة للمتر المربع الواحد في السنة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: الإدارات المركزية و الجهوية للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

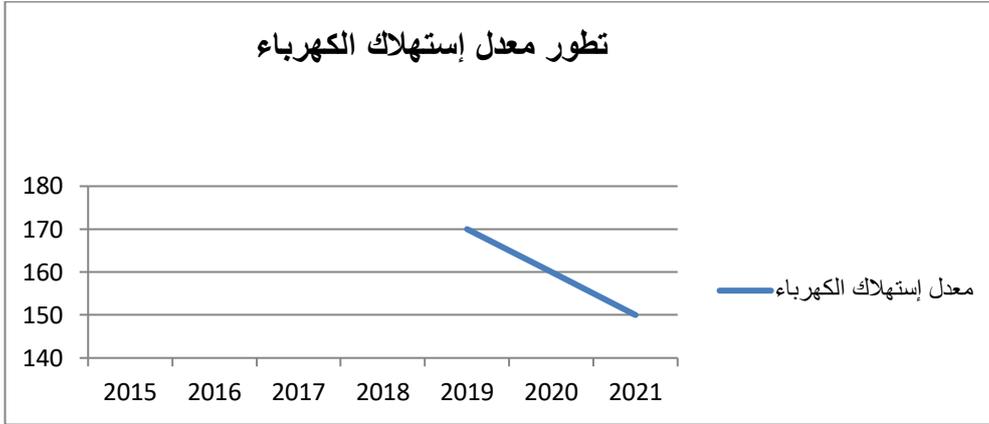
1. طريقة احتساب المؤشر: $\text{nombre de Kw} / \text{المتر المربع}$
2. وحدة المؤشر: KW/M2
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإستهلاك السنوي لمختلف الهياكل ومساحات المباني المخصصة لمختلف الهياكل المركزية والجهوية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول متابعة إحصائية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة البناءات والمعدات والنقل.
6. تاريخ توفر المؤشر : شهر فيفري من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 170 KW/m2
8. المسؤول عن المؤشر: السيد رمزي الملولي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
150	160	170	-	-	-	-	KW/ m2	معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
إعتماد دليل إجراءات التصرف في الصيانة والإقتصاد في الطاقة.

بطاقة المؤشر: آجال خلاص الفواتير

رمز المؤشر : 1-3-1-9

تسمية المؤشر: آجال خلاص الفواتير

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة مالية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف و المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ديمومة الميزانية
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: على النطاق المركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع آجال الخلاص/ عدد الفواتير.
2. وحدة المؤشر: يوم عمل
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ إيداع الفواتير وتاريخ إنجاز الأمر بالصرف
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : إستمارة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة الفرعية للإذن بالدفع
6. تاريخ توفر المؤشر : كل ثلاثية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 45 يوم
8. المسؤول عن المؤشر: السيد زهير المنصوري.

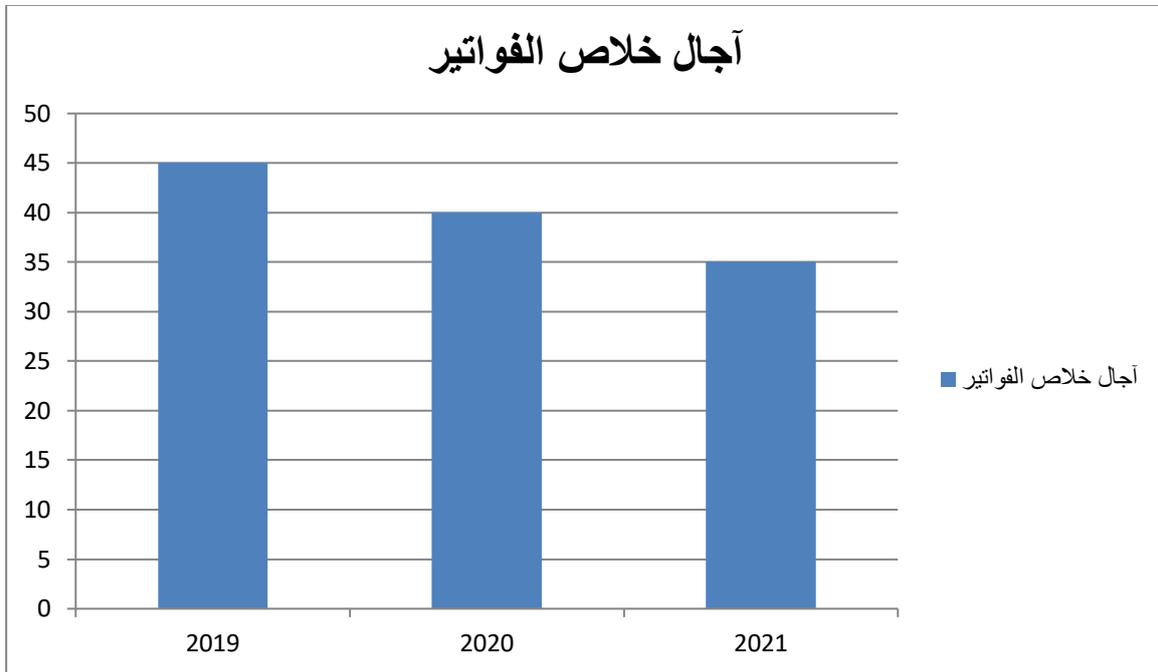
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
35	40	45	-	-	-	-	يوم عمل	آجال خلاص الفواتير

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمشور: سيتم العمل على التقليل في آجال خلاص المتعاملين مع الإدارة.

رسم بياني لتطور المشور:



2. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمشور:
✓ التقليل في آجال فتح الإعتمادات.

بطاقة المؤشر: نسبة النفاذ إلى شبكة المعلوماتية

رمز المؤشر: 1-3-2-9

تسمية المؤشر: نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية

تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إعلامية الإدارة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها
4. تعريف المؤشر: تمكين من استغلال المنظومات وربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) الإدارات الجهوية والمركزية للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأعوان المرتبطين بالشبكة/ عدد الأعوان المعنيين بالربط
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الحواسيب
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: بصفة حينية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للتنظيم والأساليب والإعلامية

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
100	100	100	100	100	100	86,87	%	النفوذ إلى الشبكة المعلوماتية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نتائج مرضية بحكم عقود الصيانة المبرمة مع الشركات المختصة وتدخلات تقنيي الإدارة العامة للإعلامية على المستويين المركزي والجهوي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. تركيز و تطوير الشبكة المعلوماتية
2. تنفيذ عقد الصيانة في السلامة المعلوماتية
3. تنفيذ عقد الصيانة للشبكة المعلوماتية
4. اقتناء رخص مضاد فيروسي لـ 1200 مستعملا

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: -

المؤشر: تجديد أسطول الحواسيب

رمز المؤشر : 2-3-2-9

تسمية المؤشر: تجديد أسطول الحواسيب

تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إعلامية الإدارة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها مع تحسين وتجديد التجهيزات ذات العلاقة.
4. تعريف المؤشر: تحديد أسطول الحواسيب.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات: الإدارات الجهوية والمركزية للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأعوان المستهدفين (أعوان صنف أ + أعوان صنف ب) - (عدد الحواسيب الجملي - عدد الحواسيب التي تجاوز سنها خمس سنوات)
2. وحدة المؤشر: عدد.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الحواسيب
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية
6. تاريخ توفّر المؤشر: بصفة حينية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 178
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للتنظيم والأساليب والإعلامية

III - قراءة في نتائج المؤشر

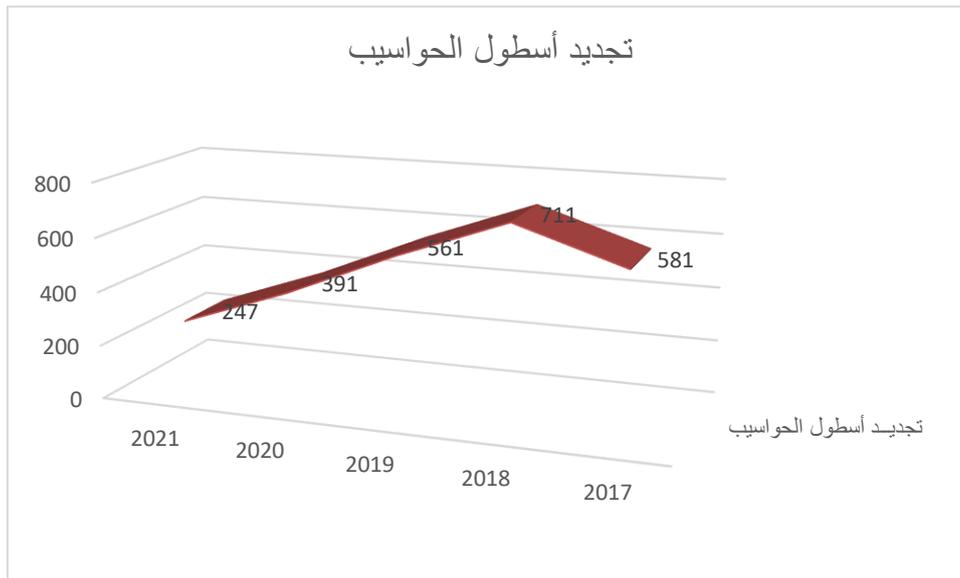
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
178	353	561	711	581	516	435	عدد الحواسيب	تجديد أسطول الحواسيب

2. يلى النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يمكن تحقيق التقديرات في حالة توفير الاعتمادات المطلوبة. لكن في صورة اعتماد نفس النسق المعتمد في السنوات الأخيرة بالنسبة للإقتناءات فإن حالة أسطول الحواسيب الإعلامية سيدهور بصفة كبيرة مما سيؤثر سلباً على أداء مختلف مصالح الوزارة ويتمثل تدهور حالة الأسطول على مستويين الأول في مدى تطور الحواسيب على مستوى التطور التكنولوجي ومن ناحية أخرى استمرار الإقتناءات بنفس النسق الحالي سيقفص من العدد الجملي للحواسيب بالوزارة بالنظر لعدد المستخدمين حيث سنصل إلى مرحلة لا يمكن للإدارة الاستجابة لطلبات تجديد حواسيب في حالة تم إحالة الحواسيب المستعملة على عدم الاستعمال.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ بعث طلب عروض لاقتناء معدات إعلامية
- ✓ الصيانة الداخلية والخارجية للمعدات الإعلامية

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط تطور نسبة المؤشر بالإتمادات المرصودة بالميزانية بعنوان اقتناء الحواسيب.

المعطيات المتعلقة بالأعوان غير متوفرة بصفة آلية لدى مصالح الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية.